أثر المؤشرات المالية على المسؤولية الاجتماعية للشركات : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الأردنية للفترة 2003 - 2012

The Impact Of Financial Indicators On Corporate Social Responsibilities (CSR): Applied Study on Jordanian Commercial Banks For Period 2003-2012

إعداد الطالب

عمر " محمد هاشم " الحتو

إشراف

الدكتور مشهور هذلول موسى محارمه

أستاذ مساعد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير

في تخصص إدارة الأعمال

كلية الدراسات العليا في جامعة البلقاء التطبيقية

السلط - الأردن

اليوم، الشهر ،السنة

2015/3/4

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2015/3/4

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
د. مشهور هذلول موسى محارمه ، رئيسا أستاذ مساعد ، ادارة مصارف	....
د. باسم محمد اللوزي ، عضواً أستاذ مشارك ، اقتصاد مالي	....
د. موفق محمد الخالدي ، عضواً أستاذ مشارك ، اقتصاد اداري	....
د. عبد الفتاح زهير العبداللات ، عضواً ، (ممتحن خارجي) أستاذ مشارك ، مصارف ، جامعة العلوم الاسلامية	....

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من علمني معنى الكفاح، إلى من زرع في نفسي قوة الإرادة؛

إلى من تعب من أجلي؛

إلى أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى من رفعتني بدعواتها و دعمها في كل خطوة من خطوات الحياة؛

إلى من غمرتني بحبها و حنانها؛

إلى من أنارت دربي بصلواتها، إلى من ربتني على حب العلم؛

إلى من كانت رمزا للعطاء، إلى أمي الغالية أطال

الله في عمرها.

الى شقيقي الكبير العزيز " عبد الرحمن " حفظه الله

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث.

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، وبعد،

فإن واجب الوفاء يلزمني أن أتقدم بجزيل شكري وفائق احترامي لأستاذي الفاضل الدكتور / مشهور هذلول موسى محارمه لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة ومنحني فكره الرشيد وتحمله عناء المتابعة المستمرة ولما أبداه من ملاحظات وتوجيهات سديدة كان لها الأثر الكبير في إغناء هذا البحث فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة متمثلة بالدكتور عبد الفتاح العبداللات والدكتور باسم اللوزي والدكتور موفق الخالدي لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة واغنائها بالأفكار والملاحظات القيمة.

وأخيرًا أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان لكل من ساعدني وقدم لي العون لإنجاز هذه الدراسة .

تعهد وإقرار

أنا الطالب (عمر " محمد هاشم " الحتو) الموقع أدناه ، أقر بأن جميع المعلومات الواردة في رسالة الماجستير بعنوان (**أثر المؤشرات المالية على المسؤولية الاجتماعية للشركات : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الأردنية للفترة 2003 – 2012**) وبإشراف الدكتور(مشهور هذلول موسى محارمه) من إنتاجي الشخصي من خلال دراستي في جامعة البلقاء التطبيقية ، وأتحمل كافة المسؤولية المترتبة على ذلك في حال ثبوت عكس ذلك ، كما وأفوض الجامعة حق تصوير الرسالة كليا أو جزئيا، وذلك لغايات البحث العلمي والتبادل مع المؤسسات التعليمية والبحثية والجامعات .

الاسم : عمر " محمد هاشم " الحتو

التوقيع : عمر الحتو

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

أثر المؤشرات المالية على المسؤولية الاجتماعية للشركات : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الأردنية للفترة 2003 - 2012

إعداد الطالب

عمر " محمد هاشم " الحتو

إشراف

الدكتور مشهور هذلول موسى محارمه

أستاذ مساعد

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر المؤشرات المالية على المسؤولية الاجتماعية للمصارف التجارية الأردنية خلال الفترة المالية (2003 – 2012) ، وقام الباحث بتجميع البيانات المالية للمصارف التجارية الاردنية وتحليلها ماليا واحصائيا واعتمادها كأداة للدراسة ، كما قام الباحث باستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد والبسيط لاختبار الفرضيات بالاعتماد على برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الإجتماعية والانسانية (SPSS) .

وبعد اجراء عملية تحليل بيانات الدراسة وفرضياتها ، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج :

- أظهرت النتائج عدم وجود أثر للمؤشرات المالية (نسبة العائد على حقوق الملكية ، نسبة العائد على الأصول) على المسؤولية الإجتماعية للشركات .

- أظهرت النتائج وجود أُثر للمؤشرات المالية – (نسبة العائد على السهم العادي ، حجم التسهيلات الائتمانية) على المسؤولية الإجتماعية للشركات .

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل اليها ، فان الباحث يقدم مجموعة من التوصيات كان أهمها :

ضرورة دعوة كل من المؤسسات في المجتمع المدني وقطاع المصارف في الاردن المشاركة سويا في وضع برامج وخطط المسؤولية الإجتماعية ضمن اطار مهني شامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع جميع الأطراف و تشجيع المصارف التجارية الأردنية على زيادة المساهمات الإجتماعية فيما يتعلق بالتبرعات المالية للمؤسسات الإجتماعية والتطوعية الناشطة في مجال العمل الاجتماعي .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهداف الدراسة

1-4 أهمية الدراسة

1-5 متغيرات الدراسة

1-6 التعريفات الاجرائية

1-7 أنموذج الدراسة

1-8 فرضيات الدراسة

1-9 الدراسات السابقة

الاطار العام للدراسة

1-1 المقدمة (Introduction)

ازداد الإهتمام بمصطلح المسؤولية الإجتماعية للشركات في السنوات الاخيرة بشكل كبير وبات يشكل قدرا كبيرا من اهتمام الاكاديمين والباحثين ، وقد شهدت العقود الاخيرة من القرن العشرين تطورا كبيرا من حيث النظرة التقليدية للشركات فبعد أن كان ينظر أن هدفها الوحيد من أنشطتها هو تعظيم الأرباح اصبحت الان في ظل المنافسة المتزايدة تتبنى مفهوم المسؤولية الإجتماعية وذلك من خلال التزامها اخلاقيا واجتماعيا في تعاملها مع القوى العاملة و تفاعلها مع المجتمع الخارجي باعتبارها جزء من هذا المجتمع ، و تنامي هذا المفهوم نتيجة لتزايد الضغوطات من قبل الحكومات والحركات العمالية و منظمات حقوق الانسان و التطور التكنولوجي المتسارع والعولمة وتطور حدة الكوارث البيئية ، وبرزت اهميته في العالم المتقدم نتيجه الأزمة المالية والتي حدثت في ما بين عام 2008 – 2009 ، والاثار السلبية الكبيرة التي تركتها هذه الأزمة على العديد من القطاعات الإجتماعية ، واهمال الشركات لعلاج هذه الاثار السلبية .

يؤكد مصطلح المسؤولية الإجتماعية للشركات على التزام المنظمات بالقضايا البيئية والمعايير الاخلاقية ويشمل ابعاد عدة منها البعد الاقتصادي ويشير الى خلق منافع من السلع والخدمات والبعد الاجتماعي والذي يشمل علاقات المنظمة مع البيئة الداخلية من موارد بشرية من خلال ادارة وتدريب تلك الموارد في المنظمات وحقوقهم في الامان الاجتماعي وبعد البيئة الخارجية من العملاء والبعد البيئي و يشير الى الانشطة التي تتخذها المنظمة لمنع التلوث و تسعى الشركات للمحافظة على التوازن بين البيئة الداخلية والمجتمع الخارجي لتحقيق المنافع المشتركة.

يشكل الجهاز المصرفي الاردني ركيزة اساسية لدعم الاقتصاد الوطني وتوفير القنوات رئيسية للسياسة النقدية وتمويل القطاعات الاقتصادية الأخرى ويتكون الجهاز المصرفي الاردني من البنك المركزي الاردني والمصارف التجارية والاسلامية والمصارف الاجنبية (مجله جمعية المصارف في الاردن , 2012) ، ونظرا لاهمية موضوع المسؤولية الإجتماعية و في ظل التقدم التكنولوجي والعلمي والمنافسة الشديدة بين المصارف وزيادة الوعي بدور الشركات الاجتماعي والأخلاقي اصبح من الضروري معرفة مقدار دور المصارف التجارية الأردنية في المجال الاجتماعي وهل يتناسب دورها مع حجم هذا القطاع .

2-1 مشكلة الدراسة (Study Problem)

في الاردن وكالعديد من الدول النامية يتضاءل الدور الاجتماعي للشركات بسبب ضعف التشريعات التي تجبرها على ممارسة هذا الدور ، بالاضافة الى ضعف الوعي الاجتماعي لهذه الشركات ، وتتعالى الاصوات لدفع تلك الشركات الى ممارسة دورها الأخلاقي والاجتماعي لتحقيق التنمية على امتداد القطاعات المختلفة خصوصا مع تنامي أرباح تلك الشركات وازدياد قدراتها وتوسعها .

بناء على ما تقدم تكمن مشكلة هذه الدراسة في تحديد أثر المؤشرات المالية على المسؤولية الاجتماعية للمصارف التجارية الأردنية ، وللوقوف على هذه المشكلة سيقوم الباحث بالاجابة على التساؤل الرئيس وهو ما أثر المؤشرات المالية على تطبيق المسؤولية الإجتماعية في المصارف التجارية الأردنية ؟ وينبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما أثر المؤشرات المالية للمصارف (العائد على حقوق الملكية (ROE)) على المسؤولية الإجتماعية لتلك المصارف ؟
2- ما أثر المؤشرات المالية للمصارف (العائد على الأصول (ROA)) على المسؤولية الإجتماعية لتلك المصارف ؟
3- ما أثر المؤشرات المالية للمصارف (العائد على السهم العادي (EPS)) على المسؤولية الإجتماعية لتلك المصارف ؟
4- ما أثر المؤشرات المالية للمصارف (حجم التسهيلات الائتمانية (CF)) على المسؤولية الإجتماعية لتلك المصارف ؟

3-1 أهداف الدراسة (Study Objectives)

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

1- التعرف على طبيعة أثر المؤشرات المالية للمصارف التجارية الأردنية على المسؤولية الاجتماعية للفترة المالية ما بين عام 2003 – 2012 .
2- التعرف على موضوع المسؤولية الإجتماعية للشركات وأهميته على مستوى المصارف التجارية الأردنية .

3- تحليل المؤشرات المالية لمعرفة أهمية المسؤولية الإجتماعية وعلاقتها بالمصارف التجارية الأردنية .

4- التعرف على مدى تبني وضوح تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المصارف التجارية الأردنية .

5- التعرف على الجوانب الأكثر تأثيرا في قرارات المصارف التجارية فيما يخص تطبيق المسؤولية الإجتماعية .

6- تقديم اطار نظري يبحث في العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات وبين الأداء المالي .

4-1 أهمية الدراسة (Study Importance)

تتناول أهمية الدراسة بعدين هامين ، أحدهما يتعلق بأهمية تناول موضوع المسؤولية الإجتماعية للشركات لأنه يساهم في تحقيق قدر من العدالة الإجتماعية وحقوق الانسان وزيادة الإهتمام بالقضايا البيئية ، وزيادة قدرة الشركات على التكيف مع المتغيرات في بيئتها الداخلية والخارجية مما يعطيها قدر أكبر من الإستقرار والمنافسة وتطوير استراتيجياتها في المدى المنظور ، ويتناول البعد الثاني أهمية هذا الموضوع في الاردن وفي قطاع المصارف نظرا لما تشكله من جزء هام من المجتمع وتساهم في بناء الاقتصاد الوطني ، وتقوم المصارف العاملة في الأردن بالمساهمة في التنمية الاقتصادية بشكل فعال من خلال استقطاب الايداعات من العملاء بكافة أنوعها و منح التسهيلات الائتمانية و تمويل القطاع الخارجي من خلال تمويل الصادرات والمستوردات ودعم التجارة الخارجية حيث بلغت نسبة مساهمة المصارف في الناتج المحلي 8.6% وتستحوذ المصارف على نسبة 60% من حجم التداول في سوق عمان المالي وبلغت نسبة مساهمة قطاع المصارف في تمويل الصادرات الوطنية 96% ونسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من الناتج المحلي 12.48 % لعام 2012 .(مجله جمعية المصارف في الاردن ، 2012) ، وفي ظل العولمة والمنافسة الشديدة بين المصارف اصبح من الضروري الإهتمام بموضوع المسؤولية الإجتماعية لزيادة كفاءة أداء المصارف ودورها تجاه المجتمع .

وتكمن اهمية هذه الدراسة من الناحية التطبيقية في مساهمتها في تقديم معلومات كمية ووصفية في مجال المسؤولية الإجتماعية للمصارف التجارية الأردينة .

وتكمن اهمية هذه الدراسة من الناحية العلمية للباحث في اكسابه الخبرة العملية في مجال هذا الموضوع و اضافة المعرفة الى المكتبة العربية وتقديم التوصيات المناسبة للمصارف التجارية .

5-1 متغيرات الدراسة (Study Variables)

1- المتغير التابع : المسؤولية الإجتماعية للشركات و تشمل (تكلفة تدريب الموظفين ، المساهمات الإجتماعية) .

2- المتغيرات المستقلة : تشمل المؤشرات المالية في هذا البحث والتي سوف نقوم بدراسة نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) ونسبة العائد على الأصول (ROA) و العائد على السهم العادي (EPS) وحجم التسهيلات الائتمانية (CF) وعلاقتها بالمسؤولية الإجتماعية .

3- المتغير الضابط : حجم المصرف ويتم قياسه بمجموع الموجودات (المتداولة ، الثابتة) .

6-1 التعريفات الاجرائية (Operational Definations) :

- المسؤولية الإجتماعية : هو التزام مستمر من قبل منظمات الأعمال لتتصرف أخلاقيا والمساهمة في التنمية الاقتصادية و تحسين نوعية الحياة للقوى العاملة وعائلاتهم وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل . (World Business Council for Sustainable Development, 1999) .

- تدريب الموظفين : التكاليف التي يتحملها المصرف في تدريب وتطوير الموظفين (Fiori Giovanni , et al. , 2008)

- المساهمات الإجتماعية : تشمل التبرعات نتيجة مساهمة المصارف في المجتمع المحلي . (Giovanni , Fiori et al. , 2008)

- المؤشرات المالية : القيم التي تستخدم في حساب النسب المالية في هذا البحث .

- قام الباحث بإختيار النسب التالية : نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) ، العائد على الأصول (ROA) ، العائد على السهم العادي (EPS) ، حجم التسهيلات الائتمانية (CF) .

- نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) : تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين ويتم احتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على

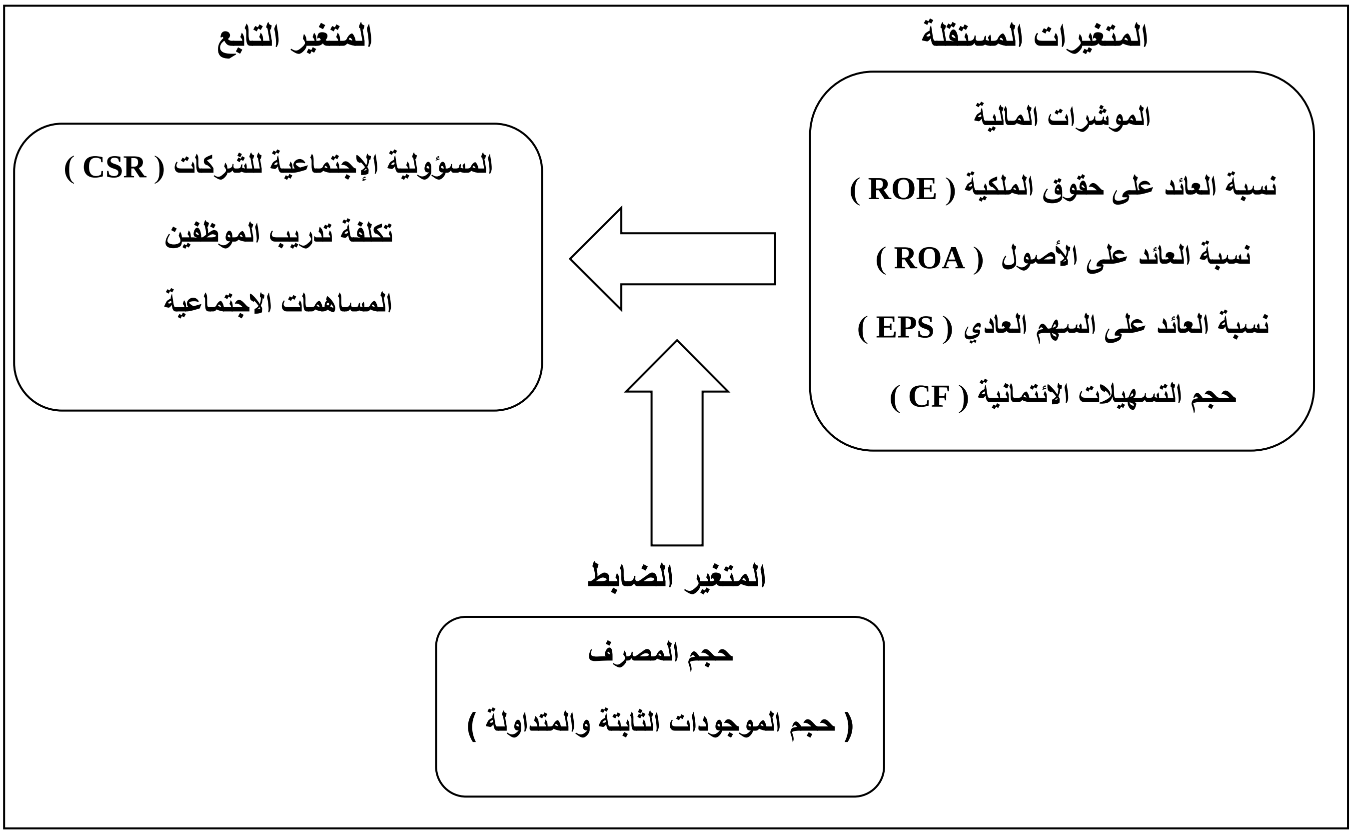
حقوق الملكية (رأس المال المدفوع + علاوات الاصدار + الأرباح المحتجزة) (Gitman , 2006) .

- نسبة العائد على الأصول (ROA) : تقيس هذه النسبة الكفاءة الكلية للادارة في تحقيقها الأرباح من مجمل الموجودات ويتم احتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على مجموع الموجودات (المتداولة والثابتة) (Gitman , 2006) .
- نسبة العائد على السهم العادي (EPS) : تقيس هذه النسبة الربحية للسهم الواحد ويتم احتسابها عن طريق قسمة صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة على عدد الأسهم العادية المصدرة . (Gitman , 2006)
- حجم التسهيلات الائتمانية (CF) : وهي " عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة او عمولة معينة ، أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء مالا ، أو تسهيلات في صورة اموال نقدية أو صورة أخرى ، ولذلك لتغطية العجز في السيولة ، لتمكينه من مواصلة نشاطه ". (النجار ، التحليل الائتماني ، 1997)

- الحجم : ويقاس بمجموع الموجودات المتداولة والثابتة (مجموع الموجودات) (Waddock and Graves , 1997) .

1-7 أنموذج الدراسة (Study Model)

شكل رقم (1 -1) أنموذج الدراسة



*** تم اعداد هذا الشكل من قبل الباحث اعتمادا على دراسة (سليمان وآخرون ، 2009) ، (Ehsan , 2009) ، (yang qui , 2012) ، (Trang & Yekini , 2012) ، (Iraya & Oyenje , 2011) ، (Nidzara Osmanagic & et.al , 2011) ، (Vintala & Florinita , 2008)**

8-1 فرضيات الدراسة (Study Hypothesis)

تمت صياغة فرضيات الدراسة للاجابة على مشكلة الدراسة كالآتي :

- الفرضية الرئيسة : لايوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين المؤشرات المالية للمصارف التجارية الأردنية وبين المسؤولية الإجتماعية للشركات .

وتتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية :

<u>الفرضية الفرعية الاولى</u>

Ho1 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين المؤشرات المالية (نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)) وبين المسؤولية الإجتماعية للشركات .

الفرضية الفرعية الثانية

Ho2 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المؤشرات المالية (العائد على الأصول (ROA)) و بين المسؤولية الإجتماعية للشركات .

الفرضية الفرعية الثالثة

Ho3 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المؤشرات المالية (العائد على السهم العادي (EPS)) و بين المسؤولية الإجتماعية للشركات .

الفرضية الفرعية الرابعة

Ho4 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المؤشرات المالية (حجم التسهيلات الائتمانية (CF)) و بين المسؤولية الإجتماعية للشركات .

9-1 الدراسات السابقة (Literature Review)

تعددت الدراسات السابقة وتنوعت بمفهوم المسؤولية الإجتماعية والمؤشرات المالية فقد كان يوجد العديد منها للدراسات الاجنبية ويعود هذا الى نضوج هذا المفهوم لدى المجتمعات الأجنبية ، على العكس منه فان هناك ندرة من الدراسات العربية التي تناولت موضوع المسؤولية الإجتماعية للشركات ويعزى ذلك الى حداثة هذا الموضوع أو عدم جدية ادارة الشركات في الدول العربية في الإهتمام بهذا الجانب ، وفي هذا السياق سوف نقوم بعرض تلك الدراسات للافادة منها في موضوع هذه الدراسة .

1-9-1 الدراسات العربية

- دراسة (وشاح وآخرون ، 2011) بعنوان " أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي : دراسة على البنوك الأردنية "

هدفت هذه الدراسة لتحليل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للمصارف الأردنية ، وبنى الباحثون فرضيتهم الأساسية والتي تنص على : عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك الاردنية .

حدد الباحثون المتغيرات المستقلة والتي تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وتشمل (حجم المصرف ، مستوى الرافعة المالية ، مستوى التسويق) ، والمتغير التابع المتعلق بالأداء المالي ويشمل (نسبة العائد على الأصول) ، وتتألف عينة هذه الدراسة من المصارف الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي وذلك للفترة المالية (2011) ، وقد قام الباحثون باستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد والبسيط لتحليل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمصارف الأردنية .

وكانت من أبرز النتائج : وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات (حجم المصرف ، مستوى الرافعة المالية ، مستوى التسويق) وبين الأداء المالي (العائد على الأصول) ، وكانت من أبرز التوصيات : ضرورة قيام البنوك في الاخذ بالاعتبار للتأثير الايجابي للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي ، ويجب على المساهمين دعم الادارة لتحفيزهم بتطبيق المسؤولية الاجتماعية حيث يعتبر المساهمين الطرف الأكبر لدعم المجتمع والانشطة الاجتماعية .

- دراسة (الشبيري وآخرون , 2010) بعنوان : " أثر المحددات المالية وغير مالية على المسؤولية الإجتماعية للشركات "

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر المحددات المالية وغير مالية على المسؤولية الإجتماعية للشركات الأردنية ، وتتعلق مشكلة هذه الدراسة في كيفية الافصاح عن المساهمات الإجتماعية من قبل الشركات الاردنية في التقارير المالية السنوية وتأثيرها على السياسات العامة وزيادة ثقة المجتمع الخارجي بها .

حدد الباحثون المتغيرات المستقلة والتي تشمل (حجم الشركات ويتم قياسها بمجموع الموجودات الثابتة والمتداولة ، توزيعات الارباح على الأسهم ، عمر الشركة ، مستوى الرافعة المالية ، عدد الأسهم المصدرة) ، والمتغيرات التابعة والتي تتعلق بالمسؤولية الإجتماعية للشركات وتشمل (تكاليف التدريب والتعليم للموظفين ، تكاليف عمليات البحث والتطوير) .

طبقت هذه الدراسة على عينة قصدية مكونة من (60) شركة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي وذلك للفترة المالية (2006 – 2010) ، وتم إستخدام إختبار الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار الفرضيات وتحديد أثر المحددات المالية وغير مالية على المسؤولية الإجتماعية للشركات الأردنية ، وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- وجود علاقة إيجابية بين المحددات المالية (مجموع الموجودات المتداولة والثابتة ، عمر الشركات) والمسؤولية الإجتماعية للشركات (تكاليف التدريب والتعليم للموظفين) .

- الشركات الصناعية الكبرى في الأردن تقوم بالافصاح عن المساهمات الإجتماعية أكثر من الشركات الصناعية ذات رأس المال الصغير .

- وجود علاقة سلبية بين مستوى الرافعة المالية والمسؤولية الإجتماعية للشركات .

- وجود علاقة إيجابية بين المساهمين والمسؤولية الإجتماعية للشركات .

- دراسة (سليمان وآخرون ، 2009) بعنوان : " هيكل حقوق المالكين والمسؤولية الإجتماعية : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في مصر " .

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين هيكل حقوق الملكية (مجلس الإدارة ، الهيئة التأسيسية ، الشركات الاجنبية) والافصاح على قضايا المسؤولية الإجتماعية للشركات في مصر باعتبارها واحدة من البلدان النامية ، تم بناء فرضية الدراسة على افتراض وجود علاقة سلبية بين اعضاء الإدارة العليا ومعيار المسؤولية الإجتماعية للشركات استنادا الى دراسة (Ghazali, 2007) وبافتراض ان الاسواق المالية في الدول النامية ليس لها قيمة عالية في المساهمات الإجتماعية .

طبقت هذه الدراسة على الشركات المصرية التي لديها أفضل تقييم وعددها 50 شركة في سوق القاهرة المالي للفترة 2007 – 2009 وتم استثناء قطاع التأمين والمصارف من الدراسة ، استخدمت هذه الدراسة تحليل الإنحدار البسيط والمتعدد لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وتشمل (الإدارة العليا وتقاس بقسمة عدد أسهم اعضاء الإدارة العليا على عدد الأسهم المصدرة ، المالكين المؤسسيين وتقاس بقسمة عدد الأسهم التي يملكها المالكين المؤسسين على عدد الأسهم المصدرة ، و حقوق الشركات الاجنبية وتقاس بقسمة عدد أسهم الشركات الاجنبية على عدد الأسهم المصدرة) والمتغير التابع : المسؤولية الإجتماعية وتشمل (التقارير السنوية المتعلقة بالمساهمات الإجتماعية) والمتغيرات الضابطة وتشمل (تاريخ نشاة المنظمة ، وحجم المنظمة ، المؤشرات المالية ، الرافعة المالية) .

تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي وبرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية في تحليل المتغيرات والفرضيات وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- وجود علاقة إرتباط قوية بين حجم المنظمة وتطبيق المسؤولية الإجتماعية للشركات حيث بلغت 0.78 .

- وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات وبين (الشركات الاجنبية ، نشأة المنظمة ، والأداء المالي) .

- وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والإدارة العليا ؛ ويعزى ذلك الى طبيعة الشركات المصرية حيث يقوم كبار مالكي الأسهم من العائلات بالضغط على الإدارة العليا لتقليل من التكاليف المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية .

- دراسة (الضمور و عسكر ، 2008) بعنوان : " أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأداء المدرك للشركات: دراسة مقارنة بين الشركات المحلية والأجنبية في الأردن "

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الذي كان موضع الاهتمام الأكاديمي لعدة سنوات ، وهو : ما أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات في أداء الأعمال المدرك للشركات الأجنبية والمحلية في الأردن؟ هذا وقد اهتمت الدراسة بمعرفة مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية بين الشركات المدروسة، ومعرفة فيما إذا كان هناك اختلاف في مدى تطبيق المسؤولية الاجتماعية بين الشركات الأجنبية والمحلية. كما هدفت إلى معرفة ما إذا كان هناك اختلافا في مدى تأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية في أداء أعمال في هذه الشركات يعزى لبعض خصائصها، كرأسمال وعدد الأيدي العاملة، ونوع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه ، والخبرة .

لقد تم تطوير استبانة كأداة للدراسة وكانت مقسمة الى ثلاثة اقسام : القسم الاول يركز على خصائص الشركات من حيث راس المال وعدد السنوات في قطاع الاعمال ونوع القطاع الصناعي وعدد العاملين والقسم الثاني أسئلة عن اداء الشركات ، والقسم الثالث أسئلة تتعلق في المسؤولية الاجتماعية للشركات ، ومجموع الاستبانات التي وزعت 83 على الشركات و مكونة من نوعين : شركات محلية (51 استبانة) وشركات اجنبية (32 استبانة) ، وتم توزيع الاستبانة عن طريق الفاكس والبريد الالكتروني وعن طريق اليد ، لقد اجريت هذه الدراسة للفترة 2007-2008 و تم تطبيق الأساليب الإحصائية اللازمة ، كالإحصاء الوصفي لتحليل الاستبانة واختبار قيمة " t " لوسيط واحد ولوسيطين مجتمعين بالإضافة إلى الانحدار البسيط والمتعدد، واختبار ANOVA ، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج :

- هناك اختلافات بين الشركات الاردنية والاجنبية في ممارسة الجوانب البئية من المسؤولية ، حيث أظهرت الدراسة أن الشركات الأجنبية تطبق الانشطة البيئية بشكل أكبر من الشركات المحلية .

- لم تظهر الدراسة أي اختلاف بين الشركات الأجنبية والمحلية ، من حيث تأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية في أداء الاعمال .

- أظهرت الدراسة أن هناك اختلافا في الاداء الاقتصادي للشركات وذلك نتيجة لخصائصها .

وكانت من أهم التوصيات : هناك حاجة للتعاون بين القطاع الحكومي والخاص وتعاون الشركات مع الموظفين ، وينبغي على الحكومة تقديم الحوافز للشركات التي لديها اهتمام كبير من المسؤولية الاجتماعية .

2-9-1 الدراسات الأجنبية

- دراسة (Bolton , 2013) بعنوان :

"Corporate Social Responsibility and Bank Performance "

" المسؤولية الاجتماعية للشركات وأداء البنك "

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي والمخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية ، وبرزت مشكلة هذه الدراسة نتيجة الأزمة المالية التي لحقت في قطاع المصارف الأمريكية للفترة 2008- 2009 ، وكان التساؤل الرئيس فيها هل المصارف غير مسؤولة عن النشاطات الاستراتيجية و غير مسؤولة عن اي قضية اجتماعية اخرى ؟ ، وقام الباحث بهذه الدراسة لتبيان بيئة المسؤولية الإجتماعية للمصارف باشتمالها المنظمة ، وعلاقات الموظفين ، التنوع ، وحقوق العاملين باعتبارها جزء من ثقافة اي منظمة .
اعتمد الباحث على البيانات المالية للشركات للفترة (1998 – 2010) كمعلومات اساسية لدراسة هذا الموضوع وقد حصل عليها من قاعدة البيانات الإجتماعية والبيئية الحكومية والتي تحتوي تقريبا على 3100 شركة امريكية من القطاعات المختلفة و 200 بنك تم دراستهم في هذا البحث وهو مجتمع الدراسة .
وقد حدد الباحث المتغيرات المستقلة المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية وتشمل (علاقات المجتمع ، التنوع ، علاقات العاملين ، حوكمة المنظمة ، القضايا البيئية ، حقوق الانسان ، قضايا المنتج ، الاعمال غير الاخلاقية – الكحول ، الاسلحة النارية ، القمار ، التبغ) والمتغيرات التابعة

وتشمل (العائد على الأصول، الأصول الثابتة والمتغيرة ، نسبة الالتزامات الى الأصول، نسبة النقدية الى الأصول، نسبة الأرباح الى الأصول، نسبة أسهم الخزينة الى الأصول) والمتغيرات الضابطة تشمل (حجم البنك ، المخاطر) .

إستخدم الباحث المنهج الوصفي لتحليل المتغيرات وإختبار Z-score ، وقد خلصت النتائج التالية :

- وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي وقيمة الشركة .

- وجود علاقة سلبية بين المخاطر المصرفية وبيئة المسؤولية الإجتماعية للمصارف .

وكانت من ابرز التوصيات : الطلب من ادارة المصارف زيادة الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية بطرق أكثر إيجابية ولها علاقة مباشرة في الانشطة التشغيلية وايضا بالأطراف ذات العلاقة بالمصارف (العملاء ، المساهمين ، الدائنين ، الحكومة ، الموظفين) .

- دراسة (yang qui , 2012) بعنوان :

" Empirical Study Between Corporate Social Responsibilities and Financial Performance of Chine's listed Companies "

" دراسة ميدانية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للشركات الصينية المدرجة "

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي في الشركات المدرجة في سوق الصين المالي ، وكانت مشكلة الدارسة الاجابة على التساؤل التالي : ما هي العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي ؟

حدد الباحث في دراسته المتغيرات التابعة المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية وتتألف من الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة وتشمل (الموردين ، الدائنين ، الزبائن ، الحكومة ، المساهمين ، الموظفين) والمتغيرات المستقلة المتعلقة بالأداء المالي وتشمل (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية ، العائد على الأسهم) .

ألفت عينة الدراسة من 839 شركة في 13 صناعة مختلفة من سوق شنغهاي المالي للأسهم للفترة المالية 2010 وتم إستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) لتحليل المتغيرات وإختبار الفرضيات وتم إستخدام اسلوب تحليل الإنحدار ، وكانت نتائج هذه الدراسة على النحو التالي :

- وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات بالنسبة للموظفين والأداء المالي للشركات الصينية المدرجة في السوق المالي .

- وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات بالنسبة للمساهمين والأداء المالي للشركات الصينية المدرجة في السوق المالي .

- عدم وجود علاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات بالنسبة للحكومة والأداء المالي للشركات الصينية المدرجة في السوق المالي .

- عدم وجود علاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات بالنسبة للموردين والأداء المالي للشركات الصينية المدرجة في السوق المالي .

- عدم وجود علاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات بالنسبة للدائنين والأداء المالي للشركات الصينية المدرجة في السوق المالي .

- عدم وجود علاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات بالنسبة للزبائن والأداء المالي للشركات الصينية المدرجة في السوق المالي .

- دراسة (Trang & Yekini , 2012) بعنوان :

" Investigating the link between CSR and Financial performance – Evidence from Vietnamese listed companies "

" التحقق من العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي – حالة تطبيقية على الشركات الفيتنامية المدرجة "

هدفت هذه الدراسة الى ايجاد العلاقة بين الأداء المالي المسؤولية الإجتماعية للشركات الفيتنامية ، وتتعلق مشكلة هذه الدراسة بتحديد مساهمة الدول الآسيوية وخاصة (فيتنام) في مجال المسؤولية الإجتماعية ، وبنى الباحثين فرضيتهما الاساسية والتي تنص على : الأداء المالي الجيد يؤدي الى مساهمة أفضل للمسؤولية الإجتماعية للشركات .

حدد الباحثين المتغيرات المستقلة المتعلقة بالأداء المالي وتشمل (العائد على حقوق الملكية ، العائد على الأصول ، العائد على المبيعات) ، والمتغيرات التابعة المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية وتشمل (المساهمات الإجتماعية والمفصح عنها في التقارير المالية السنوية للشركات) .

تألفت عينة الدراسة من الشركات الكبرى في فيتنام وعددها (20) شركة مدرجة في سوق فيتنام المالي وذلك للفترة المالية (2010 – 2012) ، وقد قام الباحث بإستخدام إختبار الإنحدار

الخطي المتعدد (Multiple Regression) لتحليل العلاقة بين الأداء المالي والمسؤولية الإجتماعية للشركات ، وكانت من أبرز النتائج :

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين الأداء المالي والمسؤولية الإجتماعية للشركات الفيتنامية .

- عدم وجود علاقة إرتباط بين المساهمة بالمسؤولية الإجتماعية للشركات وبين مستوى الديون للشركات الفيتنامية .

وكانت من أبرز توصيات هذه الدراسة : ضرورة العمل على زيادة حجم العينة للدراسات المستقبلية المشابهة لهذا الموضوع وذلك للحصول على نتائج أكثر دقة ومصداقية .

- دراسة (Iraya & Oyenje , 2011) بعنوان :

"The Relationship between Corporate Social Responsibility Practices and Financial Performance of Firms in the Manufacturing, Construction and Allied Sector of the Nairobi Securities Exchange "

" العلاقة بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي لقطاع الشركات الصناعية والانشائية والحليفة في سوق نيروبي للأوراق المالية "

هدفت هذه الدراسة الى تحديد العلاقة بين ممارسة المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي في شركات التصنيع والانشاءات والشركات الحليفة في بورصة نيروبي للأوراق المالية ، وجاءت دراسة الباحثين لهذا الموضوع للاجابة على الأسئلة التالية :

- ماهي تأثير المسؤولية الإجتماعية للشركات على الأداء المالي في الشركات الصناعية والانشاءات والحليفة ؟

- ماهي العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والأداء المالي وتأثيرها على الكفاءة وكثافة رأس المال في المنظمات ؟

إستخدم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المتغيرات ، ويتألف مجتمع هذه الدراسة من جميع الشركات العامة والمصنفة في بورصة نيروبي للأوراق المالية وتشمل قطاع : الانشاءات ، الصناعة ، والشركات الحليفة ، وتم إختيار عينة صغيرة تتألف من 14 شركة ودراسة القوائم المالية للفترة 2007 – 2011 وتم إستخدام في هذه الدراسة إختبار ANOVA ، وإختبار تحليل الإنحدار لقياس المتغيرات وإختبار الفرضيات ، وقد حدد الباحثين المتغيرات

المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية وتشمل (القضايا الإجتماعية ، الكفاءة ، كثافة رأس المال) والمتغيرات المتعلقة بالأداء المالي وتشمل فقط على (العائد على الأصول) , وقد خلصت الدراسة الى النتائج التالية :

- وجود علاقة إرتباط قوية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات (القضايا الإجتماعية ، الكفاءة ، كثافة رأس المال) والأداء المالي (العائد على الأصول) حيث بلغت هذه العلاقة 0.870 .

- وجود علاقة عكسية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات (الكفاءة : تكلفة المبيعات / المبيعات) والأداء المالي .

- وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات (القضايا الإجتماعية) والأداء المالي .

- وجود علاقة عكسية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات (كثافة رأس المال) و الأداء المالي .

وقد أوصت الدراسة ضرورة البحث في هذا الموضوع على شركات أكبر من هذه العينة ومن خارج سوق نيروبي للأوراق المالية ، وتحتاج هذه الدراسة الى تحديد متغيرات ضابطة لتكون النتيجة مناسبة .

- دراسة (Aylin Poroy & et.al , 2011) بعنوان :

“Corporate Social Responsibilities and Financial Performance Relationship : the Case of Turkey “

" العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي : دراسة حالة في تركيا "

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي في تركيا ، حدد الباحثيين المتغيرات المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية وتشمل الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة (الموردين ، الدائنين ، الزبائن ، الحكومة ، المساهمين ، الموظفين) والقضايا البيئية وعلاقات الموظفين وقضايا المنتج وفي المقابل المتغيرات المتعلقة بالمؤشرات المالية (العائد على الأصول ، العائد على المبيعات ، نسبة مجموع الالتزامات الى الأصول ، ونسبة العائد على حقوق الملكية) .

تألفت هذه الدراسة من عينة قصدية من 28 شركة مدرجة في سوق استانبول المالي للفترة المالية 2010 ، وتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم إستخدام إختبار (Spearman’s) لإختبار الفرضيات وتحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والمؤشرات المالية ، وكانت من أبرز النتائج :

- وجود علاقة إرتباط إيجابية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والمؤشرات المالية حيث بلغت 0.69 % .

- الأداء المالي للشركات هو الذي يحدد أداء المسؤولية الإجتماعية .

- الشركات التي يكون لديها أفضل مؤشر مالي ؛ يكون لديها ايضا أفضل أداء للمسؤولية الإجتماعية في تركيا موضوع البحث .

- وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي للشركات وبين المسؤولية الإجتماعية .

- دراسة (Nidzara Osmanagic & et.al , 2011) بعنوان :

"Corporate Social Resoponsibility and Company Performance – Evidence From Four European Countries "

" المسؤولية الاجتماعية للشركات وأداءها المالي – حالة تطبيقية لأربعة دول أوروبية "

هدفت هذه الدراسة الى التحقق من مساهمة أربعة دول أوروبية (النمسا ، اليونان ، بولندا ، كرواتيا) في المسؤولية الإجتماعية للشركات وتوضيح أساس إعتماد المسؤولية الإجتماعية على المدى القصير للشركات مقارنة مع أدائها المالي كما وهدفت الى بيان أوجه التشابه والإختلاف الرئيسية بين هذه الدول والكشف عن المزايا والفوئد من جهة والتكاليف التي تتحملها الشركات لمساهمتها في المسؤولية الإجتماعية من جهة اخرى ، وجاءت هذه الدراسة نتيجة الأزمة المالية العالمية الحديثة (2008) وتأثيرها على المسؤولية الإجتماعية على مستوى المنظمات .

حدد الباحثين المتغيرات المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية وتشمل (القضايا البيئية ، الزبائن ، الموردين ، شؤون الموظفين ، تدريب و مكافآت الموظفين ، جودة المنتج) والمتغيرات المتعلقة بالاداء المالي تشمل (حصة السهم ، حجم المبيعات) .

تألفت عينة هذه الدراسة من شركات في قطاعات مختلفة وتشمل (شركات الصناعية ، الشركات المالية ، الفنادق والمطاعم ، الانشاءات ، شركات مبيعات الجملة ، شركات النفط والغاز ، وشركات التعدين) وأجريت هذه الدارسة للفترة المالية 2010- 2011 ، وصممت إستبانة لهذه الدراسة ووزعت الإستبانات على الشركات عن طريق البريد الالكتروني وكان مجموعها 146 إستبانة (النمسا 16 إستبانة ، اليونان 31 إستبانة ، بولندا 20 إستبانة ، وكرواتيا 79 إستبانة) وتألفت الإستبانة من 43 سؤال وتركز على المسؤولية الإجتماعية للشركات وكانت الأسئلة مقسمة الى ثلاثة انواع : الأول أسئلة الإختيار من متعدد ، والثاني

أسئلة للاجابة بنعم او لا ، والثالث أسئلة مقسمة على مقياس ليكرت الخماسي وكانت من أبرز النتائج في هذه الدراسة :

- بولندا لديها إستجابة قليلة من ناحية الإهتمام بالقضايا البيئية والإجتماعية .

- اولوية الإدارة العليا في المنظمات الأوروبية عينة الدراسة (النمسا ، اليونان ، بولندا ، كرواتيا) هي زيادة حجم المبيعات تليها ارضاء العملاء وخفض النفقات المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية .

- تحيز الشركات في الدول الأوروبية الأربعة على الإهتمام بالزبائن والبيئة الخارجية للمنظمات على حساب الإهتمام بالموظفين من ناحية التدريب والمكافآت المالية .

- دراسة (Ehsan , Kaleem , 2009) بعنوان :

"An Empirical Investigation of the Relationship Between Corporate Social Responsibility and Financial Performance (Evidence from Manufacturing Sector of Pakistan) "

" تحليل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي (حالة تطبيقية لقطاع الشركات الصناعية في باكستان) "

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي في باكستان ، وتتعلق مشكلة الدراسة في موضوع المسؤولية الإجتماعية للشركات الباكستانية وعدم الوعي الكامل من النواحي الحقوقية للعاملين ؛ (فالباكستان دولة نامية وتعاني من عدم الإستقرار السياسي وقضايا الإرهاب والكوارث الطبيعية ومشاكل نقص التعليم والصحة) وهذا الموضوع (المسؤولية الإجتماعية) لم يعطى حقه في الدولة الباكستانية من الباحثين الآخرين وجاءت دراسة الباحثين لهذا الموضوع لابراز أهميته من الجانب الاجتماعي والحكومي .

حدد الباحثين المتغيرات المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية وتشمل (التبرعات ، رفاه العاملين) واما المتغيرات المتعلقة بالأداء المالي تشمل (العائد على الأصول ، العائد على الأسهم ، العائد على حقوق الملكية ، ونمو المنظمة) .

ألفت هذه الدراسة على عينة قصدية عددها 100 شركة من أربع قطاعات مختلفة (الصناعات الكيميائية ، الانشاءات ، السيارات ، والصناعات الدوائية) وذلك للفترة 2006-2009 ، وتم إستخدام إختبار (pearson) وإختبار (Least square)

Regression لمعرفة العلاقة بين المتغيرات ، وخلصت الدراسة الى : وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات (التبرعات ، رفاه العاملين) والأداء المالي (العائد على الأصول ، العائد على الأسهم ، العائد على حقوق الملكية ، ونمو المنظمة) في باكستان ، عدم وجود علاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات (التبرعات ، رفاه العاملين) و المتغيرات الضابطة (حجم الالتزامات ، حجم المنظمة ، وعمر المنظمة) ، وكانت من أبرز توصيات الدراسة : الطلب من الشركات المزيد من الإهتمام بمرافق التعليم والصحة وبناء علاقة قوية مع الموظفين من خلال اعطاءهم الثقة بأعمالهم وذلك لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المنظمات والدولة الباكستانية .

- دراسة (Theofanis Karagiorgos , 2009) بعنوان :

"Corporate Social Responsibility and Financial Performance An Empirical Analysis on Greek Companies "

" المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي دراسة تحليلية للشركات اليونانية "

هدفت هذه الدراسة الى معرفة العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي للشركات اليونانية على أساس نظرية (أصحاب العلاقة بالمنظمة) واستنادا لنظرية (الإدارة الجيدة) ، وتعلقت مشكلة الدراسة في ان اليونان البلد الاوروبي الذي يعاني من مشاكل الفساد والرشوة والتهرب الضريبي وعدم الإهتمام في حقوق العمال وضعف التشريعات الحكومية التي تحد من هذه الممارسات وجاءت دراسة الباحث لمعرفة مساهمة الشركات في المسؤولية الإجتماعية ، بنى الباحث فرضيته الاساسية وهي الأداء الجيد للمسؤولية الإجتماعية يقود الى الأداء المالي الجيد استنادا لدراسة (Waddock & Graves , 1997) .

حدد الباحث المتغير المتعلق بالأداء المالي ويشمل معادلة عائد الأسهم العادية والمتغيرات المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية وتشمل (شؤون العاملين ، حقوق الانسان ، القضايا البيئية ، القضايا الإجتماعية ، الإهتمام بالمنتوج) والمتغيرات الضابطة وتشمل حجم المنظمة ويتم قياسها (مجموع المبيعات ، مجموع الأصول ، ونسبة مجموع الالتزامات) .

طبقت هذه الدراسة على عينة قصدية عددها 39 شركة من أصل 281 شركة في سوق اثينا للأسهم وذلك للفترة 2007-2009 ، وإستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وإستخدام إختبار ANOVA ، وإستخدام تحليل الإنحدار الخطي لمعرفة العلاقة بين المتغيرات ومن أبرز النتائج :

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين العائد على الأسهم (EPS) والمسؤولية الإجتماعية للشركات .

- ان إعتماد المسؤولية الإجتماعية للشركات في اليونان من قبل المدراء يؤدي الى تعزيز كفاءة السوق بالاضافة الى الحصول على عائد أكير من الأسهم نتيجة اعماد المسؤولية الإجتماعية .

- دراسة (Vintila & Florinita , 2008) بعنوان :

" A Study of the Relationship between CorporateSocial Responsibility - Financial Performance - Firm Size "

" دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي وحجم الشركات "

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي (مستوى الربحية) للشركات الرومانية ، وكانت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي : هل تتأثر المسؤولية الإجتماعية للشركات بمستوى الربحية على المدى الطويل والقصير للشركات الرومانية ؟ ، وقد كونت الباحثتين فرضيتين لهذا البحث هما :

- وجود علاقة بين مستوى الربحية والمسؤولية الإجتماعية للشركات الرومانية .
- وجود تأثير ايجابي على حجم الشركات (الموجودات المتداولة والثابتة) والمسؤولية الإجتماعية للشركات الرومانية .

حددت الباحثتين المتغيرات المستقلة المتعلقة بالأداء المالي وتشمل على (معدل العائد على الأصول ، مجموع الموجودات الثابتة والمتداولة) ، والمتغير التابع المسؤولية الإجتماعية للشركات حيث تشمل على (المساهمات الإجتماعية) .

تم تطبيق هذه الدراسة على عينة قصدية مكونة من (40) شركة مدرجة في سوق بوخارست الروماني للأسهم وذلك للفترة المالية (2008) ، وتم إستخدام إختبار الإنحدار الخطي لتحليل المتغيرات وإختبار الفرضيات ، وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركات (مجموع الموجودات الثابتة والمتداولة) والمسؤولية الإجتماعية للشركات الرومانية ؛ حيث أنه كلما كانت مجموع الموجودات الثابتة والمتداولة كبير كلما كان هنالك زيادة في المساهمات الإجتماعية .

وكانت من أبرز توصيات تلك الدراسة : ضرورة العمل على زيادة حجم العينة للدراسات المستقبلية بخصوص هذا الموضوع ، وضرورة العمل على البحث لفترات مالية أكثر بدلا من الإعتماد على تحليل فترة مالية لسنة واحدة للحصول على نتائج أكثر دقة .

- دراسة (Padgett & Galán , 2007) بعنوان :

" The Effect Of R&D Intensity On Corporate Social Responsibility "

" أثر عمليات البحث والتطوير على المسؤولية الاجتماعية للشركات "

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر عمليات البحث والتطوير (R&D) على المسؤولية الإجتماعية للشركات الصناعية والتجارية في اسبانيا ، وتتعلق مشكلة هذه الدراسة بتحديد أثر عمليات البحث والتطوير على الأطراف ذات العلاقة بالمنظمات وعلى تحسين الرفاه الاجتماعي للموظفين على المدى الطويل .

حدد الباحثين المتغيرات المستقلة للبحث حيث تشمل على عمليات البحث والتطوير والتي يتم قياسها بواسطة (معدل العائد على الأصول ، مجمل المبيعات) والمتغيرات التابعة المسؤولية الإجتماعية للشركات وتشمل الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة (الموظفين ، الزبائن ، المساهمين) ، والمتغيرات الضابطة والتي تشمل على (حجم الشركات ويتم قياسها باجمالي الموجودات الثابتة والمتداولة ، المخاطر ويتم قياسها بمعدل الديون (Debt Ratio)) .

تتألف عينة هذه الدراسة من الشركات الصناعية والتجارية المدرجة في سوق اسبانيا المالي وعددها (575) شركة وذلك للفترة المالية (1991 - 2007) ، وتم إستخدام إختبار تحليل الإنحدار لإختبار الفرضيات ومعرفة العلاقة بين أثر عمليات البحث والتطوير على المسؤولية الإجتماعية للشركات ، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة :

- وجود علاقة إيجابية بين تطبيق عمليات البحث والتطوير والمسؤولية الإجتماعية للشركات ؛ حيث أن تلك العمليات تؤدي الى المزيد من اكتشاف المنتجات الجديدة والتي توثر ايجابا على مبيعات الشركات .

- وجود علاقة إيجابية بين تطبيق عمليات البحث والتطوير والمسؤولية الإجتماعية للشركات الصناعية الاسبانية ؛ حيث أن تلك الشركات تتركز على عمليات البحث والتطوير .

- عدم وجود علاقة بين تطبيق عمليات البحث والتطوير والمسؤولية الإجتماعية للشركات التجارية الاسبانية .

3-9-1 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

يتضح من الدراسات السابقة أنها ركزت على تحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي ، ونلاحظ ان الدراسات السابقة تشمل على عناصر المسؤولية الإجتماعية متضمنة القضايا الإجتماعية والبيئية والاخلاقية وشؤون العاملين وبالنسبة للأداء المالي كانت متضمنة النسب المالية المستخدمة في تحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية وتشمل (نسبة العائد على الأصول ، نسبة العائد على السهم ، نسبة حقوق المالكين ، وحجم المبيعات) ، وبالاضافة الى كون الدراسات السابقة كانت مطبقة على الدول النامية والدول المتقدمة وكانت شاملة للقطاعات التجارية المختلفة وتشمل (الصناعة ، الانشاءات ، الخدمات ، والمالية) .

ان ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة انها : الدراسة الاولى في الاردن والتي تناولت موضوع البحث في تحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والمؤشرات المالية على مستوى قطاع المصارف التجارية الأردنية ، حيث انها تركز على موضوع هام نشأ حديثا في الاردن وهو المسؤولية الإجتماعية للشركات وأبعادها المختلفة من حيث المساهمات الإجتماعية وتدريب الموظفين وذلك لما له أثر كبير على البيئة الداخلية والخارجية للمصارف التجارية ، كما وان الدراسة تتناول تحليل المؤشرات المالية للقوائم المالية للمصارف وتشمل (نسبة العائد على الأصول ، نسبة العائد على حقوق المالكين ، العائد على الأسهم ، و حجم التسهيلات الائتمانية) لقياس مخرجات العمل المصرفي ، وبالاضافة الى تحليل القوائم المالية لفترة زمنية كافية وهي من 2003- 2012 لمعرفة مساهمة المصارف في موضوع المسؤولية الإجتماعية خلال تلك الفترة .

كما تتميز هذه الدراسة بأنها تناولت موضوع المسؤولية الإجتماعية كمتغير تابع والمؤشرات المالية كمتغيرات مستقلة ، في حين ان معظم الدراسات التي تناولت هذا الجانب افترضت أن المسؤولية الإجتماعية كمتغير مستقل وهذا صحيح حسب اعتقاد الباحثين حيث أن أغلب تلك الدراسات تمت في دول متقدمة وأن هذه الدول بها تشريعات تفرض على الشركات تناول المسؤولية الإجتماعية والأخذ بها ، بينما في الأردن تحفز القوانين الشركات فقط من خلال اعفاء المبلغ المقدم كمساهمة في المسؤولية الإجتماعية من ضريبة الدخل وهذا التحفيز ليس كافيا للعديد من الشركات ، ومن هنا كانت المسؤولية الإجتماعية تتأثر بالمركز المالي للشركات وهذا ما دعى الباحث الى تناوله كمتغير تابع ، وتؤيد ذلك دراسة (**الشبيري وآخرون , 2010**) ودراسة (**سليمان وآخرون ، 2009**) ودراسة (**Ehsan , Kaleem , 2009**) ،

كما وان هذه الدراسة تناولت المصارف التجارية الأردنية ضمن عينة الدراسة ولم تتناول مجتمع المصارف مثل باقي الدراسات حيث ان مجتمع المصارف في الاردن يحتوي على مصارف استثمارية واسلامية ، وبالاضافة الى كون هذه الدراسة حديثة فقد طبقت على البيانات المالية المصارف التجارية الأردنية لعام 2012 .

- لتوضيح الدراسات السابقة بأسلوب أمثل فقد قام الباحث بتلخيصها حسب الجدول التالي :

جدول رقم (2-1) ملخص الدراسات السابقة

الدراسة	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة	النتيجة
" أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي : دراسة على البنوك الأردنية "	(حجم المصرف ، مستوى الرافعة المالية ، مستوى التسويق)	(نسبة العائد على الاصول)	علاقة ايجابية
" أثر المحددات المالية وغير مالية على المسؤولية الإجتماعية للشركات "	(حجم الشركة ، توزيعات الارباح على الأسهم ، عمر الشركة ، الرافعة المالية ، عدد الأسهم المصدرة)	(تكاليف تدريب وتعليم الموظفين ، تكاليف عمليات البحث والتطوير)	علاقة ايجابية
" هيكل حقوق المالكين والمسؤولية الإجتماعية : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في مصر "	(أسهم الإدارة العليا ، المالكين المؤسسين)	(التقارير السنوية المتعلقة بالمساهمات الإجتماعية)	علاقة ايجابية
" أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأداء المدرك للشركات: دراسة مقارنة بين الشركات المحلية والأجنبية في الأردن "	(القضايا البيئية ، القضايا الاجتماعية)	(الاداء المالي ، الاداء الاقتصادي ، الاداء التسويقي)	علاقة سلبية

الدراسة	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة	النتيجة
"Corporate Social Responsibility and Bank Performance "	(علاقات المجتمع ، التنوع ، علاقات العاملين ، حوكمه المنظمة ، القضايا البيئية ، حقوق الانسان ، قضايا المنتج ، الاعمال غير الاخلاقية ، الاسلحة النارية ، القمار ، التبغ)	(نسبة الالتزامات الى الأصول ، نسبة النقدية الى الأصول ، نسبة الارباح الى الأصول ، نسبة أسهم الخزينة الى الأصول ، العائد على الأصول)	علاقة ايجابية
" Empirical Study Between Corporate Social Responsibilities and Financial Performance of Chine's listed Companies "	(العائد على الأصول ، العائد على حقوق الملكية ، العائد على الأسهم)	(الموردين ، الزبائن ، الدائنين ، الحكومة ، المساهمين ، الموظفين)	علاقة ايجابية
" Investigating the link between CSR and Financial performance – Evidence from Vietnamese listed companies "	(العائد على حقوق المكلية ، العائد على الأصول ، العائد على المبيعات)	(المساهمات الإجتماعية المفصح عنها في التقارير المالية)	علاقة ايجابية
"The Relationship between Corporate Social Responsibility Practices and Financial Performance of Firms in the Manufacturing, Construction and Allied Sector of the Nairobi Securities Exchange "	(العائد على الأصول)	(القضايا الإجتماعية ، الكفاءة ، كثافة رأس المال)	علاقة سلبية

الدراسة	المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة	النتيجة
“Corporate Social Responsibilities and Financial Performance Relationship : the Case of Turkey “	(العائد علي الأصول ، العائد على المبيعات ، نسبة مجموع الالتزامات الى الأصول , العائد على حقوق الملكية)	(الموردين ، الدائنين ، الزبائن ، الحكومة ، المساهمين ، الموظفين)	علاقة ايجابية
“Corporate Social Responsibility and Company Performance – Evidence From Four European Countries “	(حصة السهم ، حجم المبيعات)	(القضايا البيئية ، الزبائن ،الموردين ، شؤون الموظفين ، تدريب ومكافات الموظفين ، جودة المنتج)	علاقة ايجابية
“An Empirical Investigation of the Relationship Between Corporate Social Responsibility and Financial Performance (Evidence from Manufacturing Sector of Pakistan) “	(العائد على الأصول ، العائد على الأسهم ، العائد على حقوق الملكية ، نمو المنظمة)	(التبرعات ، رفاه العاملين)	علاقة ايجابية
“ A Study of the Relationship between CorporateSocial Responsibility - Financial Performance - Firm Size “	(معدل العائد على الأصول ، مجموع الموجودات الثابتة والمتداولة)	(المساهمات الإجتماعية)	علاقة ايجابية
“ The Effect Of R&D Intensity On Corporate Social Responsibility “	(العائد على الأصول ، مجمل المبيعات)	(الموظفين ، الزبائن ، المساهمين)	علاقة ايجابية
“Corporate Social Responsibility and Financial Performance An Empirical Analysis on Greek Companies “	(شؤون العاملين ، حقوق الانسان ، القضايا البيئية ، القضايا الإجتماعية ، الإهتمام بالمنتج)	(العائد على السهم العادي)	علاقة ايجابية

***تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالإعتماد على الدراسات السابقة**

الفصل الثاني

الاطار النظري

الفصل الثاني : الاطار النظري

1-2 المبحث الأول : المسؤولية الإجتماعية للشركات

- تمهيد

تعتبر المسؤولية الإجتماعية للشركات من المواضيع الملحة والتي ظهرت في العلوم الادارية الحديثة نتيجة العولمة و التنافس الشديد بين المنظمات من حيث تقديم نوعية جيدة من الخدمة او السلعة بهدف تحقيق رضاء العميل وبناء علاقة جيدة طويلة الاجل بين المنظمة والمجتمع الخارجي ، والتي لها عدة منافع على المستوى الاجتماعي من خلال تحقيق الرفاه الاجتماعي و على المستوى الاقتصادي من خلال زيادة الناتج الوطني وعلى المستوى الأخلاقي من خلال بناء معاير اخلاقية تقوم على مساهمة الشركات في خدمة المجتمع والذي كان من مسؤولية الحكومات فقط سابقا .

من خلال هذا المبحث سيتم التعرف على تطور المسؤولية الإجتماعية ، ومفهومها ، وابعادها ، والتعرف على النظريات الخاصة بها والتي تشمل نظرية أصحاب المصالح ونظرية الوكالة ونظرية المساهمين ، العولمة والمسؤولية الإجتماعية للشركات ، كما وسيتم التطرق الى المواصفات الارشادية لمعيار ايزو 26000 والتي تعنى بالمسؤولية الإجتماعية للشركات وخصائص هذا المعيار .

1-1-2 تطور المسؤولية الإجتماعية للشركات

بدأ ظهور مفهوم المسؤولية الإجتماعية للشركات واعتمادها في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1920 ، وتقسم مراحل تطورها تاريخيا من العام 1960 الى ثلاثة مراحل (2012 , Yang Qiu) :

- المرحلة الأولى (1920- 1930) كانت تهدف الى " تعظيم أرباح المساهمين " ، وكان هدف الشركات بشكل عام التركيز على زيادة الأرباح مع اهمالها وتقصيرها للجوانب الإجتماعية .

- المرحلة الثانية (1930 – 1960) ظهرت أثناءها الاتحادات ونقابات العمال والتي أجبرت الشركات والمؤسسات الصناعية الى تبني جانب من المسؤولية الإجتماعية تجاه العمال والمجتمع وبدأ مديرو الشركات بتحمل المسؤوليات الإجتماعية من أجل ارضاء العاملين ، الزبائن ، الموردين ، والدائنين .

- المرحلة الثالثة (1960) أصبح مدراء الشركات في هذه المرحلة أكثر تبني للمسؤولية الإجتماعية نتيجة ظهور ما يسمى " الميزة التنافسية " وأصبحث الشركات شريك اساسي في عملية التنمية الإجتماعية وذلك نتيجة زيادة الضغوطات عليها .

في حين قسم العالم (Murphy , 1979) تطور المسؤولية الإجتماعية للشركات الى أربعة مراحل وذلك وفقا لمساهمة الشركات .

ففي المرحلة الاولى : (1950) كان اقتصار المسؤولية الإجتماعية على التبرعات المالية من قبل مدراء الشركات .

بينما المرحلة الثانية : (1953 – 1967) بدأت الشركات الصناعية والمنظمات بسلوك منحى آخر من المشاركة في المسؤولية الإجتماعية وذلك للأطراف خارج المنظمة .

أما المرحلة الثالثة : (1968 – 1973) بدأت المنظمات الحقوقية والعمالية الضغط على ادارات الشركات وذلك نحو حماية البيئة من التلوث الصناعي وقضية التمييز ضد العمال .

و اخيرا المرحلة الرابعة : (1974) أصبح تبني الشركات المعايير الاخلاقية في العمل والإهتمام بالقضايا البيئية هو محور المسؤولية الإجتماعية للشركات .

ويرى الباحثان (Townsley & Stohl, 2003) بأن المسؤولية الإجتماعية للشركات بدأت تأخذ " منظور عالمي " وذلك خلال الفترة (1970- 1980) وهذا المنظور يوفر نماذج جيدة لاخلاقيات العمل المؤسسي والذي أصبح متطلب أساسي في الاقتصاد ، وبالاضافة الى مساهمة المنظمات في التعاون و العمل مع المجتمع الخارجي كوحدة واحدة .

وحديثا تم تطور المسؤولية الإجتماعية للفترة (1992 – 2005) كما وصفها (Sassen, 2005) من خلال ظهور مبدأ العولمة ومع زيادة الادراك العالمي للمسؤولية الإجتماعية فأصبح ضرورة ملحة على ادارة الشركات التركيز على العمل الاجتماعي بما يخدم الأطراف الداخلية والخارجية للمنظمات ، حيث أن مبدأ العولمة والتطورات التكنولوجية أحدثت نوع من تفاعل المنظمات مع هذه الاحداث واندماجها مع البيئة الخارجية من خلال ثقافة العولمة ، بالاضافة الى توسع التغطية الاعلامية والتي كانت من العوامل القوية التي أدت الى تطور المسؤولية الإجتماعية للشركات .

ففي عام 2004 قدمت المنظمة الدولية للتقييس مقترح بانشاء معايير جديدة (ISO 26000) والمتضمنة معايير المسؤولية الإجتماعية وعلى ان يبدأ العمل بها في عام 2008 (خالد بومطيع ، 2008) ، وفي عام 2010 تم إعتماد معيار (ISO 26000) وتطبيقه على الشركات . (ISO 26000 , 2010 , International Organization for Standardizatio)

يتضح من مراحل التطور التاريخي للمسؤولية الإجتماعية بأنها مصطلح بدأ بالظهور في بداية القرن العشرين والثورة الصناعية ، وبدأ يأخذ منحى اخلاقي نتيجة الضغوطات من المنظمات العمالية والحقوقية على ادارة المنظمات ، وأصبحت المسؤولية الإجتماعية متطلب أساسي لتطور المنظمات والمنافسة فيما بينهم ، ومع ظهور مبدأ العولمة وتطور التكنولوجيا زاد الإهتمام بالمسؤولية الإجتماعية .

2-1-2 مفهوم المسؤولية الإجتماعية للشركات

عرف العلماء المعاصرون مصطلح المسؤولية الإجتماعية للشركات بعدة تعريفات وذلك حسب اختلاف وجهات النظر ؛ فقد عرف العالم (zink , 2008) المسؤولية الإجتماعية للشركات بأنها " اتجاه تسلكه منظمات الأعمال لخلق قيمة طويلة الأمد للمساهمين من خلال تبني الفرص وإدارة المخاطر الناجمة عن التطورات الاقتصادية والبيئية والإجتماعية ."

وعرفت المفوضية الأوروبية المسؤولية الإجتماعية للشركات بأنها " عملية متكاملة من التفاعل بين القضايا الإجتماعية ، البيئية ، والاخلاقية (حقوق الانسان) ، والإهتمام بالزبون وبين الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة (أصحاب المصالح) على اساس طوعي " , و حددت المفوضية الأوروبية عدة مرتكزات اساسية للمسؤولية الإجتماعية كمفهوم اداري حديث تشمل :

- الحاجة إلى توضيح أفضل ما هو متوقع من المنظمات ، وتقديم تعريف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الإجتماعية للشركات بما يتفق مع المبادئ والمبادئ التوجيهية الدولية الجديدة .

- الحاجة إلى الشفافية للمنظمات وتعاملها مع القضايا الإجتماعية والبيئية من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة (أصحاب المصلحة) ، بما في ذلك المؤسسات نفسها .

- الحاجة الى زيادة الإهتمام بحقوق الإنسان ، والتي أصبحت جانبا مهما من المسؤولية الإجتماعية للشركات . (European Commission , 2011) .

وعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الإجتماعية للشركات بأنها " التزام مستمر من قبل منظمات الأعمال للتصرف أخلاقيا والمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للقوى العاملة ، وكذلك المجتمع المحلي والمجتمع ككل " . (The World Business Council for sustainable development , 1999)

في حين عرف الباحثان (Dyllick and Hockerts, 2002) المسؤولية الإجتماعية للشركات بأنها " تلبية احتياجات أصحاب ذات العلاقة (المصلحة) في الشركة مباشرة وغير مباشرة، مثل المساهمين والموظفين والعملاء وجماعات الضغط ، والمجتمعات، دون المساس في قدرتها على تلبية احتياجات أصحاب المصلحة في المستقبل "

يوجد مصطلحات أخرى لها علاقة بمفهوم المسؤولية الإجتماعية للشركات مثل مواطنة الشركات (Corporate Citizenship) وهي تصف دور المنظمة في ادارة حقوق مواطنة الافراد العاملين فيها وحقوق الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة (أصحاب المصالح) ، وتضم مواطنة الشركات اتجاهات مختلفة : الإتجاه الأول حقوق مدنية وتشمل الحقوق التي توفر الحرية و الحماية المدنية للافراد العاملين في المنظمة ، والإتجاه الثاني حقوق اجتماعية وتشمل الحقوق التي تكفل حرية مشاركة أفراد المنظمة مع المجتمع الخارجي بالاضافة الى الحقوق التي تمنحها المنظمة من خلال الرعاية الصحية والتعليم ، والإتجاه الثالث وهي الحقوق السياسية وتشمل اعطاء افراد المنظمة الحرية في المشاركة في الجمعيات الخيرية واتحادات العمال . (Dirk Matten & Andrew Crane , 2003)

يتضح للباحث من التعاريف السابقة التي قامت بتوضيح معني المسؤولية الإجتماعية للشركات انها تجمع على مسؤوليتها الإجتماعية تجاه المجتمع بالاضافة الى تحقيق الربح للمساهمين ، وبالتالي فانه من الضروري على متخذي القرار والمدراء في الشركات الالتزام الأخلاقي والقانوني في التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة للافراد العاملين في تلك المنظمات .

3-1-2 أبعاد المسؤولية الإجتماعية للشركات

تمثل المسؤولية الإجتماعية للمنظمات التزام طوعي وواجب أخلاقي تجاه العاملين في المنظمة والبيئة الخارجية ، والمسؤولية الإجتماعية لها عدة أبعاد مختلفة على مستوى المنظمة ، وقسم الباحث (Dahlsrud, 2006) المسؤولية الإجتماعية للشركات الى خمسة أبعاد وهي : البعد البيئي ، البعد الاجتماعي ، البعد الاقتصادي ، أصحاب العلاقة بالمنظمة (أصحاب

المصالح) ، وأخيرا البعد الطوعي ، وفي هذا الاطار سوف نستعرض ونوضح الأبعاد المختلفة للمسؤولية الإجتماعية .

1-3-1-2 البعد البيئي (Environmental Dimension)

ترتبط البيئة والمسؤولية الإجتماعية للشركات ارتباطا وثيقا حيث أن الباحث (1990 , Ynestra King's) حدد موضوعين رئيسين ، الأول : البيئة وعناصرها الطبيعية وعلاقة الانسان بالقضايا الناجمة عن التلوث البيئي والضوضاء ، و الثاني : المنظمة والدور الاساسي في البيئة الخارجية والمتمثلة بالعملاء والموردين .

أصبحت المنظمات الحديثة تعتمد " نظام البيئة التنظيمي " وهذا النظام يجعل الشركات تتفاعل مع البيئة من خلال تدريب الموظفين وتأهيلهم للتعامل مع القضايا البيئية ، ويقوم نظام البيئة التنظيمي على افتراض تفاعل هذا النظام مع استراتيجية المنظمة ودمجها مع الثقافة التنظيمية بالاضافة الى تحقيق الكفاء والفعالية للمنظمة ، ونظام البيئة التنظيمي يتطلب الإستخدام الامثل للموارد البشرية وعملية المشاركة بين مستويات الهيكل التنظيمي المختلفة وذلك للوصول الى اعلى الإهتمام البيئي ، وأدى ازدياد اهتمام المنظمات بالجانب البيئي نتيجة زيادة الوعي البيئي ودعم المنظمات التي تدعو الى الإهتمام بالبيئة الطبيعية لحمايتها من التلوث الناتج من المصانع وعدم اتخاذها وسائل الوقاية من هذا التلوث ، بالاضافة الى ظهور مايسمى بالميزة التنافسية للشركات . (Dunphy& et al , 2003) .

2-3-1-2 البعد الاجتماعي (Social Dimension)

ترتبط المسؤولية الإجتماعية للشركات والبعد الاجتماعي ارتباطا وثيقا ، حيث تركز المسؤولية الإجتماعية بشكل رئيس على تمثيل (قيمة اجتماعية مضافة) و التي تعتمد على نظام المنفعة المشتركة بين كل الأطراف (المجتمع والمنظمة) ، وتفترض هذه القيمة العدالة الإجتماعية بين أفراد المجتمع والتي تشتمل على جميع الأنشطة الإجتماعية التي تقوم بها المنظمات من أجل المساهمة في تحقيق العدالة الإجتماعية .(Weaver, 2003)

أصبح الإهتمام بالمجتمع الخارجي للمنظمات مفهوم حديث في بيئة الاعمال ، حيث يتبنى هذا المفهوم مسؤولية المنظمات تجاه المجتمع كشريك استراتيجي كونها جزء من هذا المجتمع ، حيث أصبحت الانظمة الحديثة في المنظمات تأخذ منحى ديمقراطي يدعوا الى المزيد من التفاعل والانسجام بين الثقافة التنظيمية للمنظمات والمجتمع الخارجي لتحقيق النمو والرفاه

الاجتماعي والفائدة لجميع الأطراف (المنظمة والمجتمع الخارجي) وتقليل الإتجاه الرأسمالي الذي يشكل أساس الشركات في القطاع الخاص . (Deetz & Simpson, 2004)

3-3-1-2 البعد الاقتصادي (Economic Dimension)

تأخذ العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والبعد الاقتصادي منحى ايجابي من جانب المنظمة على المدى القصير لاعتمادها مبدأ المسؤولية الإجتماعية من خلال المساهمة في الانشطة الاقتصادية المتنوعة في المجتمع ، أما بالنسبة للمدراء فان عملية المسؤولية الإجتماعية تأخذ جانب سلبي من حيث التكاليف التي تتكبدها المنظمات للعمل الاجتماعي .

وأصبح إعتماد مبدأ المسؤولية الإجتماعية للشركات يأخذ اتجاه اقتصادي ، ولايضاح مفهوم المسؤولية الإجتماعية للشركات باعتبارها مبدأ اقتصادي يتوجب علينا الاجابة على الأسئلة التالية (Markus Kitzmueller , 2010) :

- لماذا وجدت المسؤولية الإجتماعية للشركات ؟
- كيف تعتمد الشركات على المسؤولية الإجتماعية بتوظيف العاملين وانتاج السلع والخدمات ؟
- كيف تعظم المنظمات أرباحها ؟

وللاجابة على هذه التساؤلات علينا مقارنة الفوائد من إعتماد المسؤولية الإجتماعية للشركات مع غيرها من المجالات الاخرى العامة وماذا قدمت لتحقيق المزيد من الرفاه الاجتماعي .

4-3-1-2 أصحاب العلاقة (Stakeholders Dimension)

تعتبر الشركات منظومة اجتماعية تتفاعل معها مجموعات مختلفة من الافراد ولها اهتمامات متنوعة ، وتتألف هذه المجموعات من مجموعات داخل المنظمات ومجموعات خارجية ، واقترح العالم (Freeman, 1970) نظرية أصحاب المصالح (stakeholders theory) وظهرت هذه النظرية نتيجة ازدياد إستخدام مفهوم المسؤئلية الإجتماعية للشركات وقام بتقسيم أصحاب المصالح الى ستة مجموعات تتألف من :

- المساهمين (shareholders) تتألف هذه المجموعة من الافراد الذين يستثمرون أموالهم لشراء أسهم الشركة وذلك مقابل الحصول على عائد محدد .

- الموظفين (employees) هي المجموعة التي تقوم في العمل في المنظمات مقابل أجر والعلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والموظفين من خلال تحسين نوعية حياة الموظف لان فعالية المنظمات تعتمد على الإهتمام بالعنصر البشري ويتم ربط المسؤولية الإجتماعية بالموظفين من خلال :

- الرواتب والمكافآت المدفوعة للموظفين .

- مستوى الرواتب مقاسا بحجم ورأس مال المنظمة .

- مستوى الرعاية الصحية الجيدة والتقاعد للموظفين .

- توفر السلامة العامة والمهنية في المنظمة .

- الزبائن (Customers) يعتبر الزبائن من أهم جزء خارج المنظمة وتسعى المنظمات الى توثيق علاقة قوية وطويلة الامد مع الزبائن ، وتأتي مساهمة المسؤولية الإجتماعية للشركات والزبائن من خلال :

- تحسين نوعية المنتج والاسعار المناسبة .

- الالتزام بتحسين العلاقة مع الزبون ما بعد البيع وخدمة الصيانة .

- الدائنين (Creditors) يعتبر الدائنين طرف خارجي للرقابة على أعمال الشركة ، وتكمن أهمية الدائنين بالنسبة للسؤولية الإجتماعية للشركات من خلال : مدى التزام الشركات في سداد ديونها في موعد استحقاقها .

- الموردون (Suppliers) يعتبر الموردون طرف خارجي للمنظمة ؛ حيث يقوم الموردون بتأمين احتياجات المنظمة من الموارد الاولية والبضائع اللازمة لعملياتها المتنوعة ، والعلاقة الجيدة بين المنظمة والموردون تساعد على تسهيل عملية الاتصال فيما بينهم .

- الحكومة (Government) تعتبر الحكومة طرف خارجي رئيسي للمنظمات وتقوم الحكومة بعدة مهام تشمل : الرقابة على الاقتصاد الوطني والشركات من خلال اصدار التشريعات والقوانين لحماية الأطراف المتعاقدة مع المنظمات ، والحد من النزاع بين المالكين والمدراء والعاملين في المنظمات ، وتأتي مساهمة الحكومة في المسؤولية الإجتماعية للشركات من خلال :

- الضرائب التي تفرضها على الشركات بموجب التشريعات والقوانين .

- رقابة الحكومة على الانشطة الإجتماعية التي تساهم فيها الشركات .

5-3-1-2 البعد الطوعي (voluntary Dimension)

أغلب الاقتصاديون والمشرعون في العالم يتوافقون على مبدأ قانونية متطلبات المسؤولية الإجتماعية للشركات ، الا أن المسؤولية الإجتماعية بطبيعتها نشاط طوعي ولكنه في الوقت المعاصر أصبحت مزيج بين العمل الطوعي والقانوني بموجب التشريعات الحكومية وذلك بسبب ظهور مبدأ الميزة التنافسية بين الشركات والعولمة الحديثة .

تختلف وجهات النظر لمدراء الشركات بأن الالتزام بالمسؤولية الإجتماعية ليس نابع من المبدأ الطوعي وانما هو مبدأ قانوني يلزمها التقيد به ، ويشكل المبدأ الطوعي من وجهة نظر مديرو الشركات بأنه " مبدأ استنزاف الاموال " حيث يجبر المدراء الالتزام بالمساهمة بالمسؤولية الإجتماعية ضمن نطاق ضيق حسب القانون والسياسات الحكومة وذلك من أجل المحافظة على سير عمل المنظمة بشكل اعتيادي من جانب ولتحقيق أكبر قدر من الربح للمساهمين من جانب آخر . (Harvard Business Review , (2003))

4-1-2 النظريات الخاصة بالمسؤولية الإجتماعية للشركات

1-4-1-2 نظرية أصحاب المصالح (stakeholders theory)

- تطور ومفهوم نظرية أصحاب المصالح

لقد تم إعتماد مصطلح أصحاب المصالح عام 1960 كمصطلح يعنى بالأطراف الداخلية والخارجية للمنظمات ، وافترض العالم (Freeman , 1984) نظرية أصحاب المصالح كمدخل للادارة الاستراتيجية وقام بتعريف أصحاب المصالح بأنها " جماعات ترتبط بالمنظمات والتي تعتبر أساس لبقاء نجاحها واستمرار بقاءها على العمل " وعرفها ايضا بانها " مجموعة من الافراد يمكن لهم التأثير على تحقيق اهداف المنظمات " ، وتتكون هذه المجموعات (الموظفين ، الزبائن ، الحكومة ، الموردين ، الدائنين ، منظمات المجتمع المدني ، المساهمين) ، وبناءا على هذه النظرية يوجد نوعان من المتغيرات والتي تؤثر على هذه الاستراتيجية هما : الأول القوة النسبية لأصحاب المصلحة ، الثاني القدرة على التعاون أو تهديد مصالح الشركة الاستراتيجية .

لتوضيح العلاقة بين أصحاب المصلحة والمنظمة يوجد أربعة استراتيجيات والتي تتألف كالآتي :

- الاستراتيجية الهجومية (Offensive Strategy) : تعتمد هذه الاستراتيجية على مجموعات داعمة وتشمل تغيير أهداف وادراكات أصحاب المصالح طبقا لنوع المصلحة مع المنظمات .

- الاستراتيجية الدفاعية (Defensive Strategy) : هي عبارة عن الحفاظ على العلاقة القائمة بين المنظمة و أصحاب المصالح وذلك من خلال علاقة تكاملية بين الأطراف .

- الاستراتجية المتقلبة (المتأرجحة) (Swing Strategy) : تقوم هذه الاستراتيجية بالجمع بين الاستراتيجية الدفاعية والاستراتيجية الهجومية .

- استراتيجية الحكم (Hold Strategy) : تقوم هذه الاستراتيجية على مبدأ سيطرة المنظمة على أهداف أصحاب المصالح .

- علاقة نظرية أصحاب المصالح بالمسؤولية الإجتماعية للشركات

ترتبط المسؤولية الإجتماعية للشركات ارتباطا وثيقا مع أصحاب المصالح ذات العلاقة بالمنظمة وذلك من خلال حصولها على الموارد اللازمة حتى تبقى المنظمات في حالة تطوير ودوام لمنتجاتها ؛ حيث أن الموظف بحاجة الى مساهمة المنظمة في المسؤولية الإجتماعية من خلال التدريب والمكافآت ، والزبائن بحاجة الى مسؤولية الشركة الإجتماعية من خلال النوعية الجيدة من الخدمات أو المنتجات التي تنتجها الشركات .

تتحدد العلاقة بين الشركات والمسؤولية الإجتماعية تجاه أصحاب المصالح نحو ثلاثة اتجاهات :(Charles , 2006)

- اتجاه أعمال – أخلاقي (Business – Ethics) : يقوم هذا الإتجاه على مبدأ التزام المنظمة أخلاقيا تجاه المجتمع من خلال تحسين نوعية المنتج والخدمة المقدمة للزبائن و تعاملها مع الدائنين

. - اتجاه أعمال - اجتماعي (Business – Society) : يعتبر هذا الإتجاه أن المنظمة جزء من المجتمع والعلاقة بين المنظمة لا يقتصر فقط بالجانب المادي وانما بعلاقة اجتماعية وثيقة مع المجتمع الخارجي والتي تسيطر عليها المنظمات ، وتجنب المنظمة في سلوك طرق غير شرعية لتسويق منتجاتها و تعاملها مع الزبائن (المجتمع الخارجي) ، ويتوجب على المنظمات

تحسين علاقتها مع الأطراف الخارجية جميعها حتى تحصل على تحقيق ميزة تنافسية بين المنظمات .

- اتجاه ادارة القضايا الإجتماعية (Social Issue Management) : يقترح هذا الإتجاه على المنظمات الاخذ بعين الاعتبار التوقعات التي تحدث في المجتمع وردة الفعل على المنظمة ، حيث انها تسعى الى الاندماج في المساهمة في حل المشكلات الإجتماعية مثل (الفقر ، البطالة) الى جانب مساهمة الحكومة في مثل هذه القضايا .

2-4-1-2 نظرية المساهمين (shareholders theory)

وفقا لنظرية المساهمين فان الهدف الاساسي للمنظمات هو تعظيم الثروة للمساهمين (shareholders maximization wealth) ، وعملية تعظيم الأرباح هو الهدف الاساسي لبقاء المنظمات ، وتكمن العلاقة بين المساهمين والمسؤولية الإجتماعية للشركات وفقا لهذه النظرية أنها سلبية ؛ حيث يؤدي التزام المساهمين بالقضايا الإجتماعية الى تقليل الأرباح الموزعة لهم وبالتالي زيادة التكاليف . (Margolis and Walsh, 2003)

3-4-1-2 نظرية الوكالة (Agency Theory)

من خلال تعريف البنك الدولي للمسؤولية الإجتماعية للشركات بأنها " التزام المنظمة للمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع الموظفين والتعاون مع المجتمع المحلي كوحدة واحدة لتطوير بيئة المنظمات " ، نرى ان هذا التعريف يشير الى العلاقة الوثيقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والمجتمع المحلي كعلاقة الوكيل (Agent-Relationship) من طرف المنظمة تجاه الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة ممثلة (العاملين ، المساهمين ، الحكومة ، المجتمع المحلي ، الدائنين ، الموردين) .

تبدو العلاقة تبادلية بين المنظمة باعتبارها الوكيل (Agent) وأصحاب المصالح باعتبارهم الطرف الرئيسي (Principal) ؛ حيث يقوم الطرف الرئيسي (Principal) بالضغط على المنظمة ممثلة بالادراة لسلوك المنهج الاجتماعي ويشكل أصحاب المصالح مصدر قوة ضاغطة على المنظمات ، ولتوضيح تلك العلاقة سوف نقوم بتحليل مصدر قوة أصحاب المصالح الى عدة محاور رئيسية وتشمل (Ralitza Germanova , 2008) :

- مصدر قوة المجتمع المحلي والمجتمع ككل

تشكل القوانين والاعراف الإجتماعية قوة ضاغطة على المنظمات ، والتي تؤثر عليها وتحفزها على سلوك منهج اجتماعي تجاه المجتمع المحلي وذلك ضمن نطاق التنمية الإجتماعية المستدامة .

- مصدر قوة الموظفين

يشكل العنصرالبشري (الموظفين والطبقة العاملة) مصدر ضغط على ادارة المنظمات ، ويعد من أهم العناصر المادية للمنظمات ؛ حيث يشكل هذا المصدر قوة ضغط على المنظمات وذلك من خلال اتحادات العمال ومنظمات حقوق الانسان التي تراقب الشركات وتدعوها على تحسين نوعية حياة الموظفين والتزام المنظمات الصناعية بالسلامة العامة .

- مصدر قوة الزبائن

يشكل الزبائن من أهم عنصر خارجي للشركات وأساس قيام الشركات ، حيث أن الهدف الاساسي للمنظمات هو خدمة الزبائن وبيع المنتجات مقابل العائد المادي ، ويشكل هذا المصدر عنصر ضغط على المنظمات وذلك من خلال اجبار المنظمات على تحسين نوعية المنتج أو الخدمة المقدمة لهم (Mantysaari, Petri , 2008).

- مصدر قوة الحكومة

يشكل مصدر قوة الحكومة من أقوى المصادر والتي تقوم بالضغط على ادارة المنظمات حيث تشكل الحكومة آلية داعمة لتطوير العمل الاجتماعي ، ويبرز دور الحكومة من خلال فرض القوانين والتشريعات الحكومية والتي تمثل مصدر ضغط على ادارة الشركات لسلوكها المسؤولية الإجتماعية تجاه أطراف (أصحاب المصالح) متضمنة الأطراف الداخلية للمنظمة (المساهمين ، العاملين) والأطراف الخارجية للمنظمة (الزبائن ، الموردين ، المجتمع المحلي ، الدائنين) .

5-1-2 العولمة والمسؤولية الإجتماعية للشركات

يعتبر مصطلح العولمة من المفاهيم الحديثة في العالم المعاصر و يشكل عنصر رئيسي في التأثير على الاقتصاد العالمي ، وذلك نتيجة التغيرات التي نشأت في العالم مع ازدياد حجم المنافسة الشديد والتقدم التكنولوجي السريع بين الشركات ، وتعرف العولمة بأنها عملية تتضمن تسهيل حركة انسياب السلع والخدمات ورأس المال ولكن هذا التعريف غير كاف لتوضيح

الجوانب الاخرى من العولمة والتغير السريع المتزايد في العالم ، والعولمة عبارة عن تفاعل اقتصاديات الدول والثقافات المختلفة ، ويتبين لنا بأن مصطلح العولمة لايقتصر على العوامل الاقتصادية والسياسية وانما تأخذ ابعادا بيئية واجتماعية تؤثر من خلالها على الاقتصاد وبيئة الاعمال والمجتمع ، وتشمل العولمة على عدة اتجاهات مختلفة كالآتي :(David & Guller , 2008)

- المنافسة : تقود العولمة الى زيادة التنافس بين الشركات والتي لها علاقة بانتاج البضائع والخدمات بسعر مناسب ونوعية عالية من الجودة ، حيث ان العميل يركز اهتمامه على سعر السلعة والنوعية والتي يتوجب على الشركات اخذها بعين الاعتبار لتحقيق رضى الزبون .

- التطور التكنولوجي : يشكل التطور التكنولوجي أهم محور لعملية العولمة وهو توجه للمنظمات لخلق فرص حديثة من المنافسة بينهم وذلك مع تزايد إستخدام التجارة الالكترونية والانترنت (Wrighta &Etemad , 2001) ، وتعد التكنولوجيا اهم اداة للمنافسة بين الشركات من خلال انتاجها نوعية متطورة من السلع وتقديم الخدمات ، حيث ان الشركات التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة تكون لها الحصة السوقية الأكبر في المبيعات ، ويكمن دورالعولمة من خلال زيادة سرعة نقل التكنولوجيا بين الشركات .

- نقل المعرفة والمعلومات : كان في الماضي الحصول على مصدرالمعلومات ونقلها مكلف ويشكل صعوبة قبل ظهور الشبكة التكنولوجية ، ومع ظهور العولمة سهلت عملية نقل المعرفة من دولة الى أخرى من دون قيود وذلك عن طريق الشبكات الالكترونية , والتغير التكنولوجي يتطلب درجة عالية من السرعة والكفاءة في نقل المعلومات .

- المحافظ الاستثمارية : ان العولمة تشجع وتحث على الاستثمار في المشاريع الاستثمارية العالمية ، حيث يتيح المجال الى المزيد من الانفتاح على زيادة تدفق رأس المال العالمي والاستثمار في المحافظ الاستثمارية يؤدي الى زيادة الأصول في الاسواق المالية وتنعكس ايجابا على الميزان التجاري .

- تفاعل الاسواق : العولمة تقود الى تحويل العديد من الاسواق المالية والاقتصادية الى سوق اقتصادي واحد ، وتفاعل الاسواق المالية فيما بينهم يشكل عنصر هام في زيادة التنافس بين الشركات في الاقتصاد الحر .

- تسهيل حركة رأس المال الفكري : يشكل عنصر رأس المال الفكري من العناصر المهمة في العولمة وذلك من خلال تسهيل حركة الموارد البشرية والمهارات التقنية من دولة الى أخرى لسد احتياجات الشركات من رأس المال الفكري حيث التغير التكنولوجي بحاجة الى العناصر

البشرية المؤهلة والمثقفة لمواكبة التطور في الصناعات ويعد رأس المال الفكري من اهم عنصر في تطور الدول الصناعية الكبرى .

- الأزمة المالية وتأثيرها على الاسواق العالمية : ان ظهور الأزمة المالية الحديثة ناتج عن تأثير العولمة ، حيث الانفتاح المتزايد وقلة التشريعات الحكومية التي تحدد انسياب حركة الاموال بين الدول عامل رئيسي في الأزمة المالية الحديثة .

2-1-5-1 تأثير العولمة على المسؤولية الإجتماعية للشركات

تشكل العولمة والتطور والنمو الاقتصادي ظاهرة اقتصادية ، ويجب ان لا نعزل هذا التطور والنمو الاقتصادي عن الظواهر الإجتماعية والتي تؤثر بشكل غير مباشر على هذه التطورات من الجانب الاقتصادي ممثلة بالاستثمارات المالية والجانب الاجتماعي يمثله النواحي الاخلاقية ، ويكمن دور العولمة وتأثيرها على المسؤولية الإجتماعية للشركات من خلال عملية سياسية واقتصادية منظمة تهدف الى اعادة التوازن بين قوى رأس المال والاقتصاد العالمي ، حيث أن العولمة تؤثر بشكل مباشر على المنظمات وعلى الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة مشتملة على (المساهمين ، الموظفين ، الزبائن ، الحكومة ، الدائنين ، الموردين) . (Sherer & Palazzo , 2008)

2-1- 5-2 مبدأ العولمة فرصة لتطور المسؤولية الإجتماعية للشركات

يشكل تطبيق مبدأ المسؤولية الإجتماعية للشركات من العناصر الاساسية في العولمة ويساهم في بناء الاقتصاد والاسواق العالمية ، وتطبيق هذا المبدأ يتطلب قواعد محددة و أنظمة تحكم العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات ومبدا العولمة .

يؤثر تطبيق مبدأ العولمة على المسؤولية الإجتماعية للشركات بعدة اتجاهات : الإتجاه الأول يشكل فرصة للشركات لبناء علاقة قوية مع الأطراف ذات العلاقة ممثلة بالأطراف الداخلية للمنظمة (العاملين ، المساهمين) والأطراف الخارجية للمنظمة (الحكومة ، الزبائن ، الموردين ، الدائنين) ، الإتجاه الثاني يشكل فرصة لبقاء المنظمات للاستمرار في العمل وذلك تبني مبدأ المسؤولية الإجتماعية من قبل الشركات يزيد من قيمتها السوقية ممثلة بسعر الأسهم ، الإتجاه الثالث يشكل نظرة سلبية من ناحية المساهمين وذلك من خلال تبني المسؤولية الإجتماعية يزيد من التكاليف المترتبة على المنظمة وبالتالي يقلل من الأرباح المقدمة لهم .(Mcguire & et.al , 1988)

2-1-6 المنظمة الدولية للتقييس ايزو 26000 – الدليل الارشادي للمسؤولية الإجتماعية

إستجابة للاهتمام المتزايد من الشركات وبيئة الاعمال في موضوع المسؤولية الإجتماعية ، ونتيجة التحديات العالمية والعولمة فقد استحدثت المنظمة الدولية للتقييس معيار ايزو 26000 حول المسؤولية الإجتماعية في عام 2010 ، وهذا المعيار أنشيء بهدف حث المنظمات على تبني المسؤولية الإجتماعية وجعل هذه المسؤولية جزء من سياستها وثقافتها التنظيمية .

1-6-1-2 خصائص معيار ايزو 26000

الخاصية الرئيسية للمسؤولية الإجتماعية هي رغبة المنظمة في دمج وادراج القضايا الإجتماعية والبيئية في عملية صنع القرار ، والمسؤولية الإجتماعية يوجد لها عدة خصائص ومن اهمها : (International Organization for Standardizatio , ISO 26000 , 2010)

- توقعات المجتمع

تشمل المسؤولية الإجتماعية على فهم توقعات المجتمع على نطاق أوسع فالمبدأ الرئيسي للمسؤولية الإجتماعية هو احترام سيادة القانون والانصياع الى الالتزامات القانونية ، وتنبثق هذه الالتزامات من القيم الاخلاقية المشتركة على نطاق واسع ، وعلى الرغم من توقعات السلوك تختلف بين الدول والثقافات الا انه ينبغي على المنظمات أن تحترم العايير الدولية للسلوك الاجتماعي .

- دور أصحاب المصالح في المسؤولية الإجتماعية

يعد مشاركة أطراف أصحاب المصالح موضوع رئيسيا في المسؤولية الإجتماعية ، وينبغي على المنظمة ان تقوم بتحديد الأطراف المعنية بقراراتها وانشطتها حيث يمكنها من خلال ذلك فهم تأثيراتها .

- تكامل المسؤولية الإجتماعية

حيث ان المسؤولية الإجتماعية تهتم بالتأثيرات المحتملة بأنشطة المنظمات وقراراتها ، حيث الانشطة اليومية للمنظمة تعد السلوك الأهم الواجب تطبيقه ، ويمكن أن تتأثر تأثيرات الانشطة او قرارات المنظمة بشكل كبير بعلاقاتها مع المنشآت الاخرى والتي قد تحتاج اليها للعمل مع الاخرين والشركات المنافسة .

- العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية والتنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة الى تحقيق الاستدامة للمجتمع ككل وهي لا تهتم باستدامة او قابلية أي منظمة معينة للتطبيق بصفة مستمرة ، فاستدامة المنظمة قد تتوافق او لا تتوافق مع استدامة المجتمع ككل حيث ان هذه الاستدامة تنتج عن تناول السمات الإجتماعية والاقتصادية والبيئية على نحو متكامل .

2-6-1-2 مبادئ المسؤولية الإجتماعية

عندما يكون الهدف الاساسي للمنظمات اثناء تطبيقها المسؤولية الإجتماعية هو زيادة مساهمتها في التنمية المستدامة ، (ISO , 20/7/2014 , www.cbi.eu/disclaimer 26000 on Social Responsibility) ولتحقيق هذا الهدف ينبغي على المنظمة أن تطبق المبادئ التالية :

- مبدأ المسائلة (Accountibility)

يشير هذا المبدأ الى أنه ينبغي على المنظمة ان تقبل وتوافق على التدقيق ، ويفرض هذا المبدأ التزاما على المنظمة لتكون مستجيبة للمسائلة من قبل السلطات القانونية فيما يتعلق بالقوانين والعمل الاجتماعي .

- مبدأ الشفافية (Transparency)

يقصد بهذا المبدأ انه ينبغي على المنظمة أن تتحلى بالشفافية في قراراتها التي تؤثر على المجتمع ، وينبغي عليها ايضا ان تفصح على نحو واضح ودقيق عن سياستها وانشطتها التي تكون مسؤولة عنها بما في ذلك التأثيرات المحتملة على البيئة والمجتمع ، وينبغي على المنظمات ان تقدم المعلومات المطلوبة منها في الوقت المناسب وأن تكون تلك المعلومات فعلية على نحو واضح وموضوعي وذلك لتمكين الأطراف ذات العلاقة من تقييم تاثير قرارات وأنشطة المنظمة ، والشفافية التي يتوجب على المنظمة الالتزام بها والافصاح على المعلومات التالية (International Organization for , ISO 26000 , 2010 Standardization) :

- المواصفات والمعايير التي تقيم المنظمة على اساسها أدائها المتعلق بالمسؤولية الإجتماعية .
- مصدر موارد المنظمة المالية .
- هدف وطبيعة ممارسة الانشطة الإجتماعية .

- تحديد الأطراف المعنية والمعايير الاجراءات المستخدمة لتحديدهم واختيارهم .
- مبدأ السلوك الأخلاقي (Ethical Behavior)

يقصد بهذا المبدأ أنه ينبغي على المنظمة أن تتصرف بشكل اخلاقي وأن يبنى سلوكها على اخلاقيات الامانة والتكامل بين اطراف ذات العلاقة بالمنظمة ، وينبغي على المنظمات ان تعمل بشكل فعال على تعزير السلوك الأخلاقي بواسطة :

- تحديد معايير السلوك الأخلاقي المتوقع من موظيفها وموردیها والمدراء خاصة أن هؤلاء الاشخاص يكون لهم تأثير كبير بالمنظمة .
- تبني وتطبيق المعايير المعترف بها دوليا للسلوك الأخلاقي .
- تحديد وتبني معايير السلوك الأخلاقي والتي تتناسب مع أنشطة المنظمة على نحو يحقق التوافق مع المواصفات الدولية ايزو 26000 .

- مبدأ احترام مصالح العلاقة بالمنظمة (Respect For Stakeholders Interest)

يقصد من هذا المبدأ ان تحترم المنظمة وتتجاوب مع مصالح أصحاب العلاقة ، وينبغي على المنظمة ان تقوم بما يلي :

- أن تعترف المنظمة بالحقوق القانونية للمصالح الشرعية للاطراف ذات العلاقة .
- أن تضع المنظمة في الاعتبار العلاقة بين مصالح الأطراف ذات العلاقة والتنمية المستدامة وطبيعة علاقتها مع تلك الأطراف .
- ان تكون على دراية بمصالح واهتمامات اطرافها المعنية وان تحترم هذه المصالح وان تتجاوب مع اهتمامتها المعلنة .

- مبدأ احترام سيادة القانون (Respect For the rule of Law)

يقصد من هذا المبدأ ان المنظمة ينبغي ان توافق على احترامها لسيادة القانون بشكل الزامي ، وهناك تعارض بين سيادة القانون والممارسة الاستبدادية للسلطة حيث انه من المعروف أن سيادة القانون هي تلك المتعلقة بالقوانين والقواعد المكتوبة والمعلنة ، وفي سياق المسؤولية الإجتماعية للشركات فان احترام سيادة القانون يعني أن تنصاع المنظمة لكافة القوانين والقواعد المطبقة .

- مبدأ احترام حقوق الانسان (Respect For Human Right)

يقصد من هذا المبدأ أنه ينبغي على المنظمة أن تحترم حقوق الانسان وأن تعترف بأهمية هذه الحقوق ، وينبغي على المنظمة القيام بما يلي :

- احترام وتعزيز الحقوق الموضوعة في الميثاق الدولي لحقوق الانسان .

- أن تلتزم بمبدأ احترام المعايير الدولية للسلوك اذا كان تطبيق القانون الوطني لا يوفر حماية كافية لحقوق الانسان .

- القبول بأن هذه الحقوق عالمية وعامة وتعد جزءا لا يتجزأ من الحقوق المطبقة في كافة الدول والثقافات .

3-6-1-2 الموضوعات الجوهرية للمسؤولية الإجتماعية

لتحديد نطاق المسؤولية الإجتماعية للشركات وتحديد القضايا ذات الصلة ينبغي على المنظمات أن تتناول المواضيع الجوهرية التالية (ISO , 20/7/2014 , www.cbi.eu/disclaimer (26000 on Social Responsibility :

- الحوكمة المؤسسية (Organizational Governance)

الحوكمة المؤسسية هي العامل الأكثر تأثيرا في تمكين المنشأة من تحمل مسؤولية تأثير قراراتها وانشطتها ، وفي سياق المسؤولية الإجتماعية لها طبيعة خاصة كونها موضوعا محوريا يجب على المنظمة ان تعمل بناءا عليه ، ووسيلة لزيادة قدرتها على التصرف بطريقة مسؤولة اجتماعيا ، وتشكل الحوكمة المؤسسية النظام الذي يحكم اتخاذ وتنفيذ قرارات المنظمة لتحقيق أهدافها وتشمل على آليات الحكم الرسمية في المنظمة والتي تقوم بالاتصال مع ثقافتها وقيمها التنظيمية ، بالاضافة الى كون الحوكمة المؤسسية الوظيفة الجوهرية لكل نوع من المنظمات لانها الاطار الخاص التي تصنع القرارات .

- حقوق الانسان (Human Right)

ان حقوق الانسان هي الحقوق الأساسية لجميع البشر ، ويوجد فئتان لحقوق الانسان : الفئة الاولى تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية وتشمل حق الحياة والحرية والمساواة أمام القانون ، ولفئة الثانية تتعلق بالحقوق الاقتصادية وحقوق الانسان في العمل والغذاء ، والعلاقة بين حقوق الانسان والمسؤولية الإجتماعية للشركات أنه تتحمل المنظمة مسؤولية احترام حقوق الانسان والعدالة الإجتماعية وانصاف الافراد العاملين .

- ممارسات العمل (Labor practices) (International , ISO 26000 , 2010 Organization for Standardization)

تشمل ممارسات العمل العلاقة بين المنظمة وموظيفها المباشرين أو المسؤوليات والخاصة وتشمل تلك الممارسات توظيف وترقية الموظفين ، والاجراءات التأديبية ، النقل وتغيير مواقع العمل ، التدريب وتنمية المهارات ، الصحة والسلامة الصناعية ، وبالاضافة الى اعتراف الشركات بالمنظمات العمالية والاتحادات .

- قضية ممارسات العمل : التنمية البشرية والتدريب في مكان العمل

تشمل التنمية البشرية عملية توسيع مدى اختيارات الأشخاص عن طريق زيادة القدرات البشرية ، حيث يؤدي ذلك الى حياة صحية وتشمل التنمية البشرية من خلال تناول القضايا الإجتماعية الهامة مثل الرفاهية الإجتماعية والصحية واكساب الموظفين مهارات جديدة وخبرات لموائمة بيئة العمل الحديثة .

- ممارسات التشغيل العادلة (Fair operating practices)

تتعلق ممارسات التشغيل العادلة بالسلوك الأخلاقي في تعاملات المنظمة مع المنظمات الاخرى ويتضمن تلك العلاقات بين المنظمات الحكومية ، وتظهر موضوعات ممارسات التشغيل العادلة في مجالات مكافحة الفساد والمنافسة العادلة بين الشركات والسلوك المسؤول اجتماعيا ، وفي مجال المسؤولية الإجتماعية للشركات فان ممارسات التشغيل العادلة تختص بالطريقة التي تقوم فيها المنظمة بإستخدام علاقاتها مع المنظمات الاخرى لتعزيز النتائج الإيجابية التي يمكن ان تتحقق من خلال توفير القيادة السليمة والتشجيع على تبني المسؤولية الإجتماعية بشكل أوسع .

1- قضية ممارسات التشغيل العادلة : المنافسة العادلة

تحث المنافسة العادلة على الكفاءة والابتكار وتعزز على المدى البعيد النمو الاقتصادي مستويات المعيشة والبعد عن الاحتكار بين الشركات .

2- قضية ممارسات التشغيل العادلة : احترام حقوق الملكية

تشمل حقوق الملكية الملكيات المادية والممتلكات الخاصة بالملكية الفكرية بما في ذلك الأصولالمادية وتشمل حقوق الطبع والنشر وبراءات الاختراع والحقوق المعنوية .

- قضايا المستهلك (Consumers issues)

ان المنظمات التي تقدم منتجات اوخدمات للعملاء لها مسؤوليات تجاه هؤلاء العملاء ، وتتضمن هذه المسؤوليات توفير معلومات دقيقة ونزيهة في التسويق وتتضمن ايضا المعلومات تقليل المخاطر الناجمة عن إستخدام المنتجات والخدمات ، وترتبط قضايا المستهلك فيما يتعلق بالمسؤولية الإجتماعية للشركات بمارسات التسويق العادلة وحماية الصحة والسلامة والاستهلاك المستدام للمنتج .

- البيئة (The Environment)

ان قرارات وأنشطة المنظمات دائما يكون لها تأثير على البيئة وهذه التأثيرات قد تكون مرتبطة بإستخدام الموارد حيث تحدث أنشطة المنظمات الصناعية التلوث وينبغي عليها تبني منهج متكامل يخفف من آثار التلوث الصناعي .

1- البيئة والمسؤولية الإجتماعية

يواجه المجتمع عدة تحديات بيئية منها استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث والتغير المناخي ، ومع التزايد السكاني في العالم وزيادة الاستهلاك فان القضايا البيئية أصبحت ذو أثر متزايد لتهديد الامن البشري ، ولمواجهة تلك القضايا يتطلب من المستويات المحلية والاقليمية والعالمية الى توجه شامل وتخطيط اجتماعي متكامل ، والمسؤولية البيئية تعتبر جانبا جوهريا من الجوانب المسؤولية الإجتماعية .

2- على المنظمة أن تعزز وتتخذ المبادئ البيئية التالية (ISO 26000 , 2010 , International Organization for Standardization) :

- المسؤولية البيئية : ينبغي على المنظمة تحمل المسؤولية البيئية الناجمة عن أنشطتها و منتجاتها وخدماتها ويجب أن تعمل على تحسين أدائها تجاه المجتمع .

- ادارة المخاطر البيئية : ينبغي على المنظمة أن تطبق برامج ذات منظور قائم على منع المخاطر وتقليل الاثار السلبية الناجمة عن أنشطة المنظمات الصاعية .

- المسبب للتلوث : ينبغي على المنظمات أن تتكبد تكلفة التلوث الناجم عن أنشطتها .

2-2 المبحث الثاني : المؤشرات المالية (Financial Indicators)

تمهيد

تشكل المؤشرات المالية مصدرا اساسيا لتوفير المعلومات الهامة عن سير العمل في المنظمات ، وتساعد هذه المؤشرات المدراء في اتخاذ القرارات الادارية ، وتعتبر هذه المؤشرات أفضل طريقة وأسلوب لتوضيح الارقام المدرجة في قائمتي الدخل والمركز المالي للمنظمات .

في هذا المبحث سوف يتم التعرف على القوائم المالية للشركات (قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي) ، وأهم النسب المالية المشتقة من هذه القوائم والتي لها علاقة مباشرة بالمسؤولية الإجتماعية مثل نسبة العائد على الاستثمار ونسبة العائد على الأسهم ونسبة العائد على حقوق المالكين ، وبالاضافة الى التعرف على النسب المالية المستخدمة في الابحاث والدراسات السابقة لقياس مساهمة الشركات في المسؤولية الإجتماعية ، وأخيرا سيتم التعرف على العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي واتجاهاتها المختلفة (إيجابية ، سلبية ، عدم وجود علاقة) .

1-2-2 القوائم المالية (Financial Statement)

1-1-2-2 قائمة المركز المالي (Balance Sheet) هي عبارة عن ملخص للوضع المالي للمنظمة في تاريخ محدد وتقسم الى جانبان رئيسين هما :

- جانب الأصول (Total Asset) : ويمثل هذا الجانب الأصول والموجودات التي تملكها الشركة والتي تستخدمها في مزاولة أنشطتها المختلفة لتحقيق الأرباح .

- جانب الخصوم و حقوق الملكية (Total Liabilities And Owners Equity)

يمثل هذا الجانب المطلوبات وحقوق المساهمين ومصادر التمويل ورأس مال المنظمة .

- الأصول (etTotal Ass)

- تقسم الأصول الى ثلاثة مجموعات (Kieso , 2001) :

أ- المجموعة الاولى : الأصول المتداولة (Current Assets) وهي الأصول المتوقع تحويلها الى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز سنة مالية واحدة وتشمل : النقدية في

الصندوق والمصارف ، المخزون السلعي ، الاوراق المالية القابلة للتداول ، المصاريف المدفوعة مقدما .

ب- المجموعة الثالثة : الأصول الثابتة (Long-Term Assets) وهي الأصول التي يتم اقتناؤها من قبل المنظمة ليس بهدف اعادة بيعها ولكن لمساعدتها في أدائها لانشطتها المختلفة وتشمل : الأراضي ، المباني ، السيارات ، الآلات والمعدات والاثاث .
ج- المجموعة الثالثة : الأصول المعنوية (Intangible Asset) وهي الأصول التي لا وجود مادي لها وتشترك في صفات اهمها ان قيمتها الدفترية لا يقابلها شئ ملموس وتتضمن : براءة الاختراع ، الشهرة ، والعلامات التجارية .

- الخصوم وحقوق المالكين (Total Liabilities And Owner Equity)

تقسم الخصوم الى نوعان رئيسين :

أ- الخصوم المتداولة (Current liabilities) وهي عبارة عن الالتزامات التي يتوجب على المنظمة أداؤها للدائنين خلال فترة لا تتجاوز العام وتشمل : اوراق الدفع ، الدائنون ، القروض قصيرة الاجل ، المصاريف المستحقة وغير مدفوعة .
ب- الخصوم طويلة الأجل (Long-Term Liabilities) وهي الالتزمات المترتبة على الشركة والتي تستحق الوفاء بها بعد مرور سنة مالية أو أكثر وتشمل القروض قصيرة وطويلة الاجل .

ج - حقوق المالكين (Owners Equities) ويتمثل هذه الحقوق فيما يقدمه أصحاب الشركات من أموال للاستثمار وتشمل : رأس المال المدفوع ، الاحتياطيات (الاجباري ، الاختياري) ، الأرباح المحتجزة .

2-1-2-2 قائمة الدخل (Income Stateme) هي عبارة عن كشف او تقرير يهدف الى التعرف على ايرادات ومصاريف الشركة خلال فترة زمنية محددة ، وذلك بهدف الوصول الى نتيجة اعمال الشركة وتتألف من البنود التالية (Kieso , 2001)

الشكل رقم (2-1) قائمة الدخل

قائمة الدخل لنهاية الفترة
xxxx/12/31

الايرادات (المبيعات)			xxx
تكلفة المبيعات			(xxx)

اجمالي الربح			xxx
مصاريف المبيعات	xxx		
مصاريف الاعلان	xxx		
مصاريف التخزين	xxx		
اجمالي مصاريف المبيعات		xxx	
المصاريف الادارية	xxx		
مصاريف الرواتب والاجور	xxx		
مصاريف الايجار	xxx		
مصاريف التأمين		xxx	
اجمالي المصاريف الادارية			(xxx)
اجمالي المصاريف التشغيلية			(xxx)
صافي الدخل من العمليات التشغيلية			xxx
مصاريف الفائدة			(xxx)
صافي الربح قبل الضريبة			xxx
الضريبة			(xxx)

صافي الربح (الخسارة) بعد الضريبة			xxx
يطرح : ارباح الأسهم الممتازة			(xxx)
الأرباح المتاحة لأصحاب الأسهم العادية			xxx
معدل العائد على الأسهم (EPS)			xxx

*** المصدر** (*Kieso , 2001* , **accounting principle**)

2-2-2 : النسب المالية (Financial ratios)

يوجد هنالك عدة مؤشرات مالية خاصة بالقوائم المالية والمتمثلة بقائمتي الدخل واالمركز المالي للمنظمة ، وسوف نستعرض أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في عملية التحليل القوائم المالية والتي تستخدم في هذا البحث وتشمل (Charles .h ,Gibson , 2000) :

- العائد على الأصول (ROA) تعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها (المتداولة ، الثابتة) ، وتقيس كفاءة الإدارة في إستخدام الأصول لتوليد الأرباح ، وتعتمد بشكل كبير على نوع الصناعة، وحجم الأصول المستخدمة في الإنتاج ،

وبالتالي تستخدم للمقارنة بين الشركات في القطاعات المماثلة ، لمعرفة حجم الأرباح الناتجة عن استثمار الأصول ، وحيث أن أصول الشركة تتشكل من مجموع المطلوبات ورأس المال ، وأن هذه الأموال تستخدم في تمويل نشاطات الشركة ، لذلك فإن نسبة العائد على الأصول تعطي فكرة عن مدى فعالية الشركة في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح ، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة تشير الى أداء أفضل وأمثل في إستخدام الأصول. (2013 , Schönbohm)

طريقة الاحتساب : صافي الربح / (الأصول المتداولة والثابتة)

- معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) تستخدم لقياس مقدار الربح المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع ، الأرباح المحتجزة ، الأسهم العادية) ، وبالتالي فان معدل الربح الصافي الذي يحققه المستثمرون من استثمار أموالهم كمردود على مخاطرتهم في توظيف أموالهم. وتدل هذه النسبة على مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين ، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك أفضل للمساهمين . (2013 , Schönbohm)

طريقة الاحتساب : (صافي الربح – عوائد الأسهم الممتازة) / حقوق المساهمين بالأسهم العادية .

- العائد على الأسهم (EPS) تقيس هذه النسبة صافي الدخل الربح لكل سهم عادي في الشركة ، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة يكون ذلك أفضل للعائد الذي يحققه كل سهم عادي . (Gitman , 2006)

طريقة الاحتساب : صافي الربح / المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة خلال الفترة .

3-2-2 إستخدام النسب المالية لقياس المسؤولية الإجتماعية للشركات

ان اغلب الدراسات السابقة والابحاث والتي تناولت موضوع العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي تم إستخدام ثلاثة مؤشرات مالية (العائد على الأصول ، العائد على حقوق المالكين ، العائد على الأسهم) ، وعملية قياس المسؤولية الإجتماعية للشركات باحتساب النسب المالية المشتقة من القوائم فقد إستخدم الباحث (Griffen , 1997) معدل العائد على الأصول وأيضا إستخدم الباحث (Cochran , 1984) نسبة العائد على حقوق المالكين (Yilmaz Guney , 2010) .

يلاحظ من الدراسات والابحاث السابقة أن الباحثين اعتمدوا على قياس المسؤولية الإجتماعية للشركات بإستخدام النسب المالية الخاصة بالربحية وذلك لمعرفة مساهمة المسؤولية الإجتماعية في تحقيق النمو و الأرباح للشركات ، ويوجد عدة جوانب إيجابية لإستخدام المؤشرات المالية لقياس الأداء حيث ينعكس ذلك على ادراكات واهتمامات المساهمين (المستثمرين) فيما يتعلق بالمسؤولية الإجتماعية وقدرتهم على تحديد مساهمة الشركات في هذه المسؤولية وذلك من خلال النسب المالية والتي تظهر المستوى الحقيقي بتلك المساهمة والتي تكون من جانب الشركة وبالاضافة الى تعزيز ثقة المساهمين بادارة الشركات وذلك من خلال افصاحها بالارقام عن المساهمات الإجتماعية .

4-2-2 العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي

تناولت العديد من الدراسات والابحاث لها عدة وجهات نظر عديدة حول العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والمؤشرات المالية فبعض الدراسات تنظر اليها انها مكلفة على الشركة وبعضها الاخر يرى انها ضرورية للمنافسة بين الشركات وقام الباحثان (Quazi & Obrien . 2000) بايجاد أربعة وجهات نظر للسؤولية الإجتماعية للشركات وتشمل :

- وجهة النظر الكلاسيكية : تفترض بأن مساهمة الشركة في المسؤولية الإجتماعية مكلفة من الجانب المادي ولا يوجد أية منافع من هذه المساهمة .

- وجهة النظر الإجتماعية – الاقتصادية : تبدو هذه النظرة ضيقة ومحدودة للمسؤولية الإجتماعية فتنظر اليها أنها ضرورية لبناء علاقة قوية مع الزبائن والموردين بهدف تحقيق وتعظيم الأرباح وهذا يشكل الهدف الاساسي لقيام المنظمات ، بينما تحاول مقابلة وتنفيذ المتطلبات الإجتماعية للمحافظة على قوة العلاقة بين الأطراف الخارجية (الحكومة ، الزبائن ، الدائنين) .

- وجهة النظر الحديثة : تبني المسؤولية الإجتماعية للشركات يخلق قيمة مضافة لخدمة مجموعة واسعة من المجتمع ويحقق عوائد مختلفة للمنظمات نتيجة تبني هذه المسؤولية وتتفق هذه النظرية مع نظرية أصحاب المصالح (Stakehlders Theory) .

- وجهة النظر الخيرية (الطوعية) : تصور رؤية أوسع من جانب تطبيق المسؤولية الإجتماعية للشركات أنها تقوم على مبدأ التكلفة من المساهمة في المسؤولية الإجتماعية فينظر اليها أنها حالة أخلاقية تحفز على هذه المساهمات .

وتحدد العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي في ثلاثة اتجاهات : الأول ايجابي ، الثاني سلبي ، الثالث لا يوجد علاقة ، ولتوضيح اتجاه العلاقة وارتباطها بين المسؤولية الإجتماعية للشركات سوف نستعرض النظريات العلمية في هذا المجال (Yilmaz Guney, 2007) :

1- نظرية أصحاب العلاقة (Stakeholders Theory)

وفقا لنظرية أصحاب العلاقة تفترض بأن العلاقة إيجابية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي ، حيث تؤكد هذه النظرية على ضرورة بناء علاقة إيجابية بين المنظمة وبين أطراف أصحاب المصلحة ممثلة بالأطراف الداخلية للمنظمة (المساهمين ، الموظفين) والأطراف الخارجية للمنظمة (الحكومة ، الزبائن ، الدائنين ، الموردين) .

يرى الباحث (Jenson, 2002) أن هذه تكون من مزيج بين الهدف الاساسي لهذه النظرية وهو (تعظيم الأرباح) لأصحاب المصالح وبين تبني هذه المسؤولية من جانب المنظمة ضرورة تحتم عليها العمل على تعظيم الأرباح لبقاءها تعمل بنجاح .

2- نظرية الإدارة الجيدة (Good Management Theory)

تفترض هذه النظرية مهارات المدير الجيد والتي تتطلب ربط أداءالمنظمة مع المساهمات الإجتماعية والتي تأتي بالفائدة على الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة (المساهمين ، الموظفين ، الحكومة ، الزبائن ، الموردين ، والدائنين) .

3- نظرية التكاليف الخاصة (The Private Cost Theory)

تفترض هذه النظرية بأن مساهمة الشركات في المسؤولية الإجتماعية يؤدي الى المزيد من التكاليف مع انخفاض في نسبة المنافع والأرباح مقارنة مع ما تساهم به الشركات في المسؤولية الإجتماعية ، وتقود هذه المساهمات الى تقليل مستوى الأداء المالي للمنظمات .

4- نظرية ركود الموارد (The Slack Resources Theory)

تفترض هذه النظرية بان المساهمة في المسؤولية الإجتماعية يؤدي الى احتمالية تحسين الركود في موارد الشركة وذلك من خلال التبرعات المالية التي تقوم الشركات بتقديمها للمجتمع وبالتالي سوف يزيد ثقة المجتمع بها ويؤدي ذلك الى زيادة مردودها المالي على المدى البعيد ، وتكون مؤشر ايجابي على المؤشرات المالية .

- تختلف العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي تختلف من باحث الى آخر وذلك حسب نوع العينة ، والدولة التي قام باجراء البحث فيها ، والهدف من اجراء البحث ، وفي الجدول (2- 1) سوف نوضح الابحاث التي أجريت على المسؤولية الإجتماعية

للشركات والأداء المالي ونوع العلاقة التي نتجت من هذه الابحاث سواء تلك التي اعتبرت المسؤولية الاجتماعية متغير تابع أو متغير مستقل :

جدول (2- 1)

الباحث	الاستنتاج	نوع العلاقة
Ingram and Frazier 1983	الأداء البيئي يؤثر سلبا على القوائم المالية	سلبية
Freeman 1984	المسؤولية الإجتماعية للشركات تقلل تكاليف النقل وتقلل الخلافات بين الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة	ايجابية
Soloman and Hansen 1985	التكاليف المترتبة بخصوص المساهمة في المسؤولية الإجتماعية للشركات تؤدي الى نتائج ومنافع للموظفين وتزيد الانتاجية	ايجابية
Freedman and Jaggi 1982	المساهمة في المسؤولية الإجتماعية للشركات تؤدي الى تقليل اعداد المساهمين	سلبية
Pava and Krausz 1996	العلاقة قوية بين الأداء المالي والمسؤولية الإجتماعية للشركات	ايجابية
Preston and O'Bannon 1997	المساهمة في المسؤولية الإجتماعية للشركات يؤدي الى تعظيم الأرباح	ايجابية
Waddock and Graves 1997	المساهمات الإجتماعية والاقتصادية تؤثر سلبا على الأداء المالي	سلبية
Stanwick and Stanwick 1998	تبني المساهمون المسؤولية الاجتماعية عامل مهم وايجابي على الأداء المالي	ايجابي

نوع العلاقة	الاستنتاج	الباحث
ايجابية	علاقة إيجابية بين الأداء المالي وبين الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة	**Verschoor 1998**
سلبية	السلوك الاجتماعي يشكل عائق في تعظيم ارباح المنظمة	**Jensen 2002**
ايجابية	المساهمة في المسؤولية الإجتماعية لها علاقة في زيادة نسبة المبيعات	**Ruf et al., 2002**
لا يوجد علاقة	المقارنة بين المساهمة في الاخلاقيات والمساهمة الإجتماعية تكشف نتائج متباينة مع وجود اتجاه ايجابي قليل نحو الجانب الأخلاقي	**Bauer et al., 2002**
ايجابية	وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي	**Orlitzky et al., 2003**
سلبية	وجود علاقة سلبية بين المساهمة في المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي من جانب المالكين	**Barnea and Rubin 2005**
ايجابية	يقدر المستثمرين صناديق الاستثمار الخيرية	**Bauer et al., 2007**
لا يوجد علاقة	هناك أدلة قوية ضد فكرة المساهمة في المسؤولية الإجتماعية ان يكون لها تأثير ايجابي	**Mittal et al., 2008**

***المصدر : (Crisis and Corporate Social Responsibility, Souto, 2009)**

3-2 المبحث الثالث : الجهاز المصرفي الاردني

تمهيد

يشكل الجهاز المصرفي الأردني احدى الركائز الاساسية للاقتصاد الوطني ، وتعتبر المصارف الشريك الاستراتيجي للحكومة في تحقيقها نمو الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة ، وأصبحت المصارف تساهم في العمل الاجتماعي الى جانب الحكومة وذلك لما له أثر في دعم المنظومة الإجتماعية والرفاه الاجتماعي ، وتكمن أهمية المصارف في دعم المسؤولية لاجتماعية من خلال المساهمات التي تقدمها للمجتمع في المجالات الصحية والاقتصادية والإجتماعية .

في هذا المبحث سوف يتم التعرف على مراحل تطور الجهاز المصرفي الاردني ، وايضا سوف يتم التعرف على مساهمات البنك المركزي الاردني في المسؤولية الإجتماعية ودعمه للمجتمع المحلي ، وسوف يتم التعرف على أبرز مساهمات المصارف التجارية الأردنية في المسؤولية الإجتماعية على جوانبها المتنوعة (الاقتصادية ، الإجتماعية ، الثقافية ، الموارد البشرية ، الصحية ، البيئية) .

2-3-1 تطور الجهاز المصرفي الأردني

تعود نشأة المصارف في الاردن الى عام 1930 عندما تأسس البنك العربي بعد أن كان فرعه الرئيسي في القدس وبدأ بمزاولة اعماله في الأردن عام 1934 ، وبعد ذلك تأسس البنك الاهلي الأردني عام 1955 وبعده بنك القاهرة عمان عام 1960 .

تم تاسيس البنك المركزي الاردني عام 1961 كشخصية اعتبارية ذات رأس مال مملوك من قبل الحكومة الأردنية (البنك المركزي الاردني ، 22/6/2014 ، www.cbj.gov.jo)

وللوقوف على التطور التاريخي للمصارف الأردنية وذلك من خلال الجدول (2-2) الذي يوضح انواع المصارف الأردنية والاجنبية العاملة في المملكة وتاريخ نشأة تلك المصارف :

جدول رقم (2-2)

سنة التأسيس	اسم البنك
	المصارف التجارية الاردنية
1930	البنك العربي
1956	البنك الاهلي
1960	بنك القاهرة عمان
1960	بنك الاردن
1974	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
1977	البنك الاردني الكويتي
1978	بنك الاستثمار العربي الاردني
1978	البنك التجاري الاردني
1989	البنك الاستثماري
1989	بنك المؤسسة العربية المصرفية
1991	بنك الاتحاد
1993	ينك سوسيته جنرال / الاردن
1996	بنك المال الاردني
	المصارف الاسلامية الاردنية
1978	البنك الاسلامي الاردني
1997	البنك العربي الاسلامي الدولي
2009	بنك الاردن دبي الاسلامي
	المصارف التجارية الاجنبية
1949	بنك HSBC
1951	البنك العقاري المصري العربي
1957	مصرف الرافدين
1974	سيتي بنك
2002	بنك ستاندرد تشارترد
2004	بنك عودة
2004	بنك الكويت الوطني
2004	بنك لبنان والمهجر
2009	بنك ابو ظبي الوطني
2011	مصرف الراجحي

***المصدر جمعية المصارف في الاردن ، التقرير السنوي , 2012**

2-3-2 مساهمة المصارف الأردنية في المسؤولية الإجتماعية

1-2-3-2 مساهمات البنك المركزي الأردني في المسؤولية الإجتماعية

يعتبر البنك المركزي الأداة الرسمية والفعالة للرقابة على الجهاز المصرفي الاردني ، حيث يساهم هذا البنك في الحفاظ على الإستقرار النقدي ، وبالنسبة للمسؤولية الإجتماعية للشركات فان البنك المركزي الأردني له ثلاثة اتجاهات ومحاور تساهم في العمل الاجتماعي وتشمل (البنك المركزي الاردني ، تقرير المسؤولية الإجتماعية لعام 2010 - 2011) :

أ- التنمية الاقتصادية : ان خطة العمل للتنمية الاقتصادية للبنك مستمدة من الخطة الاستراتيجية وكافة الاستراتيجيات المساندة لها ، حيث يتم الإعتماد عليها لتمثل خطط عمل الوحدات

التنظيمية وتوزيع المهام بموجب مسؤولية ومشاركة كل وحدة تنظيمية في تحقيق الاهداف الاستراتيجية ، وتستمد أهداف التنمية الاقتصادية للبنك المركزي من الأهداف الرئيسية للبنك وتشمل : المحافظة على الإستقرار النقدي والمالي ، تشجيع النمو الاقتصادي المستدام وفق السياسة الاقتصادية للحكومة ، وضمان قابلية تحويل الدينار الاردني .

ب- التقدم المجتمعي (المسؤولية الإجتماعية) يقسم هذا التقدم الى محورين :

المحور الأول : المجتمع الخارجي ويشمل على عدة اساليب :

- التطوير والتعليم المستمر ونشر المعرفة المالية والمصرفية تشمل تدريب موظفي المصارف المحلية والاقليمية ، تقديم الدعم اللوجستي للمؤسسات المالية فيما يتعلق في التعليمات والتعاميم والانظمة الصادرة عن البنك المركزي ، تدريب طلبة الجامعات والمشاركة في برنامج انجاز .

- دعم مؤسسات المجتمع المدني وذلك من خلال العمل مع مؤسسات المجتمع المدني وتعيين موظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة .

- مساهمة البنك في المجال الصحي من خلال التعاون مع مديرية المركز الوطني لبنك الدم بتنظيم حملات التبرع السنوية بالدم ، بالاضافة الى دعم البنك مؤسسة الحسين للسرطان من خلال عقد محاضرات توعية بمرض السرطان وعمل اشتراكات وبطاقات لكافة العاملين لديه والمنتفعين من الخدمات الطبية .

- حماية حقوق الملكية الفكرية وذلك من خلال تطبيق القوانين الأردنية والدولية التي تتعلق بحماية الملكية الفكرية للمؤلف .

المحور الثاني : المجتمع الداخلي يشمل عدة أساليب من أهمها (البنك المركزي الاردني ، تقرير المسؤولية الإجتماعية لعام 2010 - 2011) :

- التدريب والتمكين وذلك من خلال تفويض الصلاحيات الممنوحة للمدراء ، العمل على تمكين الموظفين من اكتساب مهارات وخبرات المدراء والقادة الاداريين من خلال تبنى البنك استراتيجية فعالة للاتصالات الداخلية شملت قنوات اتصال افقي وعامودي رسمي بحيث تراعي نقل ومشاركة المعرفة بما يثري خبرات الموظفين ويرفع من كفاءاتهم .

- العدالة في التعامل وتوطيد العلاقات مع العاملين وذلك من خلال تكافؤ الفرص بين كافة العاملين وتوطيد العلاقات من خلال أنشطة منهجية ومجدولة ضمن النشاط الاجتماعي .

- رفاه العاملين وذلك من خلال توفير البنك الرعاية الصحية الشاملة للموظفين وعائلاتهم ، وتوفير قروض اسكان لجميع العاملين بشروط ميسرة وفترة سداد طويلة الاجل تصل الى ثلاثين عام ، وبالاضافة تقديم البنك للموظفين السلف النقدية للموظفين عند الحاجة اليها .

- الإهتمام في بيئة ومكان العمل من خلال رفع الجاهزية الالكترونية وتحسين الانارة والتهوية في المكاتب والتقيد بالسلامة العامة .

ج – حماية البيئة : يستحوذ المحور البيئي على اهتمام كبير في التنمية المستدامة للبنك المركزي وذلك من خلال الاستفادة من الموارد البيئية والمحافظة عليها دون إلحاق الضرر بها وتنميتها وتقليل المخاطر المحيطة بالأرض ومن فيها كالتصحر والانحباس الحراري وتلوث المياه واستخدامات الطاقة غير آمنة ، وفي هذا الصدد قام البنك بما يلي:

- اعادة تدوير النفايات الورقية من خلال قيام البنك المركزي في عامي (2011 ، 2012) بتجديد اتفاقية اعادة تدوير النفايات الورقية حيث يقوم بتجميع هذه النفايات في نهاية كل يوم عمل وتعطى للجهة المختصة بهذا الموضوع .

- ترشيد استهلاك المياه من خلال إستخدام قطع توفير المياه وبث الوعي بطرق تقنين إستخدام المياه من خلال التعاميم والمذكرات الداخلية ، و ترشيد استهلاك الكهرباء من خلال التأكيد على جميع العاملين في البنك باطفاء الانارة وأجهزة التكييف والحواسيب في مكاتبهم عند نهاية الدوام الرسمي .

- المساهمة في تقليل التلوث البيئي ويتم ذلك من خلال الاستمرار في الاتلاف الآلي لجزء من مخلفات النقد بدلا من الحرق لتقليل تلوث البيئي ، و تحفيز العاملين على إستخدام البريد الالكتروني الرسمي بشكل أكبر لتقليل إستخدام الورق .

2-2-3-2 مساهمة المصارف التجارية الأردنية في المسؤولية الإجتماعية

تنوعت مساهمة المصارف التجارية الأردنية في المسؤولية الإجتماعية وكان لها أثر ايجابي على الجوانب (الاقتصادية ، الإجتماعية ، الثقافية ، الموارد البشرية ، الصحية ، البيئية) ، وفي هذا السياق سوف نتعرف على هذه المساهمات والتي تتألف كالتالي :

- المساهمات الاقتصادية

تأتي مساهمة المصارف التجارية الأردنية في المجالات الاقتصادية بعدة انشطة مثل القيام برعاية عدد من الفعاليات الرسمية مثل معرض الشرق الاوسط لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (بنك القاهرة عمان ، التقرير السنوي 2009)، ورعاية الجوائز التي تهدف الى المساهمات الاقتصادية مثل جائزة الملك رانيا الوطنية للريادة وقدمت هذه الجائزة للشباب المبدعين في المجال التكنولوجي وتهدف الى تشجيع الشباب ليصبحوا نواة لريادة الاعمال ومساندتهم في استثمار أفكارهم وتحويلها لى مشاريع انتاجية وخدمية ناشئة ذات قيمة اقتصادية عالية (البنك الاهلي ، تقرير المسؤولية الإجتماعية 2012).

والقيام بتقديم الدعم المالي لجمعية الشهداء الأردنية والجمعية الأردنية للعون الطبي الفلسطيني (البنك التجاري الاردني ، التقرير السنوي 2009) ، و تنفيذ عدد من الاجراءات والتي تهدف الى الاستماع الى اراء العملاء حول الخدمات المقدمة لهم وتخصيص وسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية لمعرفة ملاحظاتهم والرد على أية استفسارات بخصوص أعمال البنك (البنك العربي ، المسؤولية الإجتماعية ، 2014/7/16 ، www.arabbank.com.jo/ar/) ، و المشاركة بعدد من المؤتمرات الاقتصادية مثل مؤتمر العقبة الاقتصادي والمشاركة في معرض يوم الاسكان الذي نظمته نقابة مقاولي الانشاءات الاردني وبمشاركة المؤسسة العامة للتطوير الحضري (البنك الاردني الكويتي ، تقرير المسؤولية الإجتماعية 2010) .

ـ المساهمات الإجتماعية

تأتي مساهمة المصارف في المسؤولية الإجتماعية بعدة مجالات وانشطة اجتماعية تتمثل في قيام المصارف ببناء استراتيجيات تعاون مع المجتمع المحلي وذلك من خلال التبرعات المالية المباشرة للمؤسسات المجتمعية غير هادفة للربح و تم انشاء برامج تنموية مثل برنامج (معا) بهدف التعاون مع المؤسسات و تطوير الانشطة المختلفة والتي تعود بالفائدة على المجتمع المحلي ، واعتمد عدد من المصارف على تقارير الاستدامة لتقييم اداءها وانجازاتها في المجالات التالية (البنك العربي ، المسؤولية الإجتماعية ، 2014/7/16 ، www.arabbank.com.jo/ar/) :

- خدمة العملاء وتلبية الاحتياجات المصرفية المختلفة وذلك من خلال تنفيذ عدد من الاجراءات والتي تهدف الى الاستماع الى اراء العملاء حول الخدمات المقدمة لهم وتخصيص وسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية لمعرفة ملاحظاتهم والرد على اية استفسارات بخصوص اعمال البنك .

- التعاون المجتمعي و تقديم خدمات اجتماعية مثل دعم المؤتمرات العلمية في مكتبة عبد الحميد شومان واقامة فعاليات الشعرية ودعم المؤلفين والكتاب .

كانت مساهمة المصارف التجارية الأردنية في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والتي تركز على البعد الاجتماعي فقد تم تأسيس الشركة الاهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة في عام 1999 وتهدف هذه الشركة تقديم خدمات مالية وغير مالية للمقترضين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والنساء ، وتهدف ايضا الى مساعدة العملاء على تحقيق مستويات مريحة من المعيشة المستدامة من خلال توفير خدمات تنموية فعالة وتساعد الشركة العملاء على تسويق منتجاتهم بطرق عدة لغايات تحسين وضعم المعيشي والاجتماعي . (البنك الاهلي ، تقرير المسؤولية الإجتماعية 2012).

قيام بعض المصارف في مبادرات نحو رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك من خلال المبادرة الاولى من نوعها على مستوى القطاع المصرفي الاردني وذلك بتوفير أجهزة صراف الى مخصصة لإستخدام الاشخاص المكفوفين وضعاف البصر بتقنية تعتمد على حاستي السمع واللمس بصورة تمكن هذه الفئة من المواطنين للتعامل مع حساباتهم بحرية وبدون مساعدة من الاخرين (البنك الاردني الكويتي ، تقرير المسؤولية الإجتماعية 2010).

مساهمة بعض المصارف في مبادرات نحو قرى الاطفال الأردنية (SOS) حيث قامت بتقديم أجهزة حاسوب (البنك الاردني الكويتي تقرير المسؤولية الإجتماعية لعام 2010) ، وتنظيم مأدبة الافطار الرمضانية وتقديم دعم برنامج جمعية "من المدرسة إلى العمل " و بتقديم تبرعات مالية للمجتمع المحلي بمبلغ اجمالي 356.6 ألف دينار لعام 2009 (المسؤولية الإجتماعية ، 2014/7/22، www.cab.jo/ar) .

- المساهمات الثقافية

تأتي مساهمة المصارف التجارية الأردنية في المبادرات الثقافية بعدة أوجه مثل القيام بتأسيس مؤسسة عبد الحميد شومان عام 1978 بهدف تعزيز التنمية الإجتماعية في العالم العربي في مجال العلوم والمجالات الانسانية ، وتقوم هذه المؤسسة بتنظيم ورشات العمل وحلقات النقاش لتوصيل المعرفة الى الناس وتدعم هذه المؤسسة انشاء المكتبات العامة ولديها برنامج جائزة مخصصة لمدرسي العلوم لتشجيعهم على البحث العلمي (البنك العربي،المسؤولية الاجتماعية،2014/7/22 /www.arabbank.com.jo/ar).

قيام المصارف برعاية منتدى المفكرين العالمي ومن مبادئ هذا المنتدى هو التركيز على النجاح التي تحققه المرأة في مجال اعمال المشاريع الفردية الخاصة بها ، ورعاية حفل تكريم الطلاب الأردنيين الذين حصلو على انجازات أكاديمية مميزة في امتحانات الشهادة الثانوية البريطانية وكانو من الأوائل على مستوى العالم ، وايضا تكريم الطلاب الذين حصلو على جائزة المكلة رانيا لتحصيلهم الاكاديمي على علامات ممتميزة على المستوى العالمي (البنك الاهلي ، تقرير المسؤولية الإجتماعية 2012) .

القيام بدعم الكتاب وحركة الابداع و البحث العلمي في دعم تكاليف الطباعة ورعاية اصدارات الكتاب الاردنيين و تقديم الدعم المالي لمشروع مكتبة الاسرة الأردنية (البنك الاردني الكويتي تقرير المسؤولية الإجتماعية لعام 2010) .

- مساهمات المصارف في مجال الموارد البشرية

تأتي مساهمة المصارف التجارية الأردنية تجاه الموارد البشرية من خلال رعايتهم وتوفير بيئة آمنة لهم وتدريبهم لاكسابهم المهارة المطلوبة في مجال العمل ، وفي هذا السياق بادرت أغلب المصارف التجارية وكان من أبرزها :

- تزويد الموظفين الجدد بالخبرات اللازمة للعمل من خلال التدريبات النظرية والعملية على مدار عام وتتضمن التدريبات على 72 ساعة تدريبية بواقع 286 ساعة نظرية للموظفين المستجدين ، واعداد دراسات سنوية تقيس مدى رضى الموظفين وتقديم المقترحات المتعلقة بتحسين نوعية العمل وتحقيق الرفاه الاجتماعي للموظفين (البنك الاهلي ، تقرير المسؤولية الإجتماعية 2012) .

- القيام بالتنسيق والتعاون مع ديوان الخدمة المدنية باستضافة مجموعة من موظفي الدوائر الحكومة العاملين في مجال ادارة الموارد البشرية وعرض تجربة البنك في هذا المجال بهدف تعزيز التعاون وتبادل التجارب والخبرات العملية ، و تم اشراك موظفي البنك بجميع فروعه بدورات تدريبية بلغت 222 دورة وشارك بها 2191 متدرب ومتدربة وذلك للمساهمة في تطوير أداءوقدرات الموظفين في (بنك القاهرة عمان ، المسؤولية الإجتماعية 2014/7/22 ، www.cab.jo/ar) .

- المساهمة في عملية تمكين الموظفين وذلك عن طريق التواصل مع الموظفين لرفع مستوى رضاهم الوظيفي والتدريب والتطوير المستمر لمهارات الموظفين ، بالاضافة الى توفير

الرعاية الصحية والمناسبة الرفاه الاجتماعي (البنك العربي ، المسؤولية الإجتماعية ، www.arabbank.com.jo/ar/ 2014/7/22) .

- تنمية روح العمل الجماعي بين الموظفين واشراكهم بالدورات التدريبية لرفع كفاءاتهم ، وفي مجال الرعاية الصحية يوفر البنك التأمين الصحي الشامل للموظفين وعائلاتهم (البنك الاردني الكويتي ، تقرير المسؤولية الإجتماعية لعام 2010) .

- المساهمات الصحية

تأتي مساهمة المصارف التجارية الأردنية في الجانب الصحي في قيام بعض المصارف و بالتعاون مع بنك الدم الاردني بالمساهمة في حملات تبرعات الدم في جميع محافظات المملكة (البنك الاردني الكويتي تقرير المسؤولية الإجتماعية لعام 2010) .

- المساهمات البيئية

تأتي مساهمة المصارف التجارية الأردنية في الجانب البيئي في قيام بعض المصارف من خلال تقديمها الدعم لجمعية البيئة الأردنية في حملة النظافة الوطنية لدعم البيئة التي تهدف الى المحافظة على نظافة المناطق الطبيعية وتوجيه المواطنين من الحد في القاء المخلفات بطرق عشوائية أثناء التنزه ، وترسيخ فكرة الاستفادة من النفايات اقتصاديا من خلال اعادة تدويرها (البنك الاردني الكويتي تقرير المسؤولية الإجتماعية لعام 2010) ، وقيام بعض المصارف التجارية الأردنية ومن منطلق الحرص على استدامة البيئة ونشر الوعي البيئي وبالتعاون مع الشركة الاهلية لتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة التوقيع على مذكرات تفاهم من شأنها المحافظة على البيئة من خلال اعادة تدوير المخلفات الورقية (البنك الاهلي الاردني ، تقرير المسؤولية الإجتماعية لعام 2012) .

يلاحظ من المساهمات الإجتماعية التي يقوم بها البنك المركزي الاردني في مختلف المجالات الإجتماعية ، الصحية ، والبيئية وعلى مستوى البنك من حيث الرعاية للموظفين أنها تعود بالنفع والفائدة على المجتمع الخارجي وعلى البيئة الداخلية للبنك ، وبالنسبة من المساهمات الإجتماعية المتنوعة التي تقوم بها المصارف التجارية الأردنية والتي ورد ذكرها (بنك القاهرة عمان ، البنك العربي ، البنك الاردني الكويتي ، البنك الاهلي الاردني ، البنك التجاري الاردني) بأنها مساهمات يقوم بها كل بنك على حده ، وتتميز المساهمات الإجتماعية التي تقوم بها هذه المصارف بأنها موجهة نحو توجهات خاصة لكل مؤسسة مصرفية ؛ حيث المساهمات (

المبادرات) الإجتماعية تركزت لهذه المصارف على الجوانب الاقتصادية والصحية والإجتماعية مثل دعم مؤسسات غير هادفة للربح والتعاون المشترك مع المؤسسات الحكومية فيما يخص بتطوير القطاع العام ، بالاضافة الى العامل المشترك بين المصارف التجارية الأردنية بالمسؤولية الإجتماعية من جانب الإهتمام بالموظفين بالتدريب والتأهيل وتوفير الرعاية الصحية الشاملة لهم .

الفصل الثالث : منهجية البحث واجراءاته

1-3 أسلوب الدراسة

2-3 مصادر جمع البيانات

3-3 أداة الدراسة

4-3 مجتمع وعينة الدراسة

5-3 حدود الدراسة

6-3 محددات الدراسة

7-3 الاساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات

8-3 نموذج الانحدار الخطي

9-3 خطة الدراسة

الفصل الثالث : منهجية البحث واجراءاته (Research Methodology)

تمهيد

يتناول هذا الفصل وصفا لمنهجية الدراسة ، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة ، ومصادر جمع معلومات التي تم الاستعانة بها للبحث ، وتحديد أداة البحث حيث تم إعتماد القوائم المالية كأداة للبحث ، وحدود الدراسة ، ووصف محددات الدراسة ، وإختيار نموذج الإنحدار الخطي لمعرفة العلاقة السببية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والمؤشرات المالية ، وبالاضافة الى وصف الاساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل بيانات ومعلومات البحث .

1-3 أسلوب الدراسة (Study Methodology)

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة أثر المؤشرات المالية على المسؤولية الإجتماعية للمصارف التجارية الأردنية ، وتم إستخدام نموذج الإنحدار الخطي لتحليل المتغيرات (التابعة والمستقلة) وإختبار الفرضيات المتعلقة بالبحث ، كما وتم إستخدام النسب المالية (ROE , ROA , EPS) كأداة من أدوات تحليل المسؤولية الإجتماعية للشركات .

2-3 مصادر جمع البيانات (Data Sources)

اعتمد الباحث على مصادر المعلومات الثانوية والتي تتضمن :

- المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للبحث وذلك بالإعتماد على الرسائل الجامعية والابحاث والكتب الاجنبية والعربية التي تناولت موضوع الدراسة ، وبالاضافة الى الإعتماد على مواقع الانترنت .

- المعلومات التي تتعلق بالجانب العملي والتحليل اعتمد الباحث على القوائم المالية للمصارف التجارية الأردنية المنشورة في سوق عمان المالي للفترة المالية (2003-2012) والتقارير السنوية .

3-3 أداة الدراسة (Study Unit Analysis)

تم الإعتماد على البيانات للقوائم المالية المنشورة في سوق عمان المالي للمصارف التجارية الأردنية للفترة ما بين (2003 - 2012) وذلك بأن هذه البيانات تتمتع بمصداقية عالية كونها تخضع قبل نشرها الى رقابة البنك المركزي بالاضافة الى التدقيق ، وتم إعتماد النسب المالية لتحليل القوائم المالية وتشمل (العائد على حقوق الملكية (ROE) ، العائد على الأصول (ROA) ، العائد على السهم العادي (EPS) ، و حجم التسهيلات الائتمانية (CF))

4-3 مجتمع وعينة الدراسة (Study Population And Sample)

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف التجارية الأردنية وعددها (13) بنكا كما هو منشور في أدبيات البنك المركزي الاردني ، وتم استثناء المصارف الاستثمارية بحكم طبيعة وهدف تكوينها وهو الاستثمار وصناعة الاسواق المالية وعددها (3) ثلاثة مصارف رغم قيامها بعمل المصارف التجارية وذلك لصعوبة الحصول على معلومات تفصيلية عن دور تلك المصارف .

وتم إختيار عينة قصدية مكونة من المصارف التجارية الأردنية وتشمل (البنك العربي ، بنك المؤسسة العربية المصرفية ، بنك الاردن ، بنك القاهرة عمان ، بنك المال الاردني (كابيتال بنك) ، بنك الاهلي ، بنك الاسكان ، البنك الاردني الكويتي ، البنك التجاري الاردني) ، وتم استثناء (البنك التجاري الاردني ، بنك المؤسسة العربية المصرفي) من هذه العينة وذلك بسبب عدم توفر المعلومات المتعلقة بالبحث ، ويرجع السبب في إختيار الباحث للمصارف التجارية لانها الاكثر استحواذا على العمليات التجارية في المملكة من حيث الودائع والتجارة الخارجية والداخلية ، وفي الجدول (3-1) يبين المصارف التجارية الأردنية التي تم اعتمادها كعينة دراسة وتشمل :

جدول رقم (3 -1) المصارف التجارية الأردنية عينة البحث

سنة التأسيس	اسم البنك
1930	البنك العربي
1956	البنك الاهلي
1960	بنك القاهرة عمان
1960	بنك الاردن
1974	بنك الاسكان للتجارة والتمويل
1977	البنك الاردني الكويتي
1978	البنك التجاري الاردني
1989	بنك المؤسسة العربية المصرفية
1996	بنك المال الاردني

*** المصدر: تم اعداد هذا الجدول من قبل الباحث اعتمادا على الادبيات المنشورة من البنك المركزي الاردني**

5-3 حدود الدراسة (Study Limits)

- الحدود المكانية : تم اجراء هذه الدراسة على المصارف التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية .

– الحدود الزمانية : تشمل متغيرات الدراسة في القوائم المالية للمصارف التجارية الأردنية للفترة المالية من 2003 – 2012 .

– الحدود العلمية : تقتصر الحدود العلمية لهذه الدراسة على دراسة العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات (المتغير التابع) والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الأردنية (المتغيرات المستقلة) .

3- 6 محددات الدراسة (Study Determinants)

حصر الباحث نطاق الدراسة على المؤشرات المالية (المتغيرات المستقلة) وقد كانت في هذه الدراسة فقط نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) ، العائد على الأصول (ROA) ، العائد على السهم العادي (EPS) ، حجم التسهيلات الائتمانية (CF) ، وبالنسبة للمسؤولية الإجتماعية للشركات (المغير التابع) فقط تم دراسة تكاليف تدريب الموظفين و

المساهمات الإجتماعية وقام الباحث باستثاء مكافأة الموظفين من المسؤولية الإجتماعية حيث ان المصارف الأردنية تقوم بدمج المكافآت المالية مع الرواتب في ايضاحات قائمة الدخل .

7-3 الاساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات

تم إستخدام النسب المالية (EPS , ROE , ROA) لدراسة الأثر بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والمؤشرات المالية ، وتم تحويل المبالغ النقدية للمتغيرات التالية (الحجم ، حجم التسهيلات الائتمانية ، المسؤولية الإجتماعية للشركات) الى لوغاريتم ليسهل عملية وصف تلك المتغيرات لوجود أرقام مطلقة ونسب مالية ، بالاضافة الى إستخدام برنامج الرزم الإحصائية في العلوم الإجتماعية (SPSS) لحساب الاساليب الإحصائية التالية :

- الاحصاء الوصفي ويشمل الوسط الحسابي والانحراف المعياري .
- الرسوم البيانية لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة .
- نموذج الإنحدار الخطي المتعدد والبسيط لإختبار الفرضيات وايجاد الأثر بين المتغيرات االمستقلة والمتغير التابع .
- إختبار (Multicollinearity) التعدد الخطي .

8-3 نموذج الإنحدار الخطي (Liner Regression Model)

الإنحدار الخطي هو الاداة الإحصائية لإختبار الفرضيات ولتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات ؛ وفي هذا البحث إستخدم الباحث نموذج الإنحدار الخطي لتحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات (المتغير التابع) والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الاردينة (المتغيرات المستقلة) ، حيث تم إستخدام نوعان من الإنحدار الخطي ، الأول الإنحدار الخطي البسيط ، والثاني الإنحدار الخطي المتعدد .

1-8-3 الإنحدار الخطي البسيط (Simple Liner Regression)

الإنحدار الخطي البسيط هو أداة احصائية يقوم ببناء نموذج احصائي لمعرفة العلاقة السببية بين متغير كمي تابع مع متغير كمي مستقل .
معادلة الإنحدار الخطي البسيط (Dan Campbell , 2008)

$$Y = \beta 0 + \beta 1 (x) + \varepsilon i$$

2-8-3 الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Liner Regression)

الإنحدار الخطي المتعدد هو أداة احصائية يقوم ببناء نموذج احصائي لمعرفة العلاقة بين متغير كمي تابع مع عدة متغيرات كمية مستقلة .

معادلة الإنحدار الخطي المتعدد (Gary Simon, 2003)

$$Y = \beta0 + \beta1\ (x1) + \beta2\ (x2) + \beta3\ (x3) + \beta4(x4) + \beta5\ (x5) + \varepsilon i$$

حيث ان :

Y = المتغير الثابع وتشتمل (تكلفة تدريب الموظفين ، المساهمات الإجتماعية)

$\beta0$ = تمثل الثابت

$\beta1$ = ميل الإنحدار *y* على المتغير المستقل الأول

X1 = المتغير السنقل الأول ويمثل (ROE) نسبة العائد على حقوق الملكية

$\beta2$ = ميل الإنحدار *y* على المتغير المستقل الثاني

X2 =المتغير المستقل الثاني ويمثل (ROA) نسبة العائد على الاصول

$\beta3$ = ميل الإنحدار *y* على المتغير المستقل الثالث

X3 = المتغير المستقل الثالث ويمثل (EPS) العائد على السهم العادي

$\beta4$ = ميل الإنحدار *y* على المتغير المستقل الرابع

X4 = المتغير المستقل الرابع ويمثل (CF) حجم التسهيلات الائتمانية

$\beta5$ = ميل الإنحدار *y* على المتغير المستقل الخامس

X5 = المتغير الضابط يشمل حجم المصرف ويتم قياسه بمجموع الموجودات (المتداولة ، الثابتة ، الاخرى)

εi = تمثل الخطأ العشوائي

9-3 خطة الدراسة

تتضمن هذه الدراسة الفصول والمباحث التالية :

الفصل الأول : الاطار العام للدراسة

الفصل الثاني : الاطار النظري للدراسة ويتضمن :

- المبحث الأول : المسؤولية الإجتماعية للشركات
- المبحث الثاني : المؤشرات المالية
- المبحث الثالث : الجهاز المصرفي الأردني

الفصل الثالث : منهجية البحث واجراءاته

الفصل الرابع : التحليل الاحصائي وإختبار الفرضيات

الفصل الخامس : تفسير النتائج والتوصيات

الفصل الرابع

تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

الفصل الرابع

تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

تمهيد :

يتضمن هذا الفصل تحليل ووصف النتائج التي توصلت اليها الدراسة ؛ حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الأثر بين المؤشرات المالية والمسؤولية الاجتماعية للمصارف التجارية الأردنية للفترة المالية (2003 – 2012) ، كما تم الاستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات المالية للمصارف وذلك بإستخدام النسب الربحية (العائد على الأصول (ROA) ، العائد على حقوق الملكية (ROE) ، والعائد على السهم العادي (EPS)) ، وهي النسب التي تعتبر اكثر استخداما وملائمة لقياس الأثر بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الأردنية ، وأخيرا تم تحليل فرضيات الدراسة بإستخدام نموذج الإنحدار البسيط والمتعدد .

1-4 تحليل البيانات المالية للمصارف التجارية الأردنية

للقيام بعملية تحليل البيانات وعرضها بهدف ايجاد أثر المؤشرات المالية على المسؤولية الاجتماعية للمصارف التجارية الأردنية ؛ لقد تم تجميع البيانات المالية المتعلقة بالمسؤولية الإجتماعية والتي تشمل (تكلفة تدريب الموظفين والمساهمات الإجتماعية) ، وايجاد نسبة مساهمة المصارف التجارية الأردنية بالمسؤولية الإجتماعية من صافي الدخل ، وايجاد نسب الربحية ، وايجاد حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة وذلك للفترة المالية (2003 – 2012) .

- مساهمة المصارف التجارية الأردنية بالمسؤولية الإجتماعية للشركات (تدريب الموظفين و المساهمات الاجتماعية)

جدول رقم (4-1) مساهمات المصارف التجارية الأردنية بالمسؤولية الإجتماعية (المبالغ لأقرب ألف دينار الاردني)

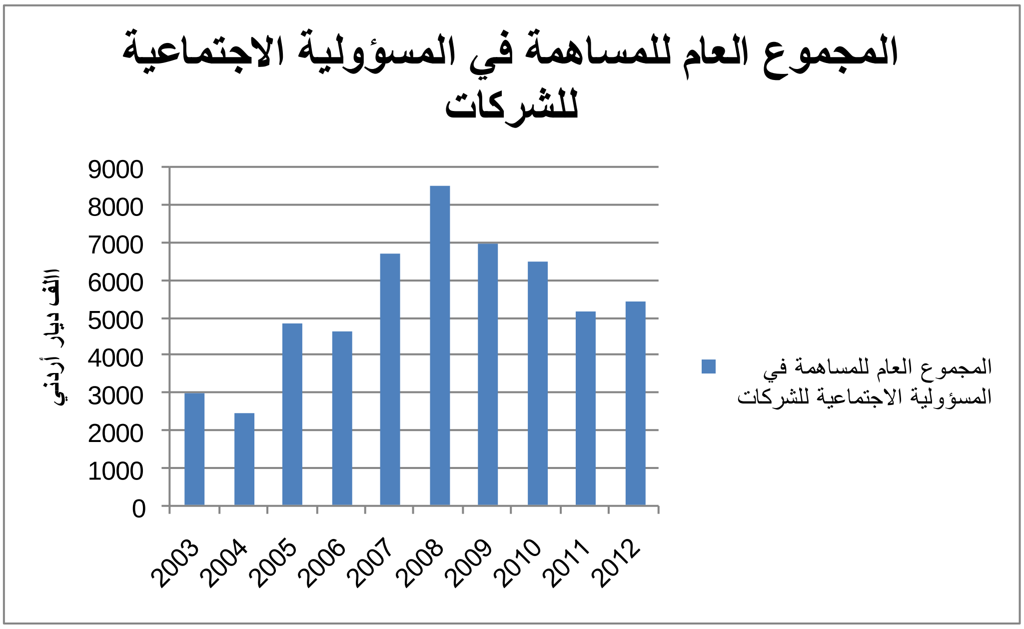
السنة	البنك							المجموع العام
	العربي	القاهرة عمان	الاردني الكويتي	الاردن	الاهلي	كابيتال بنك	الاسكان	
2003	947	119	45	419	179	143	1143	**2995**
2004	1370	143	18	301	145	81	408	**2466**
2005	1472	198	169	431	671	307	1620	**4868**
2006	2056	519	229	503	653	219	454	**4633**
2007	2225	546	370	282	918	473	1872	**6686**
2008	3619	505	533	678	1310	426	1426	**8497**
2009	2799	623	480	559	1281	847	413	**7002**
2010	2359	636	462	489	1267	566	735	**6514**
2011	1694	679	535	561	1058	254	404	**5185**
2012	1667	751	606	614	1109	259	436	**5442**

*** المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية الاردينة عينة البحث**

نلاحظ من الجدول اعلاه رقم (4-1) والذي يتضمن المبالغ النقدية لمساهمات البنوك التجارية الأردنية في المسؤولية الإجتماعية والتي كانت تشمل في هذه الدراسة على (تكلفة تدريب الموظفين و المساهمات الاجتماعية) للفترة المالية (2003 – 2012) حيث تبين أن هناك تذبذبا واضحا في هذه المساهمات من عام لآخر ، وكانت تلك المساهمات متباينة ومختلفة على مستوى كل بنك فقد بلغت أعلى مساهمة للبنك العربي بمبلغ ثلاثة ملايين وستمائة وتسعة عشر ألف دينار أردني عام 2008 وكانت ادنى مساهمة على مستوى المصارف لبنك الأردني الكويتي حيث بلغت مجموع المساهمات ثمانية عشر ألف دينار أردني عام 2004 ، أما بالنسبة لمساهمة المصارف في المسؤولية الإجتماعية على أساس السنوات للفترة المالية (2003 – 2012) فقد وجد ان أعلى مجموع عام للمساهمات بلغ ثمانية ملايين وأربعمائة وسبعة وتسعون ألف دينار أردني عام (2008) وكانت أدنى مساهمة بالمسؤولية الإجتماعية عام (2004) حيث بلغ المجموع العام اثنان مليون وأربعمائة وستة وستون ألف دينار أردني .

والشكل التالي يوضح مساهمة المصارف التجارية الأردنية بالمسؤولية الإجتماعية

الشكل (4 - 1) مساهمة المصارف التجارية الأردنية بالمسؤولية الإجتماعية للفترة (2003 – 2012)



***المصدر : تم اعداد هذا الشكل من قبل الباحث اعتمادا على البيانات المالية في الجدول رقم** (4-1)

- مساهمة المصارف التجارية الأردنية بالمسؤولية الإجتماعية للشركات نسبة الى صافي الدخل

جدول (4-2) مساهمة المصارف التجارية الأردنية بالمسؤولية الإجتماعية نسبة الى صافي الدخل نسبة مئوية (%)

السنة	البنك							المتوسط %
	العربي	القاهرة عمان	الاردني الكويتي	الاردن	الاهلي	كابيتال بنك	الاسكان	
2003	0.008	0.026	0.003	0.055	0	0.017	0.051	**0.023**
2004	0.009	0.011	0.001	0.021	0.024	0.006	0.013	**0.017**
2005	0.073	0.006	0.006	0.018	0.026	0.014	0.021	**0.018**
2006	0.007	0.026	0.005	0.019	0.032	0.012	0.004	**0.019**
2007	0.006	0.026	0.008	0.011	0.084	0.035	0.016	**0.021**
2008	0.010	0.024	0.010	0.020	0.075	0.027	0.014	**0.026**
2009	0.011	0.024	0.010	0.022	0.068	0.633	0.006	**0.068**
2010	0.016	0.018	0.008	0.015	0.055	0.110	0.008	**0.072**
2011	0.006	0.018	0.013	0.015	0.045	0.178	0.004	**0.036**
2012	.0.006	0.021	0.013	0.018	0.046	0.011	0.004	**0.028**

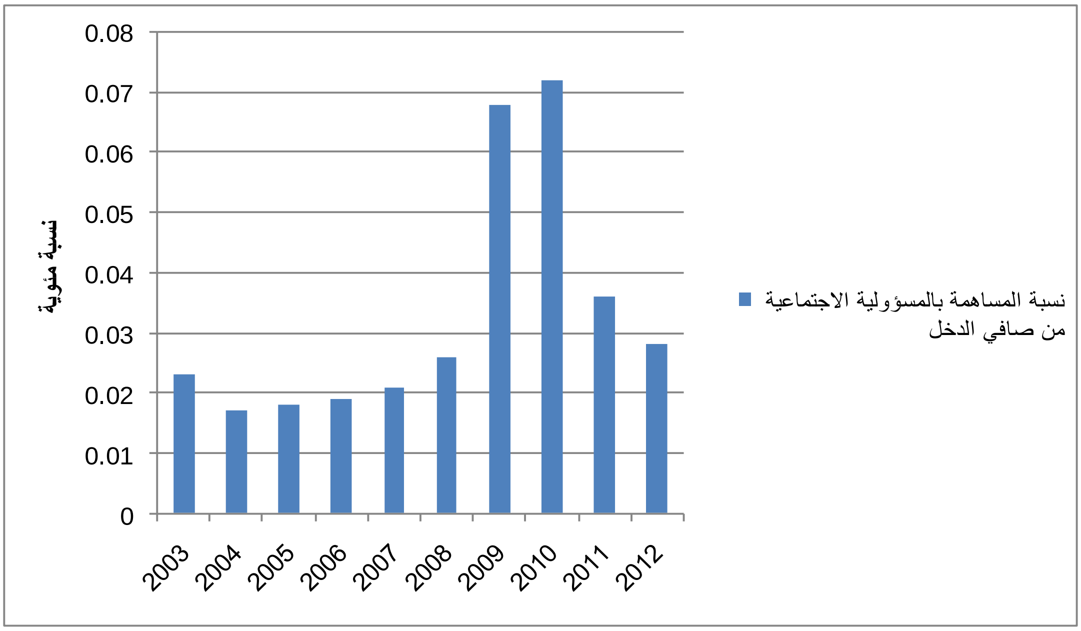
*** المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية الأردنية عينة البحث**

نلاحظ من الجدول رقم (4-2) أعلاه والذي يتضمن احتساب نسبة مساهمة المصارف التجارية الأردنية بالمسؤولية الإجتماعية (تكلفة تدريب الموظفين و المساهمات المالية

الإجتماعية للمصارف الأردنية) كنسبة من صافي الدخل للفترة الماليـة (2003 – 2012) ، حيث تراوحت هذه النسبة بالمتوسط العام للسنوات مابين 0.017 % عام 2004 و 0.072 % عام 2010 ، ويتبين من الجدول أعلاه أن أعلى مساهمة بالمسؤولية الإجتماعية نسبة الى صافي الدخل لبنك المال الأردني حيث بلغت (0.633 % ، 0.178 %) لعامي 2009 ، 2011 وأقلها مساهمة كانت للبنك الأهلي حيث بلغت 0% عـام 2003 ثم يليـه بنك الأردنـي الكويتي حيث بلغت النسبة (0.001 % ، 0.003 %) لعـامي 2003 ، 2004 وهذا يظهر لك بشكل او بآخر على عدم تبني المصارف التجارية الأردنية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية .

والشكل التالي يوضح مساهمة المصارف التجارية الأردنية بالمسؤولية الإجتماعية نسبة الى صافي الدخل

الشكل (4-2) مساهمة المسؤولية الإجتماعية للشركات منسوبة الى صافي الدخل للفترة (2003 – 2012)



***المصدر : تم اعداد هذا الشكل من قبل الباحث اعتمادا على البيانات المالية في الجدول رقم** (4 -2)

- نسبة معدل العائد على الأصول (ROA) للمصارف التجارية الأردنية للفترة المالية (2003 – 2012) .

جدول رقم (4-3) نسبة معدل العائد على الأصول (ROA)

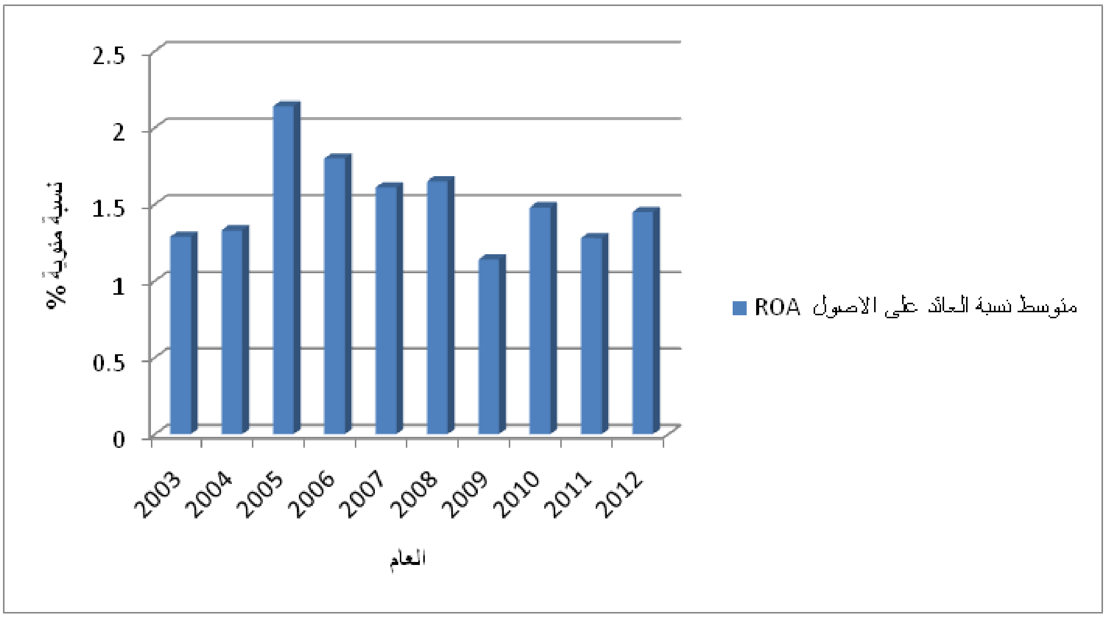
السنة	البنك							المتوسط %
	العربي	القاهرة عمان	الاردني الكويتي	الاردن	الاهلي	كابيتال بنك	الاسكان	
2003	0.78	0.51	1.91	0.84	(.0.0006)	2.61	1.11	**1.29**
2004	0.86	1.26	2.02	1.5	0.34	2.04	1.27	**1.33**
2005	1.57	2.56	1.98	1.96	1.52	3.04	2.32	**2.14**
2006	1.09	1.63	2.43	1.86	1.16	2.11	2.31	**1.80**
2007	1.58	1.59	2.25	1.67	0.55	1.44	2.22	**1.61**
2008	1.58	1.39	2.38	1.95	0.83	1.55	1.87	**1.65**
2009	1.08	1.46	2.1	1.33	0.83	0.12	1.09	**1.14**
2010	0.62	1.88	2.51	1.63	0.91	0,43	1.32	**1.48**
2011	1.1	1.9	1.75	1.78	0.89	0.1	1.44	**1.28**
2012	1.09	1.74	1.93	1.64	0.9	1.37	1.47	**1.45**

*** المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية الأردنية عينة البحث**

يتضمن الجدول اعلاه رقم (4-3) نسبة العائد على الأصول للمصـارف التجاريـة الاردينـة للفتـرة الماليـة (2003 – 2012) ، وتقـيس هـذه النسـبة الـربح الـذي يتحقـق نتيجـة إسـتخدام الموجودات ، وتقيس ايضا كفاءة الإدارة فـي إستخدام الأصـول لتوليد الأربـاح ، وكلمـا كانـت هذه النسبة مرتفعة تشير الـى أداءأفضـل وأمثـل فـي إستخدام الأصـول. (Avo , 2013 Schönbohm) ، ويلاحظ من الجدول اعلاه تفاوت نسبة العائـد علـى الأصـولمن عـام لآخـر ومن بنك لآخر فقد بلغت أعلى نسبة لبنك المال الاردني حيث كانت 3.04 % يليها بنك القاهرة عمان بنسبة 2.56 % وذلك في عام 2005 وبلغت أدنى نسبة لبنك الاهلي عـام 2003 حيث كانـت (0.0006 %) ، امـا بالنسـبة للسـنوات فقـط كـان أفضـل متوسـط لنسـبة العائـد علـى الأصولعام 2005 حيث بلغت 2.14 % وأدنى نسبة كانت عام 2009 حيث بلغت 1.14 % .

والشكل التالي يوضح نسبة معدل العائد على الأصول (ROA) للمصارف التجارية الأردنية

الشكل (4-3) متوسط نسبة العائد على الأصول (ROA) للفترة (2003 – 2012)



***المصدر : تم اعداد هذا الشكل من قبل الباحث اعتمادا على البيانات المالية في الجدول رقم (4-3)**

- نسبة معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف التجارية الأردنية للفترة المالية (2012 – 2002)

جدول رقم (4-4) نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)

السنة	البنك							المتوسط %
	العربي	القاهرة عمان	الاردني الكويتي	الاردن	الاهلي	كابيتال بنك	الاسكان	
2003	8.38	9.3	20.24	11.7	-0.01	17.61	8.07	**10.75**
2004	9.01	14.32	22.26	17.96	6.07	14.88	10.62	**13.59**
2005	8.51	19.27	25.73	19.64	14.02	15.65	18.75	**17.37**
2006	10.76	13.9	20.49	18.22	9.51	11.5	11.34	**13.67**
2007	10.06	14.4	20.06	15.13	5.48	7.84	12.52	**12.21**
2008	9.43	13.4	19.57	17.19	8.57	7.51	11.12	**12.39**
2009	6.58	14.43	15.33	11.85	8.65	0.64	6.89	**9.20**
2010	3.83	16. 87	23.65	13.62	10.06	2.41	8.64	**10.36**
2011	6.90	16.37	11.28	13.19	9.12	0.64	9.54	**9.57**
2012	6.74	14.63	12.29	11.41	8.83	9.08	9.98	**10.42**

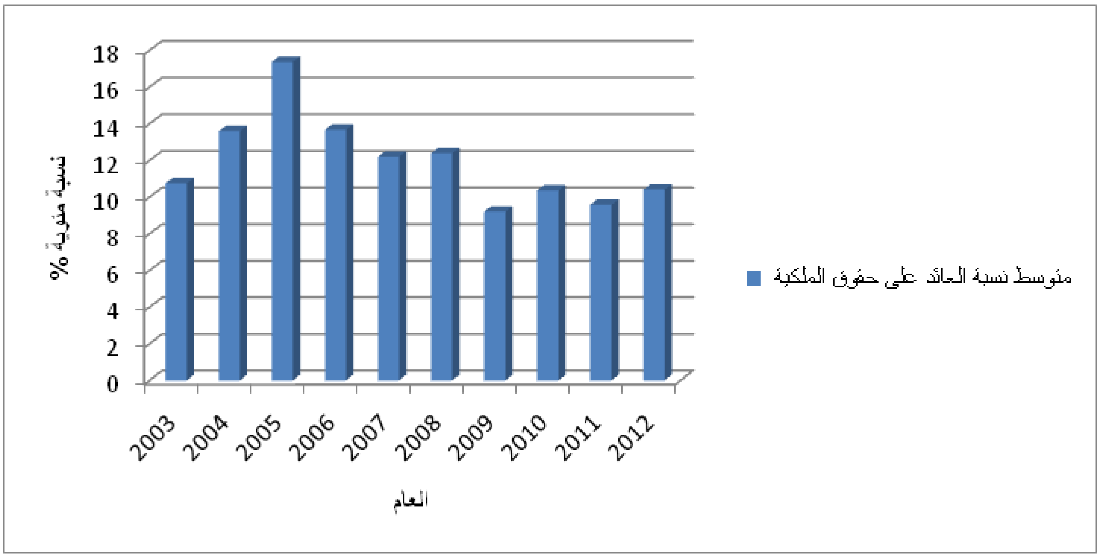
*** المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية الأردنية عينة البحث**

يتضمن الجدول اعلاه رقم (4-4) نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف التجارية الاردينة للفترة المالية (2003 – 2012) ، وتستخدم لقياس مقدار الربح المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع ، الأرباح المحتجزة ، الأسهم العادية) ، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك أفضل للمساهمين ، ويلاحظ من الجدول اعلاه تفاوت في نسبة العائد على حقوق الملكية من عام لآخر ومن بنك لآخر فقد بلغت أعلى نسبة

لبنك الاردني الكويتي حيث كانت 25.73 % في عام 2005 ، وبلغت أدنى نسبة لبنك المال الاردني عامي 2009 ، 2011 حيث كانت 0.64 % ، اما بالنسبة للسنوات فقط كان أفضل متوسط لنسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) عام 2005 حيث بلغت 17.37 % وأدنى نسبة كانت عام 2009 حيث بلغت 9.20 % .

والشكل التالي يوضح نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) للمصارف التجارية الأردنية

الشكل (4-4) متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) للفترة (2003 – 2012)



***المصدر : تم اعداد هذا الشكل من قبل الباحث اعتمادا على البيانات المالية في الجدول رقم (4-4)**

- نسبة العائد على السهم العادي (EPS) للمصارف التجارية الأردنية للفترة المالية (2003 – 2012) .

جدول رقم (5-4) نسبة العائد على السهم العادي (EPS)

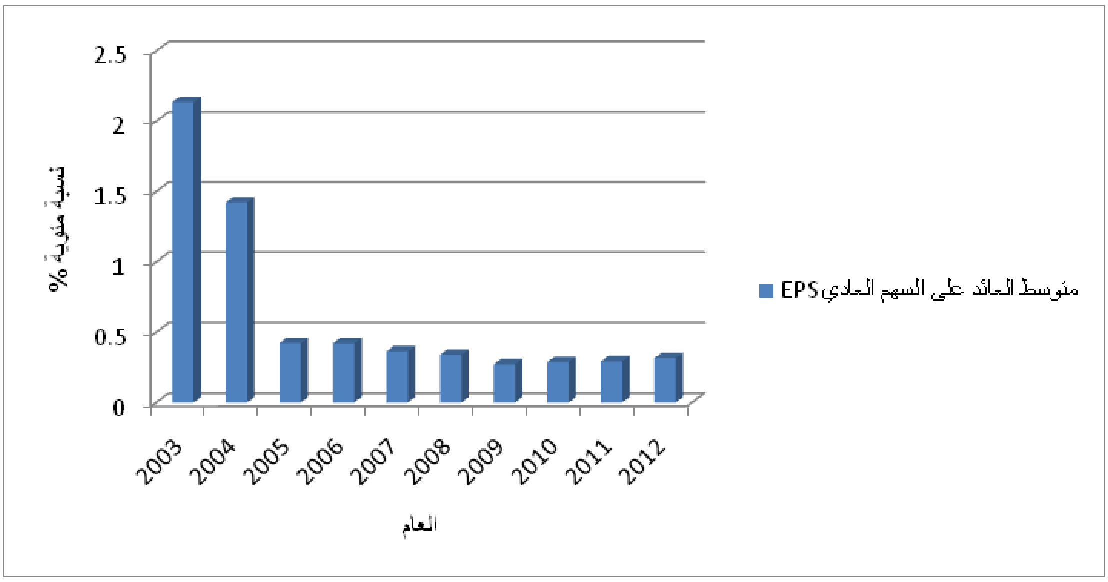
السنة	البنك							المتوسط %
	العربي	القاهرة عمان	الاردني الكويتي	الاردن	الاهلي	كابيتال بنك	الاسكان	
2003	13.66	0.223	0.44	0.168	0	0.234	0.225	**2.136**
2004	8.19	0.413	0.573	0.218	0.098	0.161	0.317	**1.424**
2005	0.74	0.7	0.381	0.351	0.25	0.199	0.331	**0.422**
2006	1.14	0.285	0.522	0.256	0.19	0.158	0.391	**0.420**
2007	0.94	0.279	0.444	0.244	0.1	0.11	0.432	**0.364**
2008	0.67	0.254	0.464	0.328	0.17	0.108	0.383	**0.340**
2009	0.47	0.29	0.439	0.267	0.17	0.015	0.238	**0.270**
2010	0.27	0.347	0.519	0.317	0.21	0.032	0.313	**0.287**
2011	0.49	0.369	0.399	0.252	0.18	0.007	0.349	**0.292**
2012	0.49	0.353	0.464	0.234	0.16	0.132	0.373	**0.315**

*** المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية الأردنية عينة البحث**

يتضمن الجدول اعلاه رقم (4-5) نسبة العائد على السهم العادي (EPS) للمصارف التجارية الاردينة للفترة المالية (2003 – 2012) ، وتستخدم هذه النسبة لقياس صافي الدخل الربح لكل سهم عادي في الشركة ، وكلما كانت مرتفعة يكون ذلك أفضل للعائد الذي يحققه كل سهم عادي ، ويلاحظ من الجدول اعلاه تفاوت في نسبة العائد على السهم العادي (EPS) من عام لآخر ومن بنك لآخر فقد بلغت أعلى نسبة للبنك العربي حيث كانت 13.66 % في عام 2003 ، وبلغت أدنى نسبة لبنك الاهلي الاردني عام 2003 حيث كانت 0 % ، اما بالنسبة للسنوات فقط كان أفضل متوسط لنسبة العائد على السهم العادي (EPS) عام 2003 حيث بلغت 2.136% وأدنى نسبة كانت عام 2009 حيث بلغت 0.270%

والشكل التالي يوضح متوسط نسبة العائد على السهم العادي (EPS) للمصارف التجارية الأردنية

الشكل (4-5) متوسط نسبة العائد على السهم العادي (EPS) للفترة (2003 – 2012)



***المصدر : تم اعداد هذا الشكل من قبل الباحث اعتمادا على البيانات المالية في الجدول رقم (4-5)**

- اجمالي التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية الأردنية للفترة المالية (2003 - 2012)

جدول رقم (4-6) اجمالي التسهيلات الائتمانية (المبالغ لأقرب مليون دينار أردني)

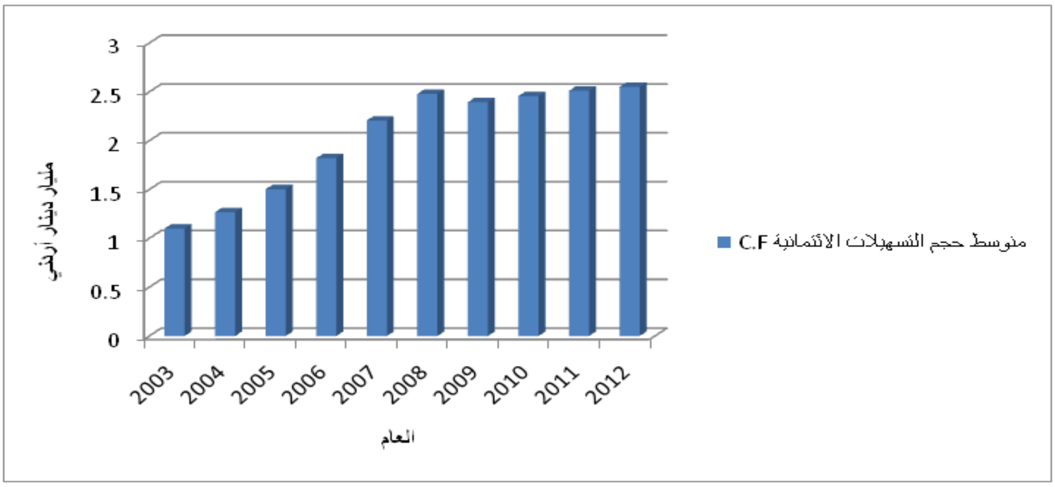
السنة	البنك							المتوسط
	العربي	القاهرة عمان	الاردني الكويتي	الاردن	الاهلي	كابيتال بنك	الاسكان	
2003	5513	282	318	356	429	179	628	**1100**
2004	6386	339	446	389	420	16	884	**1268**
2005	6660	440	688	530	560	384	1262	**1503**
2006	7909	508	959	665	621	489	1589	**1820**
2007	9875	539	1129	738	733	497	1936	**2206**
2008	10839	632	1237	826	889	592	2341	**2479**
2009	10138	729	1089	864	980	596	2368	**2394**
2010	10061	823	1170	961	6106	670	2449	**2457**
2011	10003	947	1248	1046	8117	655	2502	**2511**
2012	9937	1007	1416	930	1274	623	2683	**2552**

*** المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية الأردنية عينة البحث**

يتضمن الجدول اعلاه رقم (4-6) حجم التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية الاردينة للفترة المالية (2003 – 2012) ، ويلاحظ من الجدول اعلاه تفاوت في حجم التسهيلات الائتمانية من بنك لآخر ويعتمد ذلك على حجم رأس مال البنك حيث بلغ اعلى حجم للتسهيلات الائتمانية على مستوى المصارف للبنك العربي بمبلغ 10839 مليون دينار أردني في عام 2008 ثم يليه بنك الاسكان بمبلغ 2683 مليون دينار أردني عام 2012 ، وبلغ أدنى حجم تسهيلات ائتمانية لبنك المال الاردني بمبلغ (16) مليون دينار أردني وذلك في عام 2004 ، اما بالنسبة للسنوات فقط كان أفضل متوسط لحجم التسهيلات الائتمانية عام 2012 حيث بلغت 2553 مليون دينار أردني وأدنى متوسط لحجم التسهيلات الائتمانية كان عام 2003 حيث بلغ 1101 مليون دينار أردني .

والشكل التالي يوضح متوسط اجمالي التسهيلات الائتمانية (CF) للمصارف التجارية الأردنية

الشكل (4-6) متوسط اجمالي التسهيلات الائتمانية (CF) للفترة (2003 – 2012)



***المصدر : تم اعداد هذا الشكل من قبل الباحث اعتمادا على البيانات المالية في الجدول رقم (4-6)**

2-4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

سيقوم الباحث قبل البدء بتحليل الفرضيات واختبارها بوصف بيانات متغيرات الدراسة (المتغيرات المستقلة ، المتغير الضابط ، المتغير التابع) وتوضيح معالم هذه المتغيرات ، حيث تم إستخدام التحليل الوصفي الاحصائي لاستخراج الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه المتغيرات عن الفترة المالية (2003 – 2012) للمصارف التجارية الأردنية وذلك كما موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (4-7) المؤشرات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المسؤولية الإجتماعية للشركات (تدريب الموظفين و المساهمات الإجتماعية)	**CSR**	**5.73**	**0.303**
العائد على الموجودات	**ROA**	**1.517**	**0.295**
العائد على حقوق الملكية	**ROE**	**11.956**	**2.466**
العائد على السهم العادي	**EPS**	**0.627**	**0.632**
حجم التسهيلات الائتمانية	**CF**	**9.02**	**0.452**
الحجم (اجمالي الموجودات المتداولة والثابتة)	**TA**	**9.39**	**0.463**

*** المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية للمصارف التجارية الأردنية عينة البحث**

نلاحظ من الجدول رقم (4-7) أعلاه قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغير ، وتم تحويل المبالغ النقدية للمتغيرات التالية (الحجم ، حجم التسهيلات الائتمانية ، المسؤولية الإجتماعية) الى لوغاريتم ليسهل عملية وصف تلك المتغيرات وبناءا عليه فان نتائج الجدول يتضح مايلي :

- بلغ متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) 11.956 الاعلى من بين المتغيرات ، ثم يليه متوسط الحجم (اجمالي الموجودات المتداولة والثابتة) حيث بلغ لوغاريتم 9.39 ومتوسط حجم التسهيلات الائتمانية حيث بلغت لوغاريتم 9.02 ، بينما بلغ أقل متوسط من بين المتغيرات لنسبة العائد على السهم العادي حيث بلغ 0.627 ثم يليه متوسط العائد على الموجودات فقد كان 1.52 ومتوسط المسؤولية الإجتماعية حيث بلغت لوغاريتم 5.73.

- حصل متغير العائد على حقوق الملكية (ROE) على أعلى تشتت من بين المتغيرات حيث بلغ 2.466 ، بينما بلغ متوسط العائد على الموجودات (ROA) 0.295 الاقل تشتتا من بين المتغيرات ثم يليه متغير المسؤولية الإجتماعية للشركات حيث بلغ الانحراف المعياري 0.303 .

- بلغت متوسط نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) 12% ويشير ذلك الى مؤشر ربح جيد لمساهمي المصارف التجارية الأردنية ، بينما بلغت متوسط نسبة العائد على الأصول (ROA) 1.52 % ويشير ذلك الى مؤشر ربح متدني نسبيا للمصارف في إستخدام الموجودات للمصارف التجارية الأردنية للفترة المالية (2003 – 2012) .

- بلغ متوسط نسبة العائد على السهم العادي (EPS) 0.627 ، ويشير ذلك الى مؤشر ربح جيد نسبيا مقداره 0.627 دينار لكل سهم عادي بالمتوسط العام وذلك للفترة المالية (2003- 2012) .

4- 3 إختبار الفرضيات

تم إختبار فرضيات هذه الدراسة من خلال اجراء التحليل الاحصائي لبيانات المصارف التجارية الأردنية للفترة المالية (2003- 2012) وذلك بالإعتماد على برنامج الرزم الإحصائية في العلوم الإجتماعية (SPSS) حيث تم إستخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد والبسيط لإختبار الفرضيات واجراء إختبار التعدد الخطي (Multicollinearity) .

- إختبار الفرضية الرئيسة :

- الفرضية الرئيسة : لايوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين المؤشرات المالية للمصارف التجارية الأردنية وبين المسؤولية الإجتماعية للشركات .

لفحص هذه الفرضية تم إستخدام إختبار الإنحدار الخطي المتعدد للتأكد من عدم وجود أثر بين المتغيرات المستقلة للمؤشرات المالية والتي تمثل (العائد على الموجودات (ROA) ، العائد على حقوق الملكية (ROE) ، والعائد على السهم العادي (EPS) ، حجم التسهيلات الائتمانية (CF) ، والمتغير الضابط الحجم والذي يمثل مجموع الموجودات المتداولة والثابتة (TA)) ، والمتغير التابع المسؤولية الإجتماعية للشركات والذي يمثل (تكلفة المساهمات الإجتماعية وتكلفة تدريب الموظفين) ، وكانت نتائج إختبار النموذج الخطي المتعدد لهذه الفرضية حسب الجدول التالي :

جدول (4-8)

تحليل الإنحدار الخطي المتعدد للفرضية الرئيسية

المتغيرات	قيمة (b) الحد الثابت غير المعياري	مستوى الدلالة الاحصائية Sig.	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	*معامل التحديد المعدل R2-*	قيمة a	النتيجة
العائد على الموجودات	-.090	.015	.969	.939	.862	6.139	يوجد علاقة
العائد على حقوق الملكية	.004						
العائد على السهم العادي	-.153						
حجم التسهيلات الائتمانية	2.052						
الحجم (TA)	-1.996						

نلاحظ من الجدول أعلاه على وجود علاقة إرتباط إيجابية قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير الضابط مع المتغير التابع المسؤولية الإجتماعية للشركات حيث بلغ معامل الإرتباط البسيط 96% ، بينما بلغ معامل التحديد R^2 93% ، في حين بلغ *معامل التحديد المعدل R2-* 86% وتشير هذه النسبة بان المتغيرات المسقلة والمتغير الضابط (العائد على الموجودات (ROA) ، العائد على حقوق الملكية (ROE) ، والعائد على السهم العادي (EPS) ، حجم التسهيلات الائتمانية (CF) ، الحجم (TA)) استطاعت ان تفسر ما نسبته 86.2% من التغييرات التي تحدث في المتغير التابع المسؤولية الإجتماعية للشركات (تكلفة المساهمات الإجتماعية و تكلفة تدريب الموظفين) والباقي 13.8% يعزى الى متغيرات اخرى ، ونستنتج من الجدول أعلاه معادلة خط الإنحدار الخطي المتعدد كالتالي :

$$Y = 6.139 - 0.090\,(ROA) + 0.004\,(ROE) - 0.153\,(EPS) + 2.052\,(CF) - 1.996\,(TA) + e$$

اما بالنسبة لقبول الفرضية او الرفض فقد كانت قيمة مستوى الدلالة (p-value = .015) وهذه القيمة اقل من مستوى الدلالة 0.05 ≥α مما يدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على **وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) بين المؤشرات المالية للمصارف التجارية الأردنية وبين المسؤولية الإجتماعية للشركات .**

- إختبار التعدد الخطي (Multicollinearity)

لقد تم إستخدام إختبار التعدد الخطي للتأكد اذا كان هنالك عدم وجود إرتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير الضابط وكانت نتائج ذلك الإختبار حسب الجدول التالي :

جدول رقم (4- 9) إختبار التعدد الخطي

المتغيرات	قيمة (Tolerance)	قيمة (VIF)
العائد على الموجودات (ROA)	.022	45.031
العائد على حقوق الملكية (ROE)	.013	76.103
العائد على السهم العادي (EPS)	.035	28.720
حجم التسهيلات الائتمانية (CF)	.008	122.753
الحجم (TA)	.019	53.310

نلاحظ من الجدول اعلاه ان قيم (Tolerance) للمتغيرات أقل من 0.1 وهذا يشير الى عدم وجود إرتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير الضابط وذلك حسب الإختبار التعدد الخطي (Multicollinearity) ، أما بالنسبة للقيم (VIF) للمتغيرات المستقلة والمتغير الضابط فانه أكبر من 10 وهذا يشير ايضا الى عدم وجود إرتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير الضابط .

- إختبار الفرضية الفرعية الاولى

Ho1: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين المؤشرات المالية (نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)) وبين المسؤولية الإجتماعية للشركات .

لفحص هذه الفرضية تم إستخدام إختبار الإنحدار الخطي البسيط للتأكد من عدم وجود أثر بين المتغير المستقل والذي يمثل (العائد على حقوق الملكية (ROE) ، والمتغير التابع المسؤولية الإجتماعية للشركات والذي يمثل (تكلفة المساهمات الإجتماعية و تكلفة تدريب الموظفين) ، وكانت نتائج إختبار النموذج الخطي البسيط لهذه الفرضية حسب الجدول التالي :

جدول (4-10)

تحليل الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الاولى

المتغير	قيمة (b) الحد الثابت غير المعياري	معامل الإرتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.	قيمة a	النتيجة
العائد على حقوق الملكية (ROE)	-.029	.304	.092	.393	6.059	لا يوجد علاقة

نلاحظ من الجدول أعلاه على وجود علاقة إرتباط إيجابية ضعيفة بين المتغير المستقل العائد على حقوق الملكية والمتغيرالتابع المسؤولية الإجتماعية للشركات حيث بلغ معامل الإرتباط البسيط 30 % ، في حين بلغ معامل التحديد R^2 9.2 % وتشير هذه النسبة الى ان العائد على حقوق الملكية (ROE) يفسر ما قيمته 9.2% من التغيرات التي تحدث على المتغير التابع وهذا النسبة متدنية للتنبؤ بالمسؤولية الإجتماعية للشركات ، ونستنتج من الجدول أعلاه

معادلة خط الإنحدار كالتالي $Y= 6.059 - .029\ (ROE)$ ، ونلاحظ ايضا ان قيمة مستوى الدلالة .Sig قد بلغت (p-value = .393) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ≥α وهذا يعني قبول الفرضية العدمية القائلة **بعدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين المؤشرات المالية (نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)) وبين المسؤولية الإجتماعية للشركات .**

<u>**إختبار الفرضية الفرعية الثانية**</u>

Ho2 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين المؤشرات المالية (العائد على الأصول(ROA)) و بين المسؤولية الإجتماعية للشركات .

لفحص هذه الفرضية تم إستخدام إختبار الإنحدار الخطي البسيط للتأكد من عدم وجود أثر بين المتغير المستقل والتي تمثل (العائد على الموجودات (ROA) ، والمتغير التابع المسؤولية الإجتماعية للشركات والذي يمثل (تكلفة المساهمات الإجتماعية و تكلفة تدريب الموظفين) ، وكانت نتائج إختبار النموذج الخطي البسيط لهذه الفرضية حسب الجدول التالي :

جدول (4-11)

تحليل الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثانية

المتغير	قيمة (b) الحد الثابت غير المعياري	*معامل الإرتباط R*	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.	قيمة a	النتيجة
العائد على الموجودات (ROA)	**.103**	**.132**	**.017**	**.717**	**6.139**	**لا يوجد علاقة**

نلاحظ من الجدول أعلاه على وجود علاقة إرتباط إيجابية ضعيفة بين المتغير المستقل العائد على الموجودات (ROA) والمتغيرالتابع المسؤولية الإجتماعية للشركات حيث بلغ معامل الإرتباط البسيط 13.2% ، في حين بلغ معامل التحديد R^2 1.7% وتشير هذه النسبة الى ان العائد على الموجودات (ROA) يفسر ما قيمته 1.7% من التغيرات التي تحدث على المتغير التابع وهذا النسبة متدنية للتنبؤ بالمسؤولية الإجتماعية للشركات ، ونستنتج من الجدول أعلاه معادلة خط الإنحدار كالتالي $Y= 6.139 + 0.103\ (ROA)$ ، ونلاحظ ايضا ان قيمة مستوى الدلالة .Sig بلغت (**p-value = 0.717**) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.05 ≥α

وهذا يعني قبول الفرضية العدمية القائلة **بعدم وجود أثر بين المؤشرات المالية (نسبة العائد على حقوق الملكية (ROA)) وبين المسؤولية الإجتماعية للشركات .**

<u>إختبار الفرضية الفرعية الثالثة</u>

Ho3 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المؤشرات المالية (العائد على السهم العادي (EPS)) و بين المسؤولية الإجتماعية للشركات .

لفحص هذه الفرضية تم إستخدام إختبار الإنحدار الخطي البسيط للتأكد من عدم وجود أثر بين المتغير المستقل والذي تمثل العائد على السهم العادي (EPS) ، والمتغير التابع المسؤولية الإجتماعية للشركات والذي يمثل (تكلفة المساهمات الإجتماعية و تكلفة تدريب الموظفين) ، وكانت نتائج إختبار النموذج الخطي البسيط لهذه الفرضية حسب الجدول التالي :

جدول (4-12)

تحليل الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الثالثة

المتغير	قيمة (b) الحد الثابت غير المعياري	*معامل الإرتباط R*	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.	قيمة a	النتيجة
العائد على السهم العادي (EPS)	**-.315**	**.862**	**.743**	**.001**	**5.916**	**يوجد علاقة**

نلاحظ من الجدول أعلاه على وجود علاقة إرتباط إيجابية قوية بين المتغير المستقل العائد على السهم العادي (EPS) والمتغيرالتابع المسؤولية الإجتماعية للشركات حيث بلغ معامل الإرتباط البسيط 86.2% ، في حين بلغ معامل التحديد R^2 74.3% وتشير هذه النسبة أن العائد على السهم العادي (EPS) يفسر ما قيمته 74.3% من التغيرات التي تحدث على المتغير التابع وهذه النسبة مرتفعة للتنبؤ بالمسؤولية الإجتماعية للشركات ، ونستنتج من الجدول أعلاه معادلة خط الإنحدار كالتالي $Y= 5.916 - 0.315(EPS)$ ، ونلاحظ ايضا ان قيمة مستوى الدلالة .Sig بلغت ($p\text{-value} = 0.001$) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$ مما يدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على

وجود أثر بين المؤشرات المالية (العائد على السهم العادي (EPS)) وبين المسؤولية الإجتماعية للشركات) .

- إختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Ho4 : لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) بين المؤشرات المالية (حجم التسهيلات الائتمانية (CF)) و بين المسؤولية الإجتماعية للشركات .

لفحص هذه الفرضية تم إستخدام إختبار الإنحدار الخطي البسيط للتأكد من عدم وجود أثر بين المتغير المستقل والذي يمثل حجم التسهيلات الائتمانية (CF) ، والمتغير التابع المسؤولية الإجتماعية للشركات والذي يمثل (تكلفة المساهمات الإجتماعية و تكلفة تدريب الموظفين) ، وكانت نتائج إختبار النموذج الخطي البسيط لهذه الفرضية حسب الجدول التالي :

جدول (4-13)

تحليل الإنحدار الخطي البسيط للفرضية الفرعية الرابعة

المتغير	قيمة (b) الحد الثابت غير المعياري	*معامل الإرتباط R*	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة الإحصائية Sig.	قيمةa	النتيجة
حجم التسهيلات الائتمانية (CF)	**1.043**	**.941**	**.885**	**.000**	**-3.686**	**يوجد علاقة**

نلاحظ من الجدول أعلاه على وجود علاقة إرتباط إيجابية قوية بين المتغير المستقل حجم التسهيلات الائتمانية (CF) والمتغيرالتابع المسؤولية الإجتماعية للشركات حيث بلغ معامل الإرتباط البسيط 94.1% ، في حين بلغ معامل التحديد R^2 88.5% وتشير هذه النسبة أن حجم التسهيلات الائتمانية (CF) يفسر ما قيمته 88.5% من التغيرات التي تحدث على المتغير التابع وهذه النسبة مرتفعة للتنبؤ بالمسؤولية الإجتماعية للشركات ، ونستنتج من الجدول أعلاه معادلة خط الإنحدار كالتالي $Y= -3.686 + 1.043\ (CF)$ ، ونلاحظ ايضا ان قيمة مستوى الدلالة .Sig بلغت (p-value = .000) وهي اقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 ≥α مما يدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على **وجود أثر بين المؤشرات المالية (حجم التسهيلات الائتمانية (CF)) وبين المسؤولية الإجتماعية للشركات) .**

الفصل الخامس

تفسير النتائج والتوصيات

5-1 تفسير النتائج والتوصيات

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

1-5 تفسير النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر المؤشرات المالية على المسؤولية الاجتماعية للمصارف التجارية الأردنية وذلك للفترة المالية (2003 – 2012) ؛ حيث تم في الفصل الرابع وصف وتحليل البيانات المالية للوصول الى معرفة مساهمة المصارف التجارية الأردنية بالمسؤولية الإجتماعية ، وتم إختبار الفرضيات للوصول الى النتائج التي يمكن تلخيصها بما يلي :

أولا : أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المؤشرات المالية للمصارف التجارية الأردنية وبين المسؤولية الإجتماعية وتشير تلك النتيجة الى التزام المصارف التجارية الأردنية بالمساهمة في المسؤولية الاجتماعية من خلال وجود علاقة ارتباط قوية بين المؤشرات المالية (CF , EPS , ROA , ROE) والمسؤولية الاجتماعية للشركات حيث بلغت 93 % . وتتفق هذه النتيجة مع عدة نظريات اقتصادية والتي تم التطرق اليها في الاطار النظري لهذه الدراسة مثل نظرية أصحاب المصالح (stakeholders theory) للعالم (Freeman , 1984) والتي تفترض بأن العلاقة إيجابية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي ، حيث تؤكد هذه النظرية على ضرورة بناء علاقة إيجابية بين المنظمة وبين أطراف أصحاب المصلحة ممثلة بالأطراف الداخلية للمنظمة (المساهمين ، الموظفين) والأطراف الخارجية للمنظمة (الحكومة ، الزبائن ، الدائنين ، الموردين) . وتتفق ايضا مع نظرية الإدارة الجيدة (Good Management Theory) والتي تفترض بان مهارات المدير الجيد والتي تتطلب ربط أداءالمنظمة مع المساهمات الإجتماعية سوف تعود بالفائدة على الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة (المساهمين ، الموظفين ، الحكومة ، الزبائن ، الموردين ، والدائنين) ، وتتفق ايضا مع نظرية ركود الموارد (The Slack Resources Theory) التي تفترض بان المساهمة في المسؤولية الإجتماعية يؤدي الى احتمالية تحسين الركود في موارد الشركة ، وتكون مؤشر ايجابي على المؤشرات المالية ، وتتعارض هذه النتيجة مع نظرية التكاليف الخاصة (The Private Cost Theory) ، (Yilmaz Guney, 2007) والتي تفترض بأن مساهمة الشركات في المسؤولية الإجتماعية يؤدي الى المزيد من التكاليف مع انخفاض في نسبة المنافع والأرباح ، وتقود هذه المساهمات الى تقليل مستوى الأداء المالي للمنظمات .

.

أما بالنسبة للدراسات السابقة والتي تتعلق في سياق هذا البحث فان هذه النتيجة تتفق مع دراسة (Ehsan & et.al , 2010) التي كانت تهدف الى تحليل العلاقة بين المؤشرات المالية والمسؤولية الإجتماعية للشركات الباكستانية وطبقت هذه الدراسة على عينة مكونة من 62 شركة مدرجة في السوق المالي للفترة المالية (2006 – 2009) وتوصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين المسؤولية الإجتماعية والأداء المالي ممثلة بالمؤشرات التالية (العائد على الأصول، العائد على حقوق المالكين ، والعائد على السهم العادي) ، ويفسر الباحث تلك العلاقة من خلال تحسين الرفاه الاجتماعي للعاملين في المنظمات الباكستانية ومساهمة ادراتها في التنمية الإجتماعية المستدامة يؤدي الى مؤشر جيد للأداء المالي ، وتتفق مع دراسة (فارس الشبيري وآخرون , 2010) التي كانت تهدف الى تحديد أثر المحددات المالية وغير مالية على المسؤولية الإجتماعية للشركات والتي طبقت على عينة مكونة من (60) شركة صناعية في الأردن للفترة المالية (2006-2010) ، وتتفق مع دراسة (Poroy, et.al, 2011) والتي هدفت الى تحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي في تركيا ، وتتفق ايضا مع دراسة (Suraiya Mahbuba , 2012) والتي كانت تهدف الى تحليل العلاقة بين الربحية والمسؤولية الإجتماعية للشركات والتي طبقت على مصرف في بنغلادش وتوصلت الى وجود علاقة إيجابية بين ربحية البنك في المدى القصير والمدى الطويل ويعزى ذلك الى نتائج هذه الدراسة حيث ان ربحية البنك على ازدياد من عام (2002 – 2011) ، بينما تتعارض هذه النتيجة مع دراسة (Fiori & et al. , 2008) والتي هدفت الى التعرف على العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداءالمؤسسي المالي للشركات الايطالية المدرجة في السوق المالي وتوصلت الى النتيجة التالية : الأداءالاجتماعي الجيد (الإهتمام بالموظفين ، البيئة والمجتمع) يؤدي الى تقليل سعر الأسهم اي وجود علاقة عكسية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات واسعار الأسهم ؛ ويعتقد الباحث بان تجنب المستثمر في المساهمات الإجتماعية يعود الى الى تركيز الشركات الايطالية على مبدا الراسمالية .

ثانيا : أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المؤشرات المالية (نسبة العائد على حقوق الملكية) وبين المسؤولية الإجتماعية للشركات وتشير تلك النتيجة الى تجنب المساهمين التكاليف التي تتعلق بالمساهمات الاجتماعية لانها تقلل في نسبة توزيع الأباح . وتتفق هذه النتيجة مع نظرية المساهمين (shareholders theory) التي تم التطرق اليها في الاطار النظري ، والتي تفترض بأن العلاقة بين المساهمين والمسؤولية الإجتماعية للشركات أنها سلبية ؛ حيث يؤدي التزام المساهمين بالقضايا الإجتماعية

الى تقليل الأرباح الموزعة لهم وبالتالي زيادة التكاليف .(Margolis and Walsh, 2003) ، بينما تتعارض مع نظرية ركود الموارد (The Slack Resources Theory) والتي تفترض هذه النظرية بان المساهمة في المسؤولية الإجتماعية يؤدي الى احتمالية تحسين الركود في موارد الشركة ، وتكون مؤشر ايجابي على المؤشرات المالية .

أما بالنسبة للدراسات السابقة والتي تتعلق في سياق هذا البحث فان هذه النتيجة تتفق مع دراسة (Rim makni & et.al , 2005) والتي كانت تهدف الى تحليل العلاقة السببية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي والتي طبقت على 276 شركة كندية مدرجة قي السوق المالي للفترة المالية 2004- 2005 والتي توصلت الى أنه لايوجد علاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات و الأداء المالي (العائد على حقوق الملكية) ، وتتفق ايضا مع دراسة (Sibusiso Nkoman , 2013) والتي هدفت الى تحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والمؤشرات المالية لعينة مكونة من 100 شركة مدرجة في سوق جوهانسبرغ - جنوب افريقيا للأسهم وذلك للفترة المالية (2002 – 2011) وتوصلت هذه الدراسة الى عدم وجود علاقة بين المؤشرات المالية (نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE) و المسؤولية الإجتماعية للشركات ، ويعزى ذلك الى تجنب المساهمين المساهمات الإجتماعية والتي تؤدي الى تقليل نسبة الربح ، ويعتقد الباحث بسبب حداثة موضوع المسؤولية الإجتماعية و غياب التشريعات الملزمة للمصارف في جنوب افريقيا وذلك باعتبار اقتصادها حديث وناشئ وأقرب للدول المتقدمة منها للنامية ، ولكن السبب يكمن في النظام الفصل العنصري الذي كان سائدا في تلك الدولة ، بينما تتعارض هذه النتيجة مع دراسة (Shoukat Malik , 2013) والتي كانت تهدف الى تحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات وبين نسب الربحية للقطاع المصرفي في باكستان وذلك للفترة المالية (2008 – 2012) حيث توصلت الى أن المصاريف التي تساهم بها المصارف الباكستانية عينة الدراسة للمسؤولية الإجتماعية لها أثر ايجابي على نسبة حقوق الملكية .

ثالثا : أظهرت النتائج عدم وجود أثر بين المؤشرات المالية – (نسبة العائد على الأصول) وبين المسؤولية الإجتماعية للشركات وتشير تلك النتيجة الى ان المساهمات الأجتماعية تؤدي الى المزيد من التكاليف والتي بدورها تقلل من صافي الدخل للمصارف التجارية الأردنية ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Rim makni & et.al , 2005) والتي كانت تهدف الى تحليل العلاقة السببية بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي والتي طبقت على 276 شركة كندية مدرجة قي السوق المالي للفترة المالية 2004-2005 ، بينما تتعارض هذه النتيجة

مع دراسة (Sibusiso Nkoman , 2013) والتي هدفت الى تحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والمؤشرات المالية لعينة مكونة من 100 شركة مدرجة في سوق جنوب افريقيا المالي للفترة المالية (2002 – 2011) وتوصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة سببية بين المؤشرات المالية (نسبة العائد على الأصول (ROA) و المسؤولية الإجتماعية للشركات ؛ ويعزى ذلك حسب اعتقاد الباحث الى تعزيز مبدا الميزة التنافسية بين الشركات والتي تدعو الى زيادة تبني المساهمة في الاعمال الإجتماعية حسب اعتقاد الباحث .

رابعا : أظهرت النتائج وجود أثر بين المؤشرات المالية – (العائد على السهم العادي) وبين المسؤولية الإجتماعية للشركات وتشير تلك النتيجة أن زيادة الارباح على السهم العادي يؤدي الى المزيد من مساهمات المصارف التجارية الأردنية بالمسؤولية الاجتماعية ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Theofanis Karagiorgos , 2009) والتي كانت تهدف الى معرفة العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والأداء المالي للشركات اليونانية والتي طبقت على عينة عددها 39 شركة من أصل 281 شركة في سوق اثينا للأسهم وذلك للفترة المالية (2007-2009) وتوصلت الدراسة الى زيادة المساهمة في المسؤولية الإجتماعية يؤدي الى زيادة معدل العائد على الأسهم استنادا لنظرية " الإدارة الجيدة " ، وتتفق هذه النتيجة ايضا مع دراسة (Shoukat Malik & et.al , 2012) حيث هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات والمؤشرات المالية لقطاع المصارف في باكستان للفترة المالية (2008 – 2012) ، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين العائد على السهم العادي (EPS) وبين المسؤولية الإجتماعية ، ويعتقد الباحث بأن الزيادة في الأرباح يشجع ادارة المصارف الى زيادة المساهمة في المسؤولية الإجتماعية .

خامسا : أظهرت النتائج وجود أثر بين المؤشرات المالية – (حجم التسهيلات الائتمانية (CF)) وبين المسؤولية الإجتماعية للشركات وتشير تلك النتيجة الى نمو في حجم التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية الأردنية من خلال وجود علاقة ارتباط قوية بين حجم التسيهلات الائتمانية والمسؤولية الاجتماعية حيث بلغت 94% ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (& Senthikumar et.al , 2010) التي كانت تهدف لتحليل العلاقة بين المسؤولية الإجتماعية للشركات ورضا الزبائن (ويتم قياسه بحجم التسهيلات الائتمانية) والتأثير على نوعية الخدمة ، وطبقت هذه على المصارف في الهند ؛ حيث تألفت هذه الدراسة من ثلاثة قطاعات للمصارف في الهند (الحكومية ، الاشتراكية ، الخاصة) ووزعت استبانات على 1200 عميل لقطاعات المصارف الثلاثة ، وتوصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة إيجابية بين رضا الزبائن (حجم التسهيلات الائتمانية) والمسؤولية الإجتماعية للشركات ، ويفسر الباحث العلاقة الإيجابية بين

رضا الزبائن والمسؤولية الإجتماعية بأن المصارف في القطاع الحكومي والمشترك أكثر ملائمة للزبائن بسبب منحها تسهيلات ائتمانية لصغار العملاء من القطاع الزراعي والتجاري وبشروط ميسرة ويعد ذلك من الجانب الانساني في المسؤولية الإجتماعية .

2-5 التوصيات

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها ، فان الباحث يقدم مجموعة من التوصيات كما يلي :

أولا : ضرورة تشجيع المصارف التجارية الأردنية على زيادة المساهمات الإجتماعية فيما يتعلق بالتبرعات المالية للمؤسسات الإجتماعية والتطوعية الناشطة في مجال العمل الاجتماعي .

ثانيا : نظرا الى أن المصارف الأردنية لا تلتزم ببرامج سنوية معدة مسبقا لتقويم أنشطتها الإجتماعية ، يوصي الباحث الجهات الرسمية ذات العلاقة في ضرورة اصدار قوانين وتعليمات تكون ملزمة لتلك المصارف لتجهيز البرامج الإجتماعية .

ثالثا : يوصي الباحث باجراء دراسات أخرى مشابهة في موضوع المسؤولية الإجتماعية تشمل قطاعات الخدمات و الصناعة وقطاعات أخرى لها علاقة في التعامل مع المجتمع الخارجي للحصول على نتائج اكثر مصداقية وموثوقية .

رابعا : ضرورة قيام المصارف التجارية الأردنية ببناء علاقة قوية مع الموظفين والإهتمام بهم ؛ حيث يشكل المورد البشري من أهم المصادر التي تعتمد عليها ، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية لهم وتوفير فرص التدريب بما يحقق العدالة الوظيفية لهم وذلك لتحقيق التنمية الإجتماعية المستدامة والذي يساهم في رفع أداءالمصارف .

خامسا : ضرورة دعوة كل من المؤسسات في المجتمع المدني وقطاع المصارف في الاردن المشاركة سويا في وضع برامج وخطط المسؤولية الإجتماعية ضمن اطار مهني شامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع جميع الأطراف .

سادسا : يوصي الباحث الجهات الرسمية بضرورة الطلب من المصارف في الاردن القيام بنشر تقارير المسؤولية الإجتماعية حيث أن أغلب المصارف في الاردن لا تقوم بنشر هذه التقارير .

- المراجع والمصادر

أولا: المراجع العربية

1-البنك المركزي الاردني ، 22/6/2014 ، *www.cbj.gov.jo* .

2-البنك العربي ، المسؤولية الإجتماعية ، 2014/7/16 www.arabbank.com.jo/ar/

3- التقرير السنوي (البنك العربي ، بنك الاسكان ، بنك القاهرة عمان ، بنك الاردني الكويتي ، بنك الأردن ، بنك المال الاردني ، البنك الاهلي ، البنك التجاري) ، 2003-2012 .

4- الشبيري ، عبد الفتاح العبدالات ، مروان أبو عرابي ، (2010) ، **" أثر المحددات المالية وغير مالية على المسؤولية الإجتماعية للشركات "** : مجلة الاعمال والاقتصاد وتكنولوجيا المعلومات ، عمان ، الأردن ، العدد 5 ، 2012/10 .

5- الضمور وعسكر ، (2008) ، **" أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات في الأداء المدرك للشركات: دراسة مقارنة بين الشركات المحلية والأجنبية في الأردن "** : مجلة الاعمال الاردنية ، عمان ، الأردن ، العدد 7 ، الرقم 2011/1 .

6- النجار ، فايق جبر حسن ، (1997) ، **التحليل الائتماني : مدخل اتخاذ القرارات** ، عمان ، الأردن ، مطبعة بنك الاسكان .

7- بورصة عمان ، 2014/7/22 ، http://www.ase.com.jo/ar

8- بومطيع ، خالد جاسم ، (2008) ، **المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات : مفاهيم وتطبيقات** ، نائب رئيس جمعية البحرين للجودة ، عضو لجنة التقييم " جائزة المسئولية الإجتماعية للمؤسسات – دولة الكويت .

9- بنك القاهرة عمان ، المسؤولية الإجتماعية ، 2014/7/22 *www.cab.jo/ar*

10- تقرير المسؤولية الإجتماعية ، البنك المركزي الاردني (2010 ، 2011) ، البنك الاهلي (2010 ، 2012) ، البنك الاردني الكويتي (2010) ، الاهلي (2012) ، التجاري الاردني (2009) .

11- سليمان ، محمد بهاء الدين ، أحمد صقر ، (2009) ، **" هيكل حقوق الملكية على المسؤولية الإجتماعية للشركات : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في السوق**

المالي المصري " : المجلة العالمية للعلوم الانسانية ، العدد 5 ، الرقم 1 ، 2012/12/15
.

12- مجله جمعية المصارف في الاردن ،(2012)، http://www.abj.org.jo/ar-jo/home.aspx

13- وشاح ، أحمد الدحيات ، محمد أبو عواد ، عماد حجات ، (2011) ، **" أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي : دراسة على البنوك الأردنية "** : مجلة البحوث المعاصرة في الاعمال ، الأردن ، العدد 4 ، الرقم 5 ، 9/ 2012 .

ثانيا : المراجع والمصادر الأجنبية

1- Avo Schönbohm , (2013) , **Performance Measurement and Management with Financial Ratios** : Institute of Management Berlin at the Berlin School of Economics and Law

2- Aylin Poroy , Ozer Arabacı , Aydem , (2011) **, Corporate Social Responsibility And Financial Performance Relationship: The Case Of Turkey** , The Journal of Accounting and Finance .

3- Brian Bolton , (2013) , **Corporate Social Responsibility and Bank Performance** , *Portland State University* , Vol *(503) 725-5933* .

4- Charles Fontaine , Antoine Haarman , Stefan Schmid , (2006) , **Stakeholder Theory of the MNC .**

5- Charles H. Gibson , (2011) , **Financial Reporting and Analysis** , 12th Edition .

6- Cochran, P. L., and R. A. Wood , (1984**) , "Corporate social responsibility and financial performance."** *Academy of Management Journal*,vol 27 , NO (1).

7 - Cyrus Iraya , Jane Jerotich , (2011)**, The Relationship between Corporate Social Responsibility Practices and Financial Performance of Firms in the Manufacturing ,** Construction and Allied Sector of the

Nairobi Securities Exchange , *International Journal of Business, Humanities and Technology , Vol. 3 No. 2 .*

8- Dahlsrud, Alexander (2006), **.How Corporate Social Responsibility is Defined: an Analysis of 37 Definitions**., *Norwegian University of Science and Technology .*

9- Dan Campbell , (2008) , **Introduction to Regression And Data Analysis**

10- David & Guller , (2008) , **Corporate Social Responsibility** , Ventus publishing APS , ISBN 978-87–768 –415-1

11- Deetz, S., & Simpson. J. (2004). **Critical organizational dialogue: Open formation and the demand of "Otherness."** In R. Anderson, L. Baxter, & K. Cissna (Eds.), *Dialogic approaches to communication* (pp. 141–158). New York: Lawrence Erlbaum. THE DEBATE OVER CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY .

12- Dirk Matten & Andrew Crane **,(2003) , Corporate Citizenship :Towards an extended theoretical conceptualization** , No. 04-2003 ICCSR Research Paper Series - ISSN 1479-5124 .

13- Dyllick, T., & Hockerts, K. (2002), **Beyond the business case for corporate sustainability**: *Business Strategy and the Environment*, vol 11, NO 2 , ABI/INFORM Global .

14- Dunphy, D., Griffiths, A., & Benn, S. (2003**). *Organizational change for corporate sustainability*.** London: Rout ledge , THE DEBATE OVER CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY .

15- Ehsan , Kaleem ,(2012) , **Exploring the interaction between Financial Performance and Corporate Social Responsibility in**

Pakistani Firms , *J. Basic. Appl. Sci. Res.*, 2(10)10431-10439, © 2012 , Text Road Publication .

16- EUROPEAN COMMISSION , (2011) , Corporate Social Responsibility , Brussels, 25.10.2011 COM(2011) 681 final .

17- Freeman, R.E (1984). **"Strategic Management: A stakeholder Approach"**. Boston, MA: Pitman , University of Virginia , Oxford: Blackwell Publishing.

18- Gary Simon, (2003) , MULTIPLE REGRESSION BASICS , New York University, Stern School of Business .

19- Ghazali, N., (2007) . **Ownership structure and corporate social responsibility disclosure: some Malaysian evidence**. Corporate Governance. VOL 7, NO 3.

20- Griffin, J. J. and J. F. Mahon ,(1997), **The Corporate Social Performance and Corporate Financial Performance Debate: Twenty-Five Years of Incomparable Research**': *Business and Society , Boston university , VOL* 36, No. 1 , sage publication .

21- Gitman, L, J , (2006) **, Principles Of Managerial Finance** , 11Th Edition .

22- Giovanni Fiori , Francesca di Donato , Maria Federica , (2008) , **CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY AND FIRMS PERFORMANCE PERFORMANCE. AN ANALYSIS ON ITALIAN LISTED COMPANIES. Corporate**, Luiss Guido Carli University , http://ssrn.com/abstract=1032851

23- **Guidance on social responsibility** ,(2010) , INTERNATIONAL STANDARD ISO/DIS 26000 .

24- Harvard Business Review, (2003) , **Harvard Business Review on Corporate Responsibility**, Harvard Business School Press, Boston.
25- International guidelines: **ISO 26000 on Social Responsibility** , www.cbi.eu/disclaimer

26- Jensen, M. C. (2002). **Value maximization, stakeholder theory, and the corporate objective function:** Journal of Applied Corporate Finance, *vol 12*, No.1, Jan 2002 , Harvard Business School Press .
27- Jerry J. Weygandt, Paul D. Kimmel, Donald E. Kieso , ***Accounting Principles*** , *9th Edition International Student Version* .

28- King, Y. (1989). **The ecology of feminism and the feminism of ecology**. In J. Plant (Ed.), *Healing the wounds: The promise of ecofeminism* (pp. 18–28). Philadelphia: New Society Publishers.
29- Mahbuba , Suraiya , (2012) , **Corporate Social Responsibility and Profitability: A Case Study on Dutch Bangla Bank Ltd** , *International Journal of Business and Social Research , Vol 3, No. 4.*
30- Markus Kitzmueller , (2010) , **Economic perspective on Corporate Social Responsibilities :** *Journal of Economic Literature* , phD. Thesis , University of Michigan , European University Institute , vol 50, NO 1 .
31- Margolis, J. D. and J. P. Walsh (2003). **"Misery loves companies: Rethinking social initiatives by business."** Administrative Science Quarterly: 268-305.- Empirical Investigations of the Relationship between Corporate Social and Financial Performance .

32- Mantysaari, Petri (2008), **"Law of Corporate Finance. General Principles and EU Law"** , Volume III: Funding, Exit, Takeovers , Hanken School of Economics , Springer Heidelberg Dordrecht London New York .

33- McGuire, J.B. (1988), A. Sundgren, and T. Schneeweiss. **"Corporate Social Responsibility and Firm Financial Performance.":** *Academy of Management Journal*, Vol. 31, NO. (4).

34- Murphy, P.E. (1979) , **An evolution: corporate social responsiveness** : The Academy of Management Review, Vol. 4, No. 4, Academy of Management, New York .

35- Nidzara Osmanagic & et.al , (2011) , "**Corpotae Social Resoponsibility and Company Performance – Evidence From Four European Countries , Faculty of Economics and Business University of Zagreb, Croatia " : The Holistic Approach to Environment** , VOL 3 , 3/2013 .

36- Padgett **&** Galán , (2007) **, " THE EFFECT OF R&D INTENSITY ON CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY " ,** university of ***salamanca*** **,** rpadgett@usal.es **.**

37- Quazi, A. and O'Brien, D. (2000)." **An Empirical Test of a Cross - national Model of Corporate Social Responsibility**": *Journal of Business Ethics*, Vol 25 .

38- Ralitza Germanova , (2008) , **Corporate Social Responsibility as Corporate Governance Tool: The practice by the business in Bulgaria** , master thesis , Swedish School of Economics and Business Administration .

39- Rim makni ,Claude Francoeur, Franc¸ois Bellavance, (2005) **," Causality Between Corporate Social Performance and Financial Performance:Evidence from Canadian Firms**" : Journal of Business Ethics , vol 89, No.5 .

40- Sassen, S. (2005). **Towards a sociology of information technology**. *Current Sociology*, *50*, 365–388 , THE DEBATE OVER CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY

41- Senthikumar , A. Ananth , A. Arulraj , (2010) **, Impact of corporate social responsibility on customer satisfaction in banking service** ., African Journal of Business Management Vol.5 , NO (7) , pp. 3028-3039.

42- Sherer & Palazzo , (2008) , **Globalization and Corporate Social Responsibility** , The Oxford Hand book of Corporate Social Responsibility

43- Shoukat Malik , Muhammad Nadeem, (2012) **, Impact of corporate social responsibility on the financial performance of banks in Pakistan** , *International Letters of Social and Humanistic Sciences,* VOL 10 , No.1. 44- Sibusiso Nkoman , (2013) , "**CORPORATE SOCIAL RESPONSILITY AND FINANACIAL PERFROMANCE : THE JOHNSBERG"** , master thesis , UNIVERSITY OF PRETORIA .

45- Souto, B. F., (2009), **"Crisis and Corporate Social Responsibility: Threat or Opportunity?"**: International Journal of Economic Sciences and Applied Research, Vol. 2, No. 1 .

46- Theofanis Karagiorgos , (2009) ," **Corporate Social Responsibility and Financial Performance An Empirical Analysis on Greek Companies** " , *University of Macedonia , European Research Studies , Volume XIII, Issue (4), 2010* .

47- The World Business Council for sustainable development , (1999), **(CSR) definitions** , http://www.wbcsd.org/work-program/business-role

48- Townsley, N. C., & Stohl, C. (2003**). Contracting corporate responsibility: Swedish expansions in global temporary agency work**: *Management Communication Quarterly,vol 16,* 599–605, THE DEBATE OVER CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY

49- Trang & Yekini , (2012), " **Investigating the link between CSR and Financial performance – Evidence from Vietnamese listed companies "** , Sheffield Hallam business school , British Journal of Arts and Social Sciences , Vol.17 , No.I (2014) .

50- Treviño, L. K., & Weaver, G. (2003). **Managing ethics in business organizations: Social scientific perspectives**. Stanford, CA: Stanford University Press .

51- VINTILĂ & Florinita , (2008) , " **A Study of the Relationship between CorporateSocial Responsibility - Financial Performance - Firm Size "** , The Bucharest University of Economic Studies .

52- Waddock, S. A., and Samuel B. Graves , (1997) **"The corporate social performancefinancial performance link."** *Strategic Management Journal,* vol 18 , NO (4): PP 303-319.

53- Wrighta & Etemad , (2001) , **SMEs and the Global Economy** , Journal of International Management ,Vol 7 , pp 151 -154 .

54- World Business Council for Sustainable Development, (1999) , **CSR Definations** ,

55- Yang Qiu , (2012) , **Empirical Study between CSR and Financial Performance of Chinese Listed Companies** , university of BORAS , master thesis , Borås Academic Digital Archive (BADA) .

56- Yilmaz Guney, (2007) , **THE RELATIONSHIP BETWEEN CORPORATE SOCIAL AND FINANCIAL PERFORMANCE: DO ENDOGENEITY, NON-LINEARITY AND ADJUSTMENT ISSUES MATTER?**, master thesis , *University of Hull* , HU6 7RX, Hull, U.K.

57- Zink, K.J. (2008), **Corporate Sustainability as a challange for comprehensive management** , *University of Kaiserlautern,* Physica-Verlag,Heidelberg,Germany.

ملاحق الدراسة

- الملحق الأول : نتائج تحليل الفرضيات

- الملحق الثاني : نتائج التحليل المالي للمصارف التجارية الأردنية عينة البحث

الملحق الأول

نتائج تحليل الفرضيات

الفرضية الرئيسة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.969[a]	.939	.862	.086020

a. Predictors: (Constant), ta, roa, roe, eps, cf

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.453	5	.091	12.238	.015[a]
	Residual	.030	4	.007		
	Total	.482	9			

a. Predictors: (Constant), ta, roa, roe, eps, cf

b. Dependent Variable: csr

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.139	11.045		.556	.608
	eps	-.153-	.243	-.419-	-.631-	.562
	roa	-.090-	.651	-.115-	-.139-	.896
	roe	.004	.101	.043	.039	.970
	cf	2.052	1.521	1.850	1.349	.249
	ta	-1.996-	1.403	-1.286-	-1.422-	.228

a. Dependent Variable: csr

Multicollinearity إختبار

Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ta, roa, roe, eps, cf[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.969[a]	.939	.862	.086020

a. Predictors: (Constant), ta, roa, roe, eps, cf

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.453	5	.091	12.238	.015[a]
	Residual	.030	4	.007		
	Total	.482	9			

a. Predictors: (Constant), ta, roa, roe, eps, cf

b. Dependent Variable: csr

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	6.139	11.045		.556	.608		
	eps	-.153-	.243	-.419-	-.631-	.562	.035	28.720
	roa	-.090-	.651	-.115-	-.139-	.896	.022	45.031
	roe	.004	.101	.043	.039	.970	.013	76.103
	cf	2.052	1.521	1.850	1.349	.249	.008	122.753
	ta	-1.996-	1.403	-1.286-	-1.422-	.228	.019	53.310

a. Dependent Variable: csr

الفرضية الفرعية الاولى

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.304[a]	.092	-.021-	.233935

a. Predictors: (Constant), roe

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.045	1	.045	.814	.393[a]
	Residual	.438	8	.055		
	Total	.482	9			

a. Predictors: (Constant), roe

b. Dependent Variable: csr

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	6.059	.385		15.731	.000
	roe	-.029-	.032	-.304-	-.902-	.393

a. Dependent Variable: csr

الفرضية الفرعية الثانية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.132[a]	.017	-.106-	.243418

a. Predictors: (Constant), roa

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.008	1	.008	.141	.717[a]
	Residual	.474	8	.059		
	Total	.482	9			

a. Predictors: (Constant), roa

b. Dependent Variable: csr

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.562	.424		13.124	.000
	roa	.103	.275	.132	.375	.717

a. Dependent Variable: csr

الفرضية الفرعية الثالثة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.862[a]	.743	.711	.124432

a. Predictors: (Constant), eps

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.358	1	.358	23.154	.001[a]
	Residual	.124	8	.015		
	Total	.482	9			

a. Predictors: (Constant), eps

b. Dependent Variable: csr

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	5.916	.057		103.966	.000
	eps	-.315-	.066	-.862-	-4.812-	.001

a. Dependent Variable: csr

الفرضية الفرعية الرابعة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.941[a]	.885	.870	.083343

a. Predictors: (Constant), cf

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.427	1	.427	61.444	.000[a]
	Residual	.056	8	.007		
	Total	.482	9			

a. Predictors: (Constant), cf

b. Dependent Variable: csr

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-3.686-	1.200		-3.072-	.015
	cf	1.043	.133	.941	7.839	.000

a. Dependent Variable: csr

الملحق الثاني :

نتائج التحليل المالي للمصارف التجارية الأردنية عينة البحث

البنك العربي

السنة	ROA	ROE	EPS	CF	log CF	csr	log CSR	الحجم (حجم الموجودات)	log TA
2003	0.78	8.38	13.66	5513450000	9.741	947000	5.976	15477112000	10.189
2004	0.86	9.01	8.19	6386255000	9.805	1370000	6.136	16786028000	10.224
2005	1.57	8.51	0.74	6660103000	9.823	1472540	6.168	18440138000	10.265
2006	1.09	10.76	1.14	7909806000	9.898	2056870	6.313	16815804000	10.225
2007	1.58	10.06	0.94	9875128000	9.994	2225140	6.347	22751002000	10.357
2008	1.58	9.43	0.67	10839672000	10.035	3619580	6.558	21220031000	10.326
2009	1.08	6.58	0.47	10138208000	10.005	2799530	6.447	23099491000	10.363
2010	0.62	3.83	0.27	10061711000	10.002	2359330	6.372	23319408000	10.367
2011	1.1	6.90	0.49	10003554000	10	1694770	6.229	23921485000	10.378
2012	1.09	6.74	0.49	9937597000	9.997	1667790	6.222	23912416000	10.378
Average	1.135	8.02	2.706	8732548400	9.9303	2021255	6.277	20574291500	10.307

بنك القاهرة عمان

السنة	ROA	ROE	EPS	CF	log CF	csr	log CSR	الحجم (حجم الموجودات)	log TA
2003	0.51	9.3	0.223	282255247	8.45	119303	5.076	875652275	8.942
2004	1.26	14.32	0.413	339147125	8.53	143290	5.156	980175262	8.991
2005	2.56	19.27	0.7	440327883	8.643	198209	5.297	1227230587	9.088
2006	1.63	13.9	0.285	508778353	8.706	519551	5.715	1178849516	9.071
2007	1.59	14.4	0.279	539389673	8.731	546386	5.737	1319245230	9.12
2008	1.39	13.4	0.254	632853801	8.801	505832	5.704	1462244466	9.165
2009	1.46	14.43	0.29	729800243	8.863	623708	5.794	1746913972	9.242
2010	1.88	16. 87	0.347	823104605	8.915	636613	5.803	1843445180	9.265
2011	1.9	16.37	0.369	947589993	8.976	679383	5.832	1940363261	9.287
2012	1.74	14.63	0.353	1007336799	9.003	751292	5.875	2024335814	9.306
Average	1.592	13.002	0.3513	625058372	8.762	472357	5.599	1459845556	9.148

البنك الأردني الكويتي

السنة	ROA	ROE	EPS	CF	log CF	csr	log CSR	الحجم (حجم الموجودات)	log TA
2003	1.91	20.24	0.44	318212600	8.502	45335	4.656	717685211	8.855
2004	2.02	22.26	0.573	446733173	8.65	18966	4.277	887617133	8.948
2005	1.98	25.73	0.381	688975366	8.838	169692	5.229	1408372182	9.148
2006	2.43	20.49	0.522	959174719	8.981	229209	5.36	1649761717	9.217
2007	2.25	20.06	0.444	1129106496	9.052	370276	5.568	2016727606	9.304
2008	2.38	19.57	0.464	1237394692	9.092	533454	5.727	2063791204	9.314
2009	2.1	15.33	0.439	1089148849	9.037	480160	5.681	2138860149	9.33
2010	2.51	23.65	0.519	1170473295	9.068	462676	5.665	2082965605	9.318
2011	1.75	11.28	0.399	1248699799	9.096	535974	5.729	2273649683	9.356
2012	1.93	12.29	0.464	1416259522	9.151	606086	5.782	2409637456	9.381
Average	2.126	19.09	0.4645	970417851	8.947	345183	5.36783	1764906795	9.217715

بنك الأردن

السنة	ROA	ROE	EPS	CF	log CF	CSR	log CSR	الحجم (حجم الموجودات)	log TA
2003	0.84	11.7	0.168	356240341	8.551	419314	5.622	901654157	8.955
2004	1.5	17.96	0.218	389519732	8.59	301166	5.478	958920200	8.981
2005	1.96	19.64	0.351	530807757	8.724	431055	5.634	1182082026	9.072
2006	1.86	18.22	0.256	665972113	8.823	503525	5.702	1376230654	9.138
2007	1.67	15.13	0.244	738172229	8.868	282666	5.451	1455719079	9.163
2008	1.95	17.19	0.328	826521842	8.917	678223	5.831	1686018203	9.226
2009	1.33	11.85	0.267	864686229	8.936	559373	5.747	1907991848	9.28
2010	1.63	13.62	0.317	961163483	8.982	489809	5.69	1969064155	9.294
2011	1.78	13.19	0.252	1046500369	9.019	561735	5.749	2052858043	9.312
2012	1.64	11.41	0.234	930627322	8.968	614079	5.788	2016627925	9.304
Average	1.616	14.991	0.2635	731021142	8.838	484095	5.669	1550716629	9.172

البنك الاهلي

السنة	ROA	ROE	EPS	CF	log CF	CSR	log CSR	الحجم (حجم الموجودات)	log TA
2003	(.0.0006)	-0.01	0	429047089	8.632	179934	5.255	1302400125	9.114
2004	0.34	6.07	0.098	420208016	8.623	145816	5.163	1571426150	9.196
2005	1.52	14.02	0.25	560147166	8.748	671048	5.8267	1674647045	9.223
2006	1.16	9.51	0.19	621668426	8.793	653815	5.815	1740841639	9.24
2007	0.55	5.48	0.1	733705849	8.865	918517	5.963	1976151767	9.295
2008	0.83	8.57	0.17	889730076	8.949	1310123	6.117	2106172872	9.323
2009	0.83	8.65	0.17	980816924	8.991	1281790	6.107	2256082381	9.353
2010	0.91	10.06	0.21	1066571053	9.027	1267451	6.102	2519983276	9.401
2011	0.89	9.12	0.18	1178228195	9.071	1058140	6.024	2616668995	9.417
2012	0.9	8.83	0.16	1274022910	9.105	1109647	6.045	2650286719	9.423
Average	0.793	8.03	0.1528	815414570	8.88	859628	5.842	2041466097	9.299

بنك المال الأردني

السنة	ROA	ROE	EPS	CF	log CF	CSR	log CSR	الحجم (حجم الموجودات)	log TA
2003	2.61	17.61	0.234	179747203	8.254	143131	5.155	309021639	8.489
2004	2.04	14.88	0.161	16126352	7.207	81970	4.913	273418140	8.436
2005	3.04	15.65	0.199	384917089	8.585	307972	5.488	698362190	8.844
2006	2.11	11.5	0.158	489727259	8.689	219615	5.341	856374723	8.932
2007	1.44	7.84	0.11	497411907	8.696	473002	5.674	939639235	8.972
2008	1.55	7.51	0.108	592871680	8.772	426910	5.63	983546499	8.992
2009	0.12	0.64	0.015	596774041	8.775	847562	5.928	1074603476	9.031
2010	0,43	2.41	0.032	670119771	8.8261	566533	5.753	1204769089	9.08
2011	0.1	0.64	0.007	655859938	8.816	254782	5.406	1395843070	9.144
2012	1.37	9.08	0.132	623310413	8.794	259204	5.413	1606916984	9.205
Average	1.438	8.776	0.1156	470686565	8.542	358068	5.47	934249504.5	8.913

بنك الاسكان

السنة	ROA	ROE	EPS	CF	log CF	CSR	log CSR	الحجم (حجم الموجودات)	log TA
2003	1.11	8.07	0.225	628819522	8.798	1143309	6.058	2030610781	9.307
2004	1.27	10.62	0.317	884899062	8.946	408001	5.61	2494931963	9.397
2005	2.32	18.75	0.331	1262618624	9.101	1620155	6.209	3196252968	9.504
2006	2.31	11.34	0.391	1589545474	9.201	454762	5.657	4069126438	9.609
2007	2.22	12.52	0.432	1936250617	9.286	1872230	6.272	5020071766	9.7
2008	1.87	11.12	0.383	2341696067	9.369	1426974	6.154	5430579044	9.734
2009	1.09	6.89	0.238	2368648748	9.374	413501	5.616	6090337737	9.784
2010	1.32	8.64	0.313	2449148398	9.389	735985	5.866	6679660443	9.824
2011	1.44	9.54	0.349	2502052866	9.398	404548	5.606	6937969687	9.841
2012	1.47	9.98	0.373	2683882296	9.428	436400	5.639	7091627609	9.85
AVERAGE	1.642	10.747	0.3352	1864756167	9.229	891587	5.869	4904116844	9.655

ABSTRACT

The Impact Of Financial Indicators On Corporate Social Responsibilities (CSR): Applied Study On Jordanian Commercial Banks For Period 2003-2012

Prepared by

Omar " Moh'd Hashem " Al hato

Supervised by

Dr. Mashhour Hathloul Mousa Maharmah

Assistant Professor

This study aimed to identify the impact of the financial indicators On social responsibility For Jordanian commercial banks during the financial period (2003 - 2012) , The researcher have been collected the financial data of Jordanian commercial banks (sample) for the financial period (2003-2012) , and analyzing them financially and statistically and adopted as a tool of the study , as the researcher using multiple and simple linear regression to test hypotheses based on the Statistical Package for Social and Human Sciences program test (SPSS) .

After conducting the study, data analysis and hypotheses, the study reached a number of conclusions:

- The results showed no existence the impact of the financial indicators (rate of return on equity , rate of return on asset) on corporate social responsibility.
- The results showed the existence of the impact of the financial indicators – (size of credit facilities, return on common stock) on corporate social responsibility.

According to the results that have been reached, the researcher provides a set of recommendations, the most Important:

The need to invite all of the civil society institutions and the banking sector in Jordan to participate together in the development of plans and programs of social responsibility within the comprehensive professional framework to achieve the goals of sustainable development with all parties, and Encourages the Jordanian commercial banks to increase social contributions in respect of financial donations and volunteer active social institutions in the field of social work.